المركز العربي
للدراسات الإنسانية

التمويل الغربي

وشراء الفكر في العالم العربي

الهيثم زعفان

١٨ هـ

التمويل الغربي
وشراء الفكر في العالم العربي

الهيثم زعفان

رئيس التحرير

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

تدقيق لغوي

عبد العزيز مصطفى الشامي

إخراج فني

أحمد أبو الفتوح حسين

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من

الخليفة المأمون - مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ ٢٠٢+

فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ ٢٠٢+

نقال: ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ ٠٢+

سلسلة كتب المركز العربي للدراسات الإنسانية

سلسلة دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام السلسلة على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم السلسلة بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا المعاصرة.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة : ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ – فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٢٠٣٧٨ / ٢٠١٠م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله. وبعد..

تنتشر المراكز البحثية والفكرية في ربوع العالم العربي، ومنذ نشأتها وهناك متلازمة أصلية تصاحبها، وتسبّب لها الكثير من المشكلات وأزمات الثقة، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب، وهذه المتلازمة تتمثل في التمويل الغربي الذي تتلقاه بعض هذه المراكز نظير تبني أجندة معينة أو القيام بدراسات بحثية ومقالات فكرية تخدم الهدف العام للممول الغربي، وتحدث نوعًا من التوجيه الفكري لأطياف المجتمع بما يخدم الأفكار الغربية.

وفي أحسن صور هذا التمويل: قبول الممول الغربي لمشروعات من بنات أفكار المراكز المحلية نفسها، ومن ثم عدم فرض أجندة معينة، ولكنه ينجح في كسر قلم الباحث والمفكر والمركز البحثي بحيث لا يستطيع نقد الدول الغربية الراعية للتمويل الغربي في أوقات الأزمات، مهددًا بكشف حجم التمويل الغربي باعتباره في نظر المجتمع العربي رشوة يحصل عليها الباحث المحلي لتمرير الأجندات الغربية.

خاصة أنه في ضوء هذا التمويل الغربي يتم الدندنة على القضايا العولمية التي تعادي الإسلام، وتصد بقوة أية محاولات تسعى لسيادة الشريعة الإسلامية على شتى مناحي الحياة في العالم الإسلامي.

هذا فضلاً عن الأثر الكبير للتمويل الغربي في تحقيق الأهداف الاستخباراتية والمعلوماتية للدول الغربية، من خلال صناعة ثغرات تمكّنها من التواجد داخل المجتمعات الإسلامية، وإجراء دراسات تعينها على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول تلك المجتمعات الإسلامية، إضافة إلى الاستعانة بالباحثين المحليين من خلال التمويل الغربي لقراءة، وتحليل المعلومات المجمعة أو الظاهرة محل النظر، ومن ثم تتكون لدى الكيان الغربي معلومات ميدانية موثقة جمعها أهل البلاد الإسلامية بأيديهم، ومرفقة بقراءة

ونظـرة تحليلية ثاقبة من أبناء تلـك البلدان والذين يدركون جيـدًا كيف يفكر المواطن العربي، وكل هذا يخدم في النهاية المراكز الفكرية الغربية ووكالات الاستخبارات الغربية في فهم الواقع عن قرب، ومن ثم رفع التوصيات الدقيقة، والتي في ضوئها يتخذ صانع القرار الغربي قراراته السيادية، والتي تأتي في النهاية في غير صالح العالم الإسلامي، وما احتلال العراق عنا ببعيد.

من هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة -بإذن الله- إلقاء الضوء على ظاهرة التمويل الغربـي للمراكز البحثية في العالم العربي، بكل ما يرتبط بها من حيثيات، سـواء على مستوى أهداف التمويل ومبررات المانحين، وكذلك نوعيات مؤسسات التمويل، والاقتراب مـن حجم حركة التمويل الغربي في العالم العربـي، وطبيعة جهات التمويل الغربية، مع دراسـة حالة بعض المراكز البحثية العربية التي تتلقى تمويلاً غربيًا. وكل ذلك في ضوء أثر التمويل الغربي على مصالح العالم الإسلامي وهويته الإسلامية.

وقبل الدخول في تفاصيل هذه الدراسة الموثقة؛ فإننا نؤكد على عدة حقائق:

١- إن هذه الدراسة ترصد ظاهرة التمويل الغربي للباحثين والمراكز البحثية في العالم العربي، ومن ثم آثارها السلبية على المجتمعات العربية، وذلك بصورة موضوعية وموثقة، وعليـه فإن عملية رصد الحقائق والأرقـام التمويلية الموثقة لا تعني توجيه اتهام لباحث أو لمركـز بحثي بعينه بالخيانة أو العمالـة أو التبعية للغرب، لمجرد حصوله على التمويل الغربي والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية.

٢- ينبغي التفريق في عملية تلقي التمويل الغربي بين ثلاثة أصناف من الباحثين:

- باحث حسن النية، لا يدرك أنه يعمل في مشروع بحثي ممول من الغرب، ومن ثم فهو يحصل على الأجر من الإدارة المحلية للمشروع البحثي دون استفهام عن الممول الحقيقي للمشـروع، وهذا الصنف منهم من يتراجع عن التعاون في المشروعات البحثية فور علمه بالممول الحقيقي، وأحيانًا يرد ما حصل عليه من أموال غربية؛ حتى لا يكون في سـجله وتاريخه أنه حصل على أموال غربية تحوم حولها الشبهات. ومنهم من لا يتراجع ويتمادى في التعاون المثمر مع مؤسسات التمويل الدولية.

- باحث ثاني يدرك طبيعة الجهة الممولة للمشـروع البحثـي، لكنه يرى بحدود فهمه ومعلوماته أنه لا يفعل شـيئًا مريبًا حينما يتلقى تمويلاً غربيًا لإتمام مشروع بحثي معين،

ومن ثم فهو لا يحاول التحري كثيرًا حول طبيعة الجهات الممولة، فالأمر بالنسبة له مجرد مصدر دخل مفتوح لا يريد أن يغلقه.

- باحث ثالث يدرك جيدًا الأهداف الحقيقية لمؤسسات التمويل الدولية، ولا يتردد في قبول أي مشروع بحثي ممول مهما كان مضرًا بمصالح المجتمع.

٣- التأكيد على أن هناك تمويلات غربية تدخل الدول العربية بصورة رسمية، مثل المعونة الأمريكية، ويشترط معها حصول مراكز بحثية بعينها على جزء من هذه المعونة، كما في حالة مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية مع المعونة الأمريكية. كذلك فإن بعض المؤسسات التمويلية الدولية، والتي تحوم حولها كثير من الشبهات حول علاقاتها بأجهزة الاستخبارات الغربية، تحرص على فتح قنوات مع بعض الأجهزة الرسمية والوزارات الحكومية في الدول العربية، ومن ثم تدعم المشروعات البحثية للمراكز البحثية التابعة لهذه الأجهزة والوزارات الحكومية، أو تشرف على تدريب منسوبيها، وإجراء دراسات ميدانية عليهم وعلى أجهزتهم، وذلك من خلال مراكز بحثية وخبراء محليين ووفق أجندة تضعها المؤسسة التمويلية الغربية، وفي هذا الصدد سنجد في هذه الدراسة مشروعات عديدة تتقاطع فيها المؤسسات التمويلية الدولية مع الأجهزة الحكومية، ومع المراكز البحثية العربية والباحثين والخبراء العرب، وكثير من هذه المشروعات سيضع القارئ أمامها العديد من علامات الاستفهام.

٤- نظرًا لحرص المؤسسات البحثية في العالم العربي على تغييب الشفافية في تمويلاتها الغربية التي تحصل عليها، فإننا اعتمدنا في هذه الدراسة على وثائق المؤسسات التمويلية الدولية ذاتها، والتي توضّح فيها حجم التمويلات وطبيعة المشروعات البحثية والجهات المحلية التي تتلقى التمويل الغربي نظير إتمامها للمشروعات الغربية، وعليه تم رصد ممتد للمشروعات البحثية الممولة غربيًا، والتي تنفذ على أرض الواقع في المنطقة العربية، وقد حرصنا على إيراد المشروعات؛ حتى لا يتم نفي المشروعات من قبل المؤسسات المحلية.

٥- نظرًا لندرة المصادر والمراجع في موضوع التمويل الغربي؛ فإننا حرصنا أن يكون التوثيق من خلال المصادر الأصلية، سواء كانت وثائق المؤسسات التمويلية، أو تحليل محتوى مطبوعات ومنشورات المراكز البحثية المتلقية للتمويل الغربي.

التساؤلات البحثية:

١- ما هو التمويل الغربي؟ وما أهدافه؟ وكيف يستفيد الغرب المانح منه؟ وما أضرار تلك الاستفادة على العالم الإسلامي؟

٢- ما هي مؤسسات التمويل الغربية المانحة؟ وما هي جغرافية التمويل في العالم العربي؟

٣- ما هي معالم حركة التمويل الغربي في العالم العربي؟

٤- هل يمكن دراسة حالة المراكز البحثية العربية المتعاطية مع التمويل الغربي؟ وكيف؟

٥- ما هي انعكاسات التمويل الغربي على توجهات الباحثين والمفكرين العرب في أوقات أزمات العالم الإسلامي؟

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذه القضية سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك برصد ووصف وتحليل «التمويل الغربي لمراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي» مع دراسة حالة بعض المركز البحثية في العالم العربي، والتي تتلقى التمويل الغربي.

محاور الدراسة:

- مفهوم التمويل الغربي.
- أهداف وفلسفة التمويل الغربي بصفة عامة، وفي العالم العربي بصفة خاصة.
- كيف يستفيد الغرب من التمويل الغربي؟ ومن الدراسات البحثية المقرونة بالتمويل الغربي (دلائل وقرائن غربية).
- مؤسسات التمويل الدولية (نبذة تعريفية).
- جغرافيا التمويل الغربي في العالم العربي: (مناطق الكثافة والتمركز).
- اهتمامات وأجندات التمويل الغربي في بعض بلدان العالم العربي؛ وذلك من خلال الأنشطة العملية لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة، وللمراكز البحثية بصفة خاصة.
- غياب الشفافية في تحركات التمويل الغربي دوليًا ومحليًا.
- رصد وتحليل لمشروعات وأرقام التمويل الغربي الموجهة إلى المراكز البحثية،

والمشـــروعات البحثية بمنظمات المجتمع المدني في بعض بلـــدان العالم العربي، (وذلك وفق الوثائق الدولية ومنشورات المنظمات وبعيدًا عن الأخبار الصحفية).

- دراســـة حالة لمشـــروعات بعض المراكز البحثية المعتمدة بصورة شـــبه تامة على التمويل الغربي مثال (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية- مركز بحوث الجامعة الأمريكية بالقاهرة).
- أثـــر التمويل الغربي على مواقف الباحثـــين والمراكز البحثية في أثناء أزمات الأمة (مثال حالة العدوان على العراق- أزمة الرسوم الدنماركية).
- التمويل الغربي وصناعة ما يُعرف بالإسلام المعتدل وفق الرؤية الأمريكية للاعتدال، في العالم العربي (تمويل المراكز والدراسات التي تسير على درب الإسلام المعتدل).
- المملكة العربية السعودية، ومحاولات تغلغل مؤسسات التمويل الدولية إلى مراكزها البحثية وبعض مفكريها وباحثيها.
- وفي خاتمـــة البحث ناقش الباحث كيفية مجابهة ظاهرة شـــراء الفكر في العالم العربي: وتتكون من شقين؛ وهما:
- خاتمة تلخيصية تتضمن أبرز نتائج الدراسة.
- كيفية مجابهة الآثار السلبية للتمويل الغربي.. (التوصيات والمقترحات).

الفصل الأول

التمويل الغربي.. قراءة تنظيرية

١- مفهوم التمويل الغربي:

أولاً: تعريف التمويل الغربي:

بصفـــة عامة؛ فإنه يُقصـــد بالتمويل الغربي «كل دعم مادي كلي أو جزئي ســواء كان قرضًا أو هبة، والـــذي يأتي من الدول الغربية إلى بعض الدول العربية- حكومات كانت أم أفرادًا- وذلك لتحقيق أهداف عديدة للجهة المانحة من خلال تطبيق أجندات يضعها المانح، ويشرف على تنفيذها».

ثانيًا: مكونات التمويل الغربي:

من خلال التعريف الســـابق يمكن تقســـيم التمويل الغربي الآتي من الغرب إلى العالم العربي إلى:

أ- الهبات أو المنح التي لا ترد:

وهي إما أن تكون في صورة هبة مالية أو عينية كالأجهزة والمعدات، وهي لا تُرَد لكنها تكون موجهة إلى مشروعات بعينها تضع أجندتها الجهةُ المانحة، وتنفقها الجهة الممنوحة وفق تلك الأجندة بغض النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع المنظومة المجتمعية.

ب - القروض:

وهي قروض بفوائد مركبة طويلة الآجال، وتكون في معظمها موجهة إلى مشـــروعات محددة أيضًا من قبل المانح، وتلحق في الأعراف السياسية الدولية ببند المساعدات، وهنا

نحيل القارئ إلى مجموعة من الخبراء الغربيين المهتمين بحركة المعونات الدولية، والذين ألفوا كتابًا شهيرًا اسمه «أمريكا وصناعة الجوع»؛ حيث يقول أصحاب ذلك الكتاب: «لكي نفهم كيف تتأثر اقتصاديات العالم الثالث بدولارات المعونة- يجب أولاً أن نفهم أن جزءًا كبيرًا من الاعتمادات المقدمة من وكالة التنمية الدولية، وكل الاعتمادات المقدمة من البنك الدولي، ليست مساهمات، بل هي قروض واجبة السداد بما عليها من فوائد، وحتى عندما يتعرض مشروع ما لفشل ذريع، وبالرغم من أن تصميمه يكون قد وضعته بالكامل إحدى وكالات المعونة؛ فإن القرض- الذي غالبًا ما يكون معظمه قد أُنفق على مستشارين تقاضوا مبالغ باهظة لكي يفكروا ويوجهوا المشروع- يجب سداده بالكامل، إضافة إلى الفوائد، وذلك من قِبَل حكومات وشعوب العالم الثالث».(1)

جـ- الاعتمادات المقابلة:

وهنا تضع الوكالة المانحة أجندة مشروع معين، وتقوم بعرضه على الجهة الممنوحة، لكنها تشترط عليها أن تساهم بنسبة من الأموال المحلية إضافة إلى الاعتماد الأجنبي، وبذلك تساهم الجهات المحلية بأموال وطنية في مشروعات غربية قد لا تكون في سلم أولويات المتلقي، وفي هذا الصدد يقول أصحاب كتاب أمريكا وصناعة الجوع: «كثير من مشروعات العون -إن لم يكن معظمها- تتطلب من الحكومة المحلية أن ترصد «اعتمادات مقابلة» تتراوح بين ٢٠- ٦٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع، وبالتالي تصبح الحكومة التي تشكو ندرة الموارد المالية أسيرة مشروعات المعونة».(2)

د- الجهات المانحة:

يأتي التمويل الغربي للعالم العربي من قبل الحكومات الغربية: السفارات، مؤسسات الأمم المتحدة، مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، وبعض منظمات المجتمع المدني الكبرى مثل مؤسسة فورد، وذلك في صورة اتفاقيات تُبرَم مع الحكومات المحلية، أو بعض المراكز البحثية، والمنظمات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية عن طريق أصحابها.

ولما كنا بصدد الحديث عن التمويل الغربي للمراكز البحثية والباحثين والمفكرين والمؤلفين

(١) فرانسيس مورلابيه – جوزيف كولينز – ديفيد كينلي: أمريكا وصناعة الجوع؛ ترجمة د. حسن أبو بكر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٢٥.

(٢) المصدر السابق.

في العالم العربي؛ فإنه يُلاحظ على المراكز البحثية والمؤسسات الفكرية في العالم العربي أنها تتعاطى مع المنح والهبات التي لا تُرَد، فهي بعيدة نوعًا ما عن القروض ذات الفوائد المركبة، فغالب تلك المؤسسات ذات طبيعة خاصة، وهي تعاني في الأساس من أزمات في التمويل، فكيف لها أن تسدد القروض ذات الفوائد المركبة؟!

كما أنها بعيدة أيضًا عن المشـــروعات ذات الاعتمادات المقابلة لذات الســـبب المالي، فالقروض والاعتمادات المقابلة هنا تعتبر خاصة بالحكومات، بينما المنح مرتبطة بالمراكز والمؤسســـات والأفراد، وعلى الرغم من أن بعض المراكز البحثية قد تكون محسوبة على الدولـــة كإطار هيكلي وتنظيمي، فإنها تكون مســـتقلة نوعًا ما في حال التعاطي مع منح التمويل الغربي.

إضافة إلى أن هناك نوعًا آخر من التمويل الغربي يتمثل في المشـــروعات البحثية التي تُجريها المؤسســـات والهيئات الغربية في العالم العربي، وتتعاقد في ضوئها مع الباحثين كأفـــراد لإتمام تلـــك الأبحاث التي تخـــدم بطبيعة الحال أجندة الممـــول لهذه الأبحاث المعلوماتية، فضـــلًا عن دعم الهيئات الغربية للأبحاث والمؤلفـــات، والتي تتفق مع هوى المانح الغربي، وتسير على درب أجندته التغريبية.

وانطلاقًا مما سبق؛ فقد تحدد مفهوم التمويل الغربي في الدراسة الراهنة بأنه «كافة المنح الآتية من الدول الغربية، ومن مؤسسات التمويل الغربية إلى المراكز البحثية والفكرية في العالم العربي، سواء كانت تلك المراكز مستقلة أم محسوبة على أحد قطاعات الدولة، وكذلك الدعم الغربي للأفراد والباحثين لخدمة أغراض وأهداف المانح».

٢- فلسفة التمويل الغربي بصفة عامة:

يـــرى بعض المحللين أن التمويل الغربي هو نوع مـــن العطاء الخيري البريء من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة؛ إحساسًا من الدول الغنية بحجم الاحتياج والمآسي التي تعيشها تلك البلـــدان الفقيرة، ومن ثم باحثي ومفكري تلك البلدان الفقيرة، لذا فإنه يتم تصوير التمويل الغربي بأنه بَذْل مبني على الرحمة بالآخرين، والسعي للنهوض بهم وبملكاتهم.

لكن! هل الأدبيات الغربية عندما تتناول تلك الفلسفة تقوم بعرضها بهذه الصورة؟ وهل هذا هو تبرير الزعماء والرؤســـاء الغربيين للمواطـــن الغربي الذي يدفع الضرائب التي يأتي منها ذلك التمويل الغربي غير البريء؟

خاصة، وأن المواطـــن الغربي يحتج بأن هناك فقرًا وبطالة لدى بعض الفئات الغربية، والتي هي بحاجة إلى هذا «العطاء»، ومن ثم فالمواطن الغربي يرى ضرورة تقديمهم على الآخرين، إلا إذا كانت هناك تبريرات قوية لذلك التمويل توضح حجم المكاســب المباشرة التي سيجنيها دافعو الضرائب.

من هنا فإننا ســوف نذهب إلى الغرب لكي نرى كيف يوضح الساسة والمفكرون أوجه اســتفادة الغرب من التمويل الغربي؛ لنخرج بإجابة على تساؤل رئيس مفاده هل التمويل الغربي في صالح المانح أم الممنوح؟

فالمتأمل للخطاب السياســي لزعماء الدول المانحة يلمس الاتفاق في النظرة النفعية لفلسفة التمويل الغربي؛ فها هو الرئيس الأمريكي «جون كينيدي» يوضح في عام ١٩٦١م «أن المعونة الأجنبية وســيلة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها أن تثبت مركز نفوذ وسيطرة حول العالم».(١)

بعد هذا التصريح بنحو سبع سنوات حدَّد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فلسفة التمويــل الغربي بصورة قاطعــة، وذلك في حديثه خلال حملته الرئاســية عام ١٩٦٨م بمقولته الشهيرة:

let us remember that the main purpose of American aid is not help other nations ، but to help ourselves .

«يجب أن نتذكر أن الغرض الرئيس للمعونة الأمريكية ليس مســاعدة الشــعوب ولكن مساعدة أنفسنا».(٢)

بعد هذا التصريح بأكثر من عقدين من الزمان أوضح الرئيس ريتشــارد نيكســون في كتابه ١٩٩٩م نصر بلا حرب «أن الكونجرس لن يقر المعونة ما لم تحقق المصالح الأمريكية بوضوح».(٣)

ومن هذا المنطلق قام الاقتصادي البريطاني «لورد باور» بتحليل فلسفة التمويل الغربي؛ حيث وضع المتلقي والمنحة في بوتقة واحدة بوصفهما أنهما «وجهان لعملة واحدة، فالعالم

---

(١) غراهام هانكوك: سادة الفقر؛ ترجمة د. ناصر السيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م، ص ٧٦.

(٢) ماجد رضا بطرس: تقييم أداء المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٩٧.

(٣) ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩م نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ص ٣١٠.

الثالث هو نتاج للمعونة الأجنبية، ومن دون معونة أجنبية ليس هناك عالم ثالث».(١)

لكن تبقى لدى المواطن الغربي إشكالية مهمة فيما يرتبط بالتمويل الغربي، وهي إشكالية الانفصال الجغرافي - بين المستفيدين في البلد المتلقي، ودافعي الضرائب في البلد المانح - تلك الإشكالية المطروحة بقوة على الساحة الغربية، والتي حاولت كتابات عديدة معالجتها، إلا أن أبلغها تعبيرًا ما قدمه تقرير عن التنمية في العالم صادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٤م في فصل تحت عنوان «المانحون وإصلاح الخدمات»، والذي جاء فيه: «عندما يريد الممولون أو أصحاب المخاطرة أن يؤثروا على منشأة يستثمرون فيها، فإنهم يصبحون ملاكًا للأسهم، وربما يطلبون مقعدًا في مجلس إدارة الشركة، والواضح أنه لن يكون ملائمًا من الناحية السياسية أن يطالب المانحون بمقاعد في مجلس وزراء البلدان المستفيدة، ومع ذلك فإن النفوذ الذي يمارسه المانحون على الإنفاق العام للمستفيد، غالبًا ما يكون مماثلاً لنفوذ الممول المساهم».(٢)

٣- أهداف التمويل الغربي للمراكز الفكرية والبحثية في العالم العربي:

وهنا سؤال شديد الأهمية يطرح نفسه، وهو متعلق بأهداف الغرب من وراء التمويل الغربي للمراكز الفكرية والبحثية والباحثين في العالم العربي، وكيف يستفيد الغرب من الدراسات البحثية المقرونة بهذا التمويل؟

وهذا ما سنحاول الاقتراب منه خلال السطور القادمة؛ حيث يمكننا تحديد أهداف وأوجه استفادة الغرب من التمويل الغربي للباحثين والمراكز البحثية في المنطقة العربية **بالصورة التالية:**

الهدف الرئيس الأول والأهم هو جمع أكبر قدر من المعلومات عن البلد المتلقي للتمويل الغربي.

يعد جمع المعلومات الأساس الذي تبنى من أجله أجهزة المخابرات في كافة أنحاء العالم، وفي ضوء تلك المعلومات يتم اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، والدخول للبلد المستهدف من خلال التمويل الغربي، ووفق مشروعات يحددها المانح يعمل على

(١) سادة الفقر: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٢) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤م، تقرير البنك الدولي، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤م، ص ٢٠٤.

تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، بقصد أو بغير قصد من المتلقي للتمويل الغربي، وحتى ندرك تلك العلاقة نذهب إلى «منصف السليمي» الذي يشير في كتابه «صناعة القرار الأمريكي» إلى مقولة «ستانفيلد تيرنر» مدير وكالة المخابرات المركزية في عهد الرئيس كارتر، وهي «إن الحصول على المعلومات بالنسبة لبلد مثل أمريكا مهم للغاية، فالولايات المتحدة دولة ذات نشاط عالمي، ولذا فهي تحاول التواجد في كل بقعة من العالم».(١)

وهذا يفسر الاهتمام غير العادي من الجهات المانحة من إجراء أكبر كمّ من الأبحاث الميدانية في المجتمعات العربية بكافة طبقاتها، والإنفاق السخي على تلك الأبحاث التي يلمس المطّلع عليها خطرها على الأمن القومي للدول العربية، فضلاً عن مخالفتها لكافة الأعراف العلمية والقانونية المرتبطة بجمع البيانات وإجراء الأبحاث، وفي هذا الصدد يقول «محمد حسنين هيكل»: «أنا غير راض أساسًا عن التمويل الخارجي للأبحاث، فالمثل الإنجليزي يقول: «الرجل الذي يدفع للزمار هو الذي يقرر النغمة التي يعزفها الزمار»؛ ويضيف هيكل: عندما لا يكون لنا رأي في توجيه هذا التمويل للأبحاث، ولا نعلم لمن تُقدَّم نتائج هذه الأبحاث، وفي غياب مفهوم شامل يعطيني كل الصورة، وبدون رقابة أو توجيه، يدخل التمويل للسيطرة على عقل المجتمع ووجدانه، فعندما يكون أحد الأبحاث يُموّل من السي آي إيه أو المركز الأكاديمي الإسرائيلي، فهل يُعقل أن يكون ذلك طبيعيًا؟ وهل يمكن أن نفصل بين موضوع البحث ومن سيستفيد منه؟

فعلى سبيل المثال إذا ركزت الأبحاث على المشكلة الطائفية، أو على الجريمة الجنسية؛ فسوف تكون هذه الأبحاث مشبوهة، ففي أوروبا وأمريكا لا يسمحون لك بذلك، فللبحث العلمي شروط؛ فعندما نجد أن ١٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية مرصودة للأبحاث، فلا بد أن أسأل ما هو المطلوب؟ (٢)

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه الآن هو: هل اندماج ذلك الهدف الاستراتيجي «جمع المعلومات» مع التمويل الغربي يسير وفق سياسة ترابطية محددة أم أنه مجرد لقاء عابر؟

الإجابة على هذا السؤال المهم يقدمها الدكتور «صلاح زرنوقة»، والذي يرى أن «هناك

(١) منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ مركز الدراسات العربي – الأوربي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٧٣.

(٢) محمد حسنين هيكل: في حديثه لجريدة السفير اللبنانية ١٩٩٧/١/١٧م.

ما يطلق عليه (الطبيعة الانتشـــارية للمعونات الأمريكية)، بمعنى أن تغطي المعونة غالبية أرجاء القطر المصـــري من ناحية، وغالبية القطاعات والهيئات والمؤسســـات من ناحية أخرى، وذلك بهدف توفير الركيزة الأساسية لسياسة «جمع المعلومات»، وهي سياسة لها وزنها الاستراتيجي في التوجه الخارجي الأمريكي بصفة عامة، والأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة».(١)

ويؤيد كل ما ســبق ما طرحته «سناء المصري» -رحمها الله- والتي فضحت في كتابها الشـــيق (تمويل وتطبيع) عمليات التمويل لكافة المؤسســـات والمراكـــز المرتبطة بالتمويل الغربـــي في مصر، باعتبارها إحدى نشـــطات الحركة اليســـارية في مصر، تلك لحركة التي تمثل أكثر المتقاطعين مع التمويل الغربي؛ حيث تقول ســـناء المصري: «هذه الإعانات ظاهرها المساعدة الإنسانية، ولكن في حقيقة الأمر فإن المؤسسات التمويلية استخدمت هذه المســـاعدة لدعم بحوث ودراســـات تقدم عن المجتمعات التي يُراد اختراقها، حيث تنتهي كلها إلى مكاتب المخابرات الأمريكية».(٢)

الهدف الثاني: قراءة وتحليل المعلومات من قبل باحثين ومفكرين محليين:

يمتـــد الأمر أحيانًا إلى اســـتقدام خبراء محليين إلى الدولـــة المانحة ليقوموا بتقديم تحليلات وتفســـيرات للمعلومات التي تم جمعها، فضلاً عن تقديم تقارير مباشـــرة عن الأوضاع الداخلية للبلاد، وتقديم قراءات وتحليلات لتلك الأوضاع، والإجابة عن الإشكالات التي يســـتعصي على المانح فهمها حول المجتمعات العربية والظواهر المرتبطة بها، والمانح في ذلك يشـــتري بالدولارات القليلة التي يدفعها تفسير المعلومة الغامضة بلسان قومها، وبالخلفيـــة المرجعية للخبراء التي تتقاطع مع الخلفيات المرجعية للمبحوثين، ومن ثَم يتم فَهْم المعلومة بالطريقة التي يفكر بها أصحابها. ولعل ما قدمه «منصف السليمي» يوضح تلك الجزئية، وذلك عندما أشـــار إلى أن «المؤسســـات السياســـية تتوخى أسلوب دعوة الخبراء والأساتذة الجامعيين لتقديم تقارير وآراء بشأن المشاكل والقضايا المطروحة قبل اتخاذ القرارات، وخلال الســـنوات العشر الأخيرة ركزت أجهزة: (وزارة الدفاع الأمريكية

---

(١) دكتور صلاح سالم زرنوقة: مصر بدون معونات .... لن تضار ..... والعكس صحيح؛ في: مصر ما بعد المعونات، نحو مزيد من الاعتماد على الذات؛ تحرير أ.د مصطفى كامل السيد ، د. صلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م، صـ ٢٨٦.

(٢) سناء المصري: تمويل وتطبيع؛ قصة الجمعيات غير الحكومية، سينا للنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٦٦.

– وزارة الخارجية الأمريكية– وكالة المخابرات الأمريكية CIA– لجنة الشئون الخارجية والخاصة بأوروبا والشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي) على تكليف مئات الباحثين لإنجاز دراسات وأبحاث حول إحدى الظواهر الدينية في منطقة الشرق الأوسط والمتعلقة بالإسلام السياسي. ويشكل الأكاديميون العرب المقيمون بالولايات المتحدة وقادة الأبحاث والدراسات في الجامعات العربية مجالاً أساسيًا للتوظيف، وبالتعاون في هذا الموضوع؛ نظرًا لارتباطهم الاجتماعي والثقافي والحضاري بمثل هذه الظواهر».(١)

والمتأمل لحال منسوبي المراكز البحثية والجامعات والباحثين والمفكرين في العالم العربي؛ يجد أنه خلال العقدين الأخرين توافد المئات منهم على الغرب بصفة عامة، وأمريكا بصفة خاصة، للقيام بهذا الدور التحليلي الخادم لصناعة القرار الأمريكي والغربي نظير امتيازات يجنيها الباحث على عطائه الفكري السخي.

الهدف الثالث: توجيه الشئون الداخلية لدولة المتلقي وفق مصالح المانح:

وفي ضوء هذا الهدف يتم طرح أجندات غربية تسير عكس دين وثقافة وأعراف المجتمع الذي ينتمي إليه الباحثون والمراكز البحثية العربية، مثلما يحدث في قضايا المرأة، والليبرالية والتلاعب في التعليم الديني.

وفي هذا الصدد يقارن صاحب كتاب غطرسة القوة «ج . ويليام فولبرايت» بين التمويل الأمريكي لنشر القيم الليبرالية، والتمويل السوفييتي لنشر الشيوعية في الدول العربية أثناء الحرب الباردة، وفي إجابة واضحة منه عن مبررات ذلك الإنفاق يقول: «المسلَّم به أننا قدمنا معونات تفوق ما قدمه السوفييت بمراحل لكن: (لماذا فعلنا ذلك؟ هل بدافع الإيثار وحب الغير؟ أم لتوسيع نطاق نفوذنا وبهدف كسب مساندة المستفيدين بالمعونة في الأمم المتحدة، وفتح الباب أمام التجارة معهم بكل ما يتيحه ذلك – للصديق الكبير– من امتيازات؟) لقد قصدنا بالطبع تعزيز مصالحنا الذاتية كما تصورناها، وقد تطلَّع الروس إلى ذات القصد، لكنهم افتقدوا الموارد اللازمة».(٢)

الهدف الرابع: طرح الأفكار الغربية بلسان باحثين ومفكرين محليين:

استفاد الغرب كثيرًا من خطورة طرح الأفكار التغريبية على المجتمعات الإسلامية

(١) منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٢) ج . ويليام فولبرايت: غطرسة القوة – ثمن الإمبراطورية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م.

بصورة مباشـــرة، فقد وجدوا الممانعة قبالتها من الشعوب، ومن هنا جاء المدخل الأيسر، وهو طرح الأفكار بلســـان باحثين ومفكرين ومراكز بحثية محلية يحظون جميعًا بنوع من الثقـــة لدى الرأي العام، فيحدث الافتتان وتتخلخل الثوابت. وهذا الهدف ما كان يتحقق إلا من خلال التمويل الغربي الذي يرعى إصدارات ومشـــروعات بحثية منشورة جميعها تسير وفق الأطروحات الغربية وأجندتها العولمية.

وبالتالي يتم التحكم في الرســـالة الإعلاميـــة والفكرية الموجهة من قادة الفكر والرأي العام إلى الشـــعوب العربية من خلال توجيه اهتمامات الباحثين نحو مشـــروعات بحثية ممولة تصب نتائجها في ميدان الليبرالية والعلمانية.

الهدف الخامس: تكميم أفواه المفكرين والباحثين والكتاب في أوقات الأزمات:

أحيانًا قد لا يكون التمويل الغربي مصحوبًا بشروط، ومن ثم يحصل الكتاب والباحثون على الدعم الســـخي، ويكتبون ما يرونه قناعات شـــخصية، وبحرية ودون اعتراض من الممول، طالما أنه لا يتعارض مع سياسات الدولة المانحة، لكن يحدث أنه في وقت الأزمات تكمم الأفواه التي قد تكون تحظى بشـــعبية جماهيرية، خوفًا من مهاجمة الدول المتسببة في الأزمة؛ لأنها بالضرورة ستكشـــف عن حجـــم المبالغ الضخمة التي حصل عليها هذا المفكـــر وذاك الباحث، تلك المبالغ التي تعد في نظر المجتمعات المحلية «رشـــوة»، حصل عليها الباحث ليحقق أهداف الراشي الغربي.

ومن أبرز الأمثلة التي كممت فيها الأفواه: أزمة الرســـوم الدنماركية المســـيئة لرسول الله صلى الله عليه وســـلم؛ حيث الدنمارك الداعمة لكثير من المراكز البحثية في العالم العربي، وكذلك احتلال العراق؛ حيث أمريكا قبلة التمويل الغربي في عصر العولمة.

الهدف السادس: السيطرة على الإنتاج البحثي والمعلوماتي الموجّه من المراكز البحثية لصانعي السياسات والقرارات في العالم العربي:

لمـــا كانت المراكز البحثية محل ثقـــة لدى العديد من دوائر صنـــع القرار؛ فإن توجيه اهتمامات الباحثين في هذه المراكز نحو دراســـة الظواهر برؤية المانح التغريبية سيسمح بالوصـــول إلى نتائج تخدم الرؤية الغربية، ويعتمـــد عليه صانع القرار العربي في اتخاذ قراراته، ومن ثم يتم توجيه السياســـات والقرارات العربية بحسب رؤية المانح الغربي من خلال وسيط معلومات وهو المركز البحثي الممول غربيًا.

الهدف السابع: محاولة إحداث التوازن قبالة التيارات الدينية في العالم العربي:

تشكّل مواجهة التيارات الدينية في المنطقة العربية، من قبل الدول الغربية، هدفًا رئيسًا في صراعها مع الإسلام، وفي ضوء ذلك فإنها بدعمها للتيارات العلمانية، وحتى تغيير مسار واهتمامات الباحثين والمراكز البحثية العربية صوب مشروعات بحثية وإنتاج فكري مضاد للمشروعات الإسلامية، يعتبرها الغرب بمثابة محاولات للتوازن ومحاربة التيارات الدينية في المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد أوصى تقرير راند، والذي حمل عنوان «الإسلام المدني الديمقراطي» بأهمية «دعم التقليديين ضد الأصوليين الإسلاميين لنظهر لجموع المسلمين، وإلى الشباب والنساء من المسلمين في الغرب دحض نظرية الأصوليين الإسلاميين عن قوة الإسلام وتفوقه وقدرته، وإظهار علاقات واتصالات مشبوهة وغير قانونية لهم، وإظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلفهم، وتغذية عوامل الفرقة بينهم، ودفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوّه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم، وسوء أدبهم وقلة إيمانهم، وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال، وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين كي لا يجتذبوا أحدًا للتعاطف معهم».(١)

٤- مؤسسات التمويل الدولية (نبذة تعريفية):

فضلاً عن المنح الآتية مباشرة من سفارات الدول الغربية الموجودة في الدول العربية، فإن الآتي بعدُ هو استعراض لأبرز مؤسسات التمويل الدولية النشطة في تقديم المنح للباحثين والمراكز البحثية في العالم العربي:

---

(١) شاريل بينارد: الإسلام الديمقراطي المدني (الشركاء والمصادر والاستراتيجيات)، تقرير مؤسسة راند الأمريكية (مؤسسة راند RAND قسم أبحاث الأمن القومي- الولايات المتحدة الأمريكية- أُعد التقرير بدعم ورعاية مؤسسة سميث ريتشاردسون - الولايات المتحدة، تاريخ إصدار الدراسة: ١٨ / ٣ / ٢٠٠٤م)، ترجمة موقع إسلام ديلي.

أبرز مؤسسات التمويل الدولية:[١] [٢]

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نيويورك – أمريكا
مؤسسة فورد	نيويورك – أمريكا
مؤسسة روكفيلر	نيويورك – أمريكا
مؤسسة أندروميلون	نيويورك – أمريكا
مؤسسة الشرق الأدنى	نيويورك – أمريكا
مؤسسة إسرائيل الجديدة	نيويورك – أمريكا
المعونة المسيحية العالمية ICA	الولايات المتحدة الأمريكية
الأميديست	الولايات المتحدة الأمريكية
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	واشنطن – أمريكا
رابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطن – سيفيكيوس	واشنطن – أمريكا
المعهد الوطني الديمقراطي	واشنطن – أمريكا
المجلس الكندي للتنمية الدولية	أوتاوا – كندا
مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)	أوتاوا – كندا
الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	كويبك – كندا
الوكالة الكندية للتضامن والتنمية	مونتريال- كندا
الاتحاد الأوروبي	بروكسيل –بلجيكا
الاتحاد الدولي للبحوث العلمية والسكانية	لياج – بلجيكا
مؤسسة مانتور	جنيف – سويسرا
الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية	كوبنهاجن – الدنمارك
دانيدا	كوبنهاجن – الدنمارك
مؤسسة فردريش إيبرت	بون – ألمانيا
مؤسسة هندريش بول	كولونيا – ألمانيا
وكالة التعاون الفني الألماني GTZ	ألمانيا

(١) دليل أولي للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل الدولية: لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.

(٢) دليل الجهات المانحة للتمويل والدعم الفني بقطاع المنظمات غير الحكومية في مصر: مركز خدمات المنظمات غير الحكومية في مصر، القاهرة، ٢٠٠١م.

مؤسسة مزيديور	ألمانيا
أوكسفام	المملكة المتحدة
مجلس كنائس الشرق الأوسط	ليماسول- قبرص
الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية	هلسينكي - فنلندا
نوراد	أوسلو- النرويج
مؤسسة انترمون	برشلونة - أسبانيا
المؤسسة السويدية	السويد

ولتيسير مهمة الحصول على المعونات قامت بعض الجهات سالفة الذكر بفتح مكاتب لها في البلدان العربية، اعتُرِفَ بمعظمها رسميًا طبقًا للتشريعات التي سُنّت أخيرًا في بعض الدول العربية.

وبدورنا سنحاول من خلال السطور القادمة إيضاح بعض الحقائق المرتبطة ببعض مؤسسات التمويل الدولية خاصة النشطة في تمويل المشروعات البحثية.

أولاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme واختصارًا «يو إن دي بي» (UNDP) وهي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير. وهي تعمل في ١٦٦بلداً، وتقدم دعمًا ماليًا للمنظمات المدنية، والمراكز البحثية في العالم العربي، وهذا البرنامج له نشاط ملحوظ في دعم المشروعات التي تخدم الأجندة الغربية مثل قضايا المرأة، ومراجعة المناهج التعليمية، لكن اللافت في مشروعات هذا البرنامج خاصة البحثية والفكرية، هو تركيزها على دراسات استكشافية للقوات المسلحة وأجهزة المخابرات في العالم العربي، فعلى سبيل المثال دعم برنامج الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من ٢٠٠٦/٥/١٢ - ٢٠٠٦/٥/١٤م ورشة عمل بحثية حول إدارة قطاع الأمن والقوات المسلحة والرقابة البرلمانية عليه في المنطقة العربية، وذلك بالشراكة مع مركز يدعى: «مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF». وقد حضر ورشة العمل خمسون مشاركًا بما في ذلك برلمانيون وممثّلون عن قطاع الأمن وخبراء دوليون وإقليميون وممثلون عن بعض المراكز البحثية العربية؛ حيث قاموا باستعراض ومناقشة الممارسات الدولية والإقليمية السائدة في مجال إدارة قطاع

الأمن والقوات المسلحة في كل من (الجزائر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب وفلسطين)، وقد نتج عن العصف الذهني والمداخلات والأوراق البحثية المقدمة في هذه الورشة تقريرًا تمت ترجمته وطبعه بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكانت المحاور الرئيسة لهذه الورشة التي اشترك فيها عسكريون متقاعدون، ومراكز بحثية مؤثرة في العالم العربي (إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية: اللجان، الموازنة، وعمليات شراء المعدات الحربية- تحديات المنطقة العربية في قطاع الأمن- آليات رقابة وتوجيه القوات المسلحة في المنطقة العربية- آليات ضمان الشفافية في موازنة القوات المسلحة- آليات شراء الأسلحة في المنطقة العربية).(١)

وهناك العديد من المشروعات الفكرية التي تسير على هذا المنوال العسكري، والاستخباراتي، والتي تطرح تساؤلاً أساسيًا هو: ما علاقة هذه المعلومات العسكرية التي يتم جمعها وقراءتها وتحليلها من قبل خبراء محليون بأنشطة الأمم المتحدة المعلنة والمعنية بالفقر والإيدز والأمراض الوبائية؟

ألا تثير مثل هذه المشروعات البحثية شديدة الحساسية الريبة في أهداف التمويل الغربي، ودوره في صناعة القرارات السياسية والعسكرية الأمريكية والغربية؟

ثانيًا: مؤسسة فورد الأمريكية:

تعد مؤسسة فورد الأمريكية من أنشط المؤسسات التمويلية الدولية التي تدعم الباحثين والمراكز البحثية والفكرية في العالم العربي، وقد أسس هذه المؤسسة «هنري فورد»، والذي كان مالكًا لشركة فورد للسيارات، وكانت الأهداف المعلنة لهذه المؤسسة «الأمريكية» نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة وحل مشكلات التنمية في البلدان الفقيرة. ووصل رأسمال المؤسسة في الخمسينيات إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار.

ولكن مؤسسة فورد لم تكن بطبيعة الحال مجرد مؤسسة «خيرية»، بل تداخل نشاطها بشكل مباشر مع نشاط المخابرات الأمريكية. وأصبح أغلب ما تموله من مشروعات

---

(١) تقارير وأبحاث ورشة عمل إدارة قطاع الأمن والقوات المسلحة والرقابة البرلمانية عليه في المنطقة العربية: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م.
http://www.pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=78

يدخل في إطار محاربة الشيوعية في ظل الحرب الباردة المتصاعدة آنذاك.

وارتباط مؤسسة فورد بالمخابرات الأمريكية لم يكن فقط على مستوى الأهداف بل أيضًا على مستوى الإدارة المباشرة. يكفي أن نذكر أن مدير المؤسسة بين ١٩٥٢ و١٩٥٤م كان «ريتشارد بيزل»، الصديق المقرب من «ألان دالاس» رئيس المخابرات المركزية الأمريكية والذي أصبح بعد ذلك مستشارًا خاصًا لدالاس في يناير ١٩٥٤م.

وفي ١٩٥٤م تولى «جون ماكلوي» إدارة مؤسسة فورد، وكان قد شغل قبل ذلك عددًا من المناصب مثل مساعد وزير الدفاع الأمريكي، ورئيس البنك الدولي والحاكم المدني لألمانيا المحتلة، ومحامي لشركات البترول العملاقة في وول ستريت، وقد أسس هذا الرجل مكتبًا خاصًا في مؤسسة فورد للتنسيق مع المخابرات المركزية الأمريكية.

ومولت مؤسسة فورد عشرات الآلاف من المشاريع الثقافية والحقوقية والتعليمية في مختلف أنحاء العالم، واستوعبت الآلاف من مثقفي العالم الثالث. وكان كل ذلك في إطار الحد من انتشار الشيوعية ومد الهيمنة الأمريكية عالميًا، وفي مختلف المجالات.

وفي ١٤ أبريل ٢٠٠٧م نشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على موقعها الإلكتروني وثيقة تاريخية استعرضت من خلالها كتاب (الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب) الصادر في نيويورك عام ٢٠٠٠م، ذلك الكتاب الذي وثّق العلاقة بين المخابرات الأمريكية ومؤسسة فورد وبعض المؤسسات الأخرى، ووضّح بالشواهد العملية والمقابلات الشخصية مع ضباط المخابرات كيف تتخذ المخابرات الأمريكية مؤسسات التمويل كغطاء لأنشطتها السرية، وقد أشادت وثيقة المخابرات بهذا الكتاب التوثيقي المهم.(١)

وفي دراسة بعنوان «مؤسسة فورد ووكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية» للأكاديمي الأمريكي «James Petras» أستاذ الاجتماع بجامعة Binghampton بنيويورك جاء في هذه الدراسة المهمة(٢) أن «وكالة الاستخبارات المركزية تستخدم المؤسسات الخيرية باعتبارها قناة فعّالة أكثر لتوجيه مبالغ كبيرة من المال لمشروعات الوكالة دون تنبيه المتلقين إلى مصدرها، وقد سمحت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتلك المؤسسات أن تقوم

---

(1) Thomas M. Troy، Jr.، served in CIA>s Directorate of Intelligence; CIA، Apr 14، 2007.

(2) James Petras: The Ford Foundation and the CIA; A documented case of philanthropic collaboration with the Secret Police، 15 December 2001.

بتمويل مجموعات من الشباب، والنقابات العمالية والجامعات ودور النشر وغيرها من المؤسسات الخاصة بما يخدم برامج العمل السري لوكالة المخابرات، وتُعد مؤسسة فورد واحدة من أهم وأكثر المؤسسات التي لعبت دورًا كبيرًا في التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية، وعلى مدى فترة طويلة من الزمن في المشاريع الكبرى أثناء الحرب الباردة الثقافية، والتي كانت تصب جميعها في تعزيز الهيمنة الأمريكية الإمبريالية الثقافية».

وقد أشار الأكاديمي الأمريكي إلى أحد الباحثين الذي أثبت وثائقيًا أن «مؤسسة فورد هي مجرد امتداد للحكومة الأمريكية في مجال الدعاية الثقافية الدولية، وأنها مؤسسة لديها سجل للمشاركة الوثيقة في العمليات الاستخباراتية السرية في أوروبا، وأنها تعمل بشكل وثيق مع مسئولين في الاستخبارات الأمريكية بشأن مشاريع محددة».

ويضيف James Petras: «ومن خلال التعاون الوثيق المستمر بين المخابرات الأمريكية ومؤسسة فورد، يتم تأمين العديد من فرص العمل لعملاء المخابرات المركزية داخل مؤسسة فورد، فمن القواعد الهيكلية الأصلية أن هناك علاقة وثيقة وتبادلا للموظفين على أعلى المستويات بين وكالة المخابرات المركزية ومؤسسة فورد، وكان من ثمرة هذا التعاون الهيكلي هو نجاح عملاء المخابرات في الوصول لوسائل الإعلام، وموجهات الفكر تحت الغطاء القانوني لمؤسسة فورد».

ويؤكد الأكاديمي الأمريكي على أن «تاريخ تعاون وتشابك مؤسسة فورد مع وكالة المخابرات المركزية في السعي لتحقيق هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم هو الآن حقيقة موثقة بشكل جيد».

وفي تعليقه على العلاقة بين مؤسسة فورد والمخابرات الأمريكية في عالم اليوم خاصة بعد سقوط الشيوعية يقول James Petras: «في الفترة الحالية تطرح واشنطن الموضوع بأنه «الإرهاب أو الديمقراطية»، تمامًا كما كان الأمر خلال الحرب الباردة، «الشيوعية أو الديمقراطية»، وفي كلتا الحالتين الإمبراطورية الأمريكية تقوم بتجنيد وتمويل منظمات واجهة، مثقفين وصحافيين، ومؤسسة فورد إحدى المؤسسات التي تتعاون مع الحكومة، وتقوم بدورها في تشكيل الغطاء الثقافي في الحرب الباردة الجديدة». ا هـ

إن المحلل للمشروعات البحثية التي تدعمها مؤسسة فورد الأمريكية في المنطقة العربية

يلمس بقوة تلك الطبيعة الاستخباراتية للأبحاث، ويلمس أيضًا دورها الاستراتيجي في الحرب الغربية الجديدة على الإسلام، والتي يطرحها الأمريكان تضليلاً تحت مسمى الحرب على الإرهاب. فإذا كانت الشيوعية هي العدو الأحمر للأمريكان؛ فإن الأمريكان يعدون الإسلام هو العدو الأخضر، ولا فرق في الأدوار لدى مؤسسة فورد إن كان العدو أحمر أو أخضر.

ثالثًا: مؤسسة روكفلر الأمريكية:

مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation) هي منظمة «خيرية» يقع مقرها في مدينة نيويورك الأمريكية، وقد تأسست على يد رجل الأعمال الأمريكي جون د. روكفلر في ١٤ مايو ١٩١٣م.

وهذه المؤسسة لها نشاطات بحثية متعددة في المنطقة العربية؛ حيث تقوم بدعم الباحثين والمراكز الفكرية والبحثية العربية، وهذه المؤسسة لا تختلف عن نظيرتها مؤسسة فورد من حيث علاقتها بالمخابرات الأمريكية؛ حيث تقول عنها الكاتبة البريطانية «فرانسيس ستونر سوندرز» في كتابها (الحرب الباردة الثقافية: المخابرات الأمريكية وعالم الفنون والآداب)(١): «لقد ضخَّت المخابرات الأمريكية عشرات الملايين من الدولارات على مدى سنوات لمنظمة الحرية الثقافية، وأنشأت أيضًا منظمة أوروبا الحرة التي كانت تدير إذاعة أوروبا الحرة ومقرها برلين، وكانت موجهة إلى دول أوروبا الشرقية، وتبث بست عشرة لغة، وكانت تتصل بالعاملين في الخدمات الإعلامية خلف «الستار الحديدي»، وترصد الإذاعات الشيوعية، وتبث المحاضرات والكتابات المعادية للشيوعية.

وكانت المنظمة تتلقى تمويلاً كبيرًا يمرر تحت غطاء منظمة «حملة الحرية» التي كانت تجمع التبرعات، وكان المتحدث باسم هذه الحملة الممثل «رونالد ريجان» (رئيس أمريكا فيما بعد)، وكانت هذه الحملة لافتة لتمرير الأموال وغسلها.

وعبَّأت المخابرات الأمريكية مؤسسات تبدو طوعية خاصة مثل مؤسستي فورد وروكفلر في الحرب السياسية على الشيوعية، وقدمت هذه المؤسسات منحًا مالية كبيرة لأنشطة

---

(١) صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٩٩م بعنوان «من الذي دفع للزمار؟»، ثم صدرت طبعة أمريكية بعنوان «الحرب الثقافية الباردة» عام ٢٠٠٠م. ثم قامت جمهورية مصر العربية بترجمة هذا الكتاب إلى العربية من خلال المشروع القومي للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة في عام ٢٠٠٢م.

ترعاها وتنسقها المخابرات الأمريكية، مثل شراء كتب وأعمال روسية ممنوعة وتمويل معهد الفن المعاصر والدعم المباشر لمنظمة الحرية الثقافية. وكان يرأس مؤسسة روكفلر وفورد ساسة وقادة كبار في العمل السري الأمريكي مثل جون فوستر دالاس، ودين راسك، وجون مالكوي، وكان نيلسون وديفيد روكفلر نفسهما ضالعين في العمل الاستخباراتي، وتربطهما بدالاس رئيس المخابرات الأمريكية علاقات شخصية وثيقة، وكانا يزودان الوكالة بتمويل خارج الموازنة الرسمية، وهذه الصفقات الحرة من خلال المؤسسات أعطت معنًى جديدًا للمغامرة الأمريكية في أثناء سنوات الحرب الباردة».(١)

رابعًا: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID :

هي الوكالة الرئيسة التي تطبق المعونة الثنائية الأمريكية، وقد تأسست عام ١٩٦١م بقرار من الكونجرس، وتقول الوكالة عن نفسها: «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المعونة الأمريكية، هيئة تابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية، وهي مسئولة عن تقديم معونات أجنبية (في الغالب غير عسكرية)، وهي تتلقى سياستها الخارجية بناءً على توجيهات وزارة الخارجية الأمريكية».(٢)

وتقدم الوكالة القروض والمنح للمشروعات في الدول العربية في مجالات عدة، والتي منها دعم المؤسسات البحثية والفكرية، ومشروعات وكالة التنمية الدولية في أي دولة متلقية تضعها «بعثة» الوكالة مع الفريق «المقيم» في سفارة الولايات المتحدة في الدولة المعنية، ويجب إقرارها من رئاسة الوكالة في واشنطن.

خامسًا: (دانيدا):

وهي هيئة مساعدات التنمية الدولية الدنماركية (دانيدا). والدنمارك تصفها «سناء المصري» بأنها تُعد من أنشط البلاد في مجال تمويل الجمعيات غير الحكومية لحقوق الإنسان، والنشاط النسائي.. فمعظم الجمعيات في مصر تتلقى تمويلاً من «دانيدا»، وتتساءل سناء المصري عن سر اهتمام صناع القرار في الدنمارك بموضوع ختان الإناث

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقات مؤسسات التمويل بالمخابرات الأمريكية يمكن مراجعة فرانسيس ستونز: الحرب الباردة الثقافية: المخابرات الأمريكية وعالم الفنون والآداب، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: التعريف بالمهام، الموقع الإلكتروني للوكالة، http://www.usaid.gov/.

والأنشطة النسوية، وسر ملايين الدولارات المنفقة عليها في الوقت الذي تعد فيه كوبنهاجن عاصمة الدنمارك هي مركز النشـــاط الصهيوني لاســـتقطاب فلول المثقفين والمثقفات العرب الذين يفرقون بين المال والسياسة، ولا يجدون بينهما أي شبهة ترابط.(١)

ويشـــاركها «حلمي شعراوي» الرأي في أن أكبر دول التمويل هي دول اسكندنافية، ومن بينها الدنمارك خاضعة للنفوذ الصهيوني.(٢)

سادسًا: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

تأسست مؤسسة فريدريش إيبرت عام ١٩٢٥م، بوصية سياسية من أول رئيس منتخب ديمقراطيًا لألمانيـــا، فريدريش إيبرت. وقد حُظرت من قبل النازيين عام ١٩٣٣م، وأعيد تأسيسها عام ١٩٤٧م، تواصل اليوم متابعة أهدافها هذه من خلال أنشطتها العديدة.

بلغت ميزانية هذه المؤسسة للعام ٢٠٠٧م حوالي ١١١ مليون يورو تقريبًا، وهي تهتم بتعزيز الحوار السياســـي والأكاديمي المتصل بمسائل السياســـات الخارجية والأمنية؛ حيث توضع التحليلات واحتمالات الحلول الناتجة من السمنارات، والمؤتمرات الخاصة ومنابر النقاش.

وتمثل مؤسســـة فريدريـــش إيبرت في المنطقة العربية من خـــلال ١٠ مكاتب في المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان، إسرائيل، فلسطين، لبنان، الأردن، واليمن. وفي الوقت نفسه، تتعاون مؤسسة فريدريش إيبرت مع مجموعة من الشركاء في سوريا والعراق وإيران.

وتولي مؤسســـة فريدريش إيبرت أهمية خاصة بالكيان الصهيوني، وبتيســـير التطبيع العربي الصهيوني من خلال الأبحاث المشـــتركة، وبرامج الزيارات مع الكيان الصهيوني. وفي ذلك تقول المؤسســـة عبر مكتبها في إســـرائيل: «حوار الشعوب في منطقة الشرق الأوســـط يشكل شرطًا أساسيًا لتقدم السلام واســـتقرار وتطوير الاقتصاد في المنطقة. ومؤسسة فردريش إيبرت تملك شـــبكة من الفروع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مما يمكّنها من تحقيق لقاءات ما بين أشـــخاص من شعوب وخلفيات اجتماعية مختلفة ليتحاوروا ويتناقشوا حول المصالح المشتركة وكيفية الاستفادة منها.

وفي إطار فعاليات المؤسسة في البلاد تقوم بإجراء لقاءات بمساعدة مشتركين مختلفين مثل المنظمات الشـــبابية، المجموعات النسائية، مؤسسات مهنية، وأيضًا شخصيات بارزة

(١) سناء المصري: تمويل وتطبيع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢) هل يعيد الغرب النظر في تمويل النشاط الأهلي: تحقيق لينا محمود، أخبار الأدب، القاهرة ، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٠م.

في المجال الأكاديمي والسياسي. تهدف مثل هذه اللقاءات إلى مناقشة طرق التعاون الممكنة وفتح المجال لتبادل الأفكار والتجارب.

فالبرامج التعليمية الخاصة مثل برنامج التعاون الإقليمي ثلاثي الجوانب ما بين ألمانيا وفرنسا وسويسرا، أو مثلاً برنامج منتدى القدس- برلين، تهدف إلى توفير رؤية مستقبلية، وتساعد من يتخذ القرارات في الدولة على تهيئ نفسه للسيناريوهات المستقبلية المختلفة التي قد تحدث في منطقة الشرق الأوسط. وشركاء فريدريش إيبرت في إسرائيل بحسب وثائق مكتب إسرائيل **هي**:

(السينات : التقرير السياسي الاقتصادية والاجتماعية SENAT- المركز الإسرائيلي للبحث الاقتصادي والاجتماعي- المركز السويسري بالجامعة العبرية في القدس- المركز العربي اليهودي جامعة حيفا- الهستدروت- ايشا لايشا- تحالف السلام الفلسطيني- حزب العمل- حلقة الأهالي- شتيل شين - الحركة الإسرائيلية للتمثيل النسائي المتساوي مخمورت- مركز بيرس للسلام- مركز حايم هرتصوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية- مؤسسة التعاون الاقتصادي ECF دارخ هشلوم تل أبيب- مركز دراسات السياسة والمجتمع الأوروبي - جامعة بن جوريون- مركز يافا للدراسات الاستراتيجية - جامعة تل أبيب) وغير ذلك من المؤسسات والهيئات الإسرائيلية.

وتوضح فريدريش إيبرت دورها في زيادة اللُّحمة الأوروبية الإسرائيلية بالصورة التالية «أن العلاقات الموجود بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل متناقضة، فمن جهة تتميز بالتعاون الاقتصادي والسياسي والأكاديمي، ومن جهة أخرى تسيطر على هذه العلاقة صورة مشوهة باتجاه الطرف الآخر، فهنالك تحفظات متبادلة بمقدورها أن تسبب تباعدًا ونفورًا بين الطرفين. وفي ضوء ذلك تسعى مؤسسة «فردريخ إيبرت» إلى مواجهة هذه المشاكل عن طريق بناء شبكة تعاون داخل المجتمع المدني لتقوية العلاقات بين الدولتين. إحدى المشاريع المهمة التي تقوم بها المؤسسة في هذا المجال هو تعزيز شبكة التعاون السياسية الأوروبية الإسرائيلية (IEPN)، والتي تسعى من خلالها لمعالجة أمور تتعلق بمحاربة الإرهاب، ودعم الاستقرار السياسي والسلام، والتطوير الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، ولدى كلا الطرفين مصلحة في معالجة هذه المواضيع. لقد وضعت المؤسسة هدفها نصب عينيها وهو تكثيف العلاقات الثنائية، وربما أيضًا السعي لضم إسرائيل للاتحاد الأوروبي».(١)

(١) وثائق مؤسسة فريدريش إيبرت، الموقع الإلكتروني لمكتب مؤسسة فريدريش إيبرت بإسرائيل، http://www.fes.org.il.

هذه هي المؤسســـة التطبيعية التي تدعم نسبة كبيرة من المشروعات البحثية في العالم العربي.

سابعًا: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة:

مركز بحثي دولي له مشـــروعات بحثية مشتركة في العالم العربي شديدة الحساسية والخطورة على الأمن القومي العربي، وهو إما يقوم بتمويل تلك الأبحاث بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشـــرة عن طريق دعم المؤسســـات الدولية للمشـــروعات البحثية في المنطقة العربية لصالحه، وتأتي على رأس هذه المؤسسات الدولية الأممية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

ففي شهر أكتوبر ٢٠٠٠م أنشأت الحكومة السويسرية مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المســـلحة، ويهدف المركز بحسب مزاعمه إلى تعزيز الحكم الرشد وإصلاح القطـــاع الأمني بما يتوافق مع المعايير الديمقراطية المرعية. وفي ضوء ذلك يقول المركز: إنه يتولى إجراء الأبحاث حول ما أسماه أفضل الممارسات في حكم القطاع الأمني.

ويشـــترك في عضوية مركز جنيف للرقابة على القوات المســـلحة حكومات وبرلمانات ومنظمات دولية ومؤسســـات مدنيـــة، ولفيف من الأطراف العاملة فـــي القطاع الأمني كأجهزة الشرطة، القضاء، المخابرات، حرس الحدود، والقوات المسلحة.

وهـــو يضم في عضويته ٤٩ دولة، وهذه الدول هي (الدانمارك- جمهورية التشـــيك- لبنـــان- رومانيا- الولايات المتحدة الأمريكية- روســـيا- لوشتسان-إســـتونيا- ألبانيا- صربيا- ليتوانيا- فنلندا- أرمينيا- سلوفاكيا- لوكسمبورج - فرنسا- النمسا- سلوفينيا- مقدونيا- مقاطعة جنيف- أذربيجان- جنوب إفريقيا- ملدوفيا- جورجيا- بيلاروسيا — إســـبانيا- مونتغرو- ألمانيا- بلجيكا- الســـويد- هولندا- اليونان- البوسنة والهرسك- سويســـرا- نيجيريا- المجر- بلغاريا- تركيا- النرويج- أيرلندا- كندا- أوكرانيا- بولندا- إيطاليا- ساحل العاج- المملكة المتحدة- البرتغال- لاتفيا- كرواتيا).

ومن الأقســـام الرئيســـة التي يوظّفها المركز قســـمي الأبحاث والعمليات، ويزيد عدد موظفي المركز عن ٧٠ موظفًا من أكثر من ٣٠ دولة، ويقع المقر الرئيس للمركز في جنيف بسويسرا، كما يشغل مكتبًا فرعيًا له في بروكسل.(١)

(١) منشورات ومطبوعات مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، الموقع الالكتروني للمركز، http://www.dcaf.ch/.

وســـوف نستعرض في الفصل الثاني بعضًا من المشروعات الأمنية شديدة الحساسية، التي نفّذها هذا المركز في المنطقة العربية بالتعاون مع بعض الباحثين والخبراء والمراكز البحثية العربية.

ثامنًا: مركز كارنيجي للشرق الأوسط:

أنشئ المركز في خريف سنة ٢٠٠٦م بمبادرة من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» الواقع مقرها في واشنطن العاصمة. وبحســب المركز فإنه تندرج هذه الخطوة في إطار الرؤية الجديدة للمؤسســـة لتصبح مركز أبحاث متعدد الجنســيات وتوسيع نطاقه على المستوى العالمي، ويشكّل «مركز كارنيجي للشرق الأوسط» جزءًا من «برنامج الشرق الأوسط».

ويقع مقر مركز كارنيجي للشرق الأوسط في بيروت في لبنان. وهو يضم مجموعة من الخبراء والباحثين العرب والأجانب في السياســـة العامة، ويُعنى المركز بالتحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصاديين والسياسيين في الشرق الأوسط والعالم العربي.

ويسعى المركز إلى إلقاء الضوء على عملية التغيير السياسي في العالم العربي والشرق الأوســـط، ومواكبة الأحداث الجارية، وزيادة فهم القضايــا الاقتصادية والأمنية المعقدة المطروحة، والتي تؤثر في حاضر ومستقبل منطقة الشرق الأوسط.

ويقوم عمــل المركز على إجراء أبحـــاث مبنية على التجربة العمليـــة، وقوامها الملاحظة والاختبار، وتتعلق بعدد من المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الرئيسة.

وتتوجه هذه الدراسات إلى جمهور واسع يضم صانعي السياسة وأصحاب المهن الحرة والإعلاميين في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة وروسيا والصـــين، فضلاً عن العاملين في منظمات المجتمـــع المدني والمواطنين العاديين في دول الشرق الأوسط.

وبحسب منشورات المركز؛ فإنه يقوم بإجراء مشاريع بحثية معينة بين عدد من الباحثين الذين يتوزعون على مراكز كارنيجي في واشـــنطن وموسكو وبكين، فضلاً عن مجموعة كبيرة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا.

وتقدم هـــذه المقاربة الرفيعة لصانعي القرار دراســـات تحليلية وتوصيات ترتكز على معلومات معمقة تســـتند إلى وجهات نظر وآراء مستقاة من مصادر موثوقة في المنطقة، ما يعزز إمكانية مواجهة التحديات المحورية في المنطقة بشكل فعّال.

ولمركز الشرق الأوسط مجلس استشاري يضم شخصيات محلية ودولية من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط.

ويعمد المركز إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات البحثية التي يجريها ويشرف عليها في منطقة الشرق الأوسط، سواء بصورة مباشرة أو بصورة وسيطة غير مباشرة عن طريق الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الدولية.(١)

٥- جغرافيا التمويل الغربي في العالم العربي:

قضية التمويل الغربي للمراكز البحثية في العالم العربي لفتت الأنظار إليها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، واتجاه معظم أفراد الطابور اليساري إلى إقامة جمعيات وشركات ومراكز أبحاث أطلق عليها اصطلاح «المجتمع المدني»، وهذا الأمر يسحبنا قليلاً إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين اليسار والتمويل الغربي، خاصة وأن طريق التمويل الغربي الحالي يتباين مع الخطوط الأيديولوجية اليسارية للحاصلين على التمويل الغربي، وفي هذه الجزئية يوضح الخبراء أن سيطرة اليساريين على منظمات المجتمع المدني لم تنل حظها الكافي من الدراسة والتحليل؛ حيث يوضح الدكتور أحمد ثابت أن «نشطاء الأحزاب سابقًا انطلقوا في منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث وغير ذلك، مطلقين على هذه المنظمات تسمية المجتمع المدني، وإشغال شواغر المنظمات غير الحكومية بحزبيين سابقين هو من ظواهر المرحلة التي قلما يشار إليها في الأبحاث المنشورة عن هذه المؤسسات».(٢)

وبالعموم فإن التمويل الغربي في العالم العربي لا يقتصر على دولة بعينها، بل إنه يمتد ليغطي كافة الدول العربية، وفي كافة الأنشطة، بدورنا وبعد تحليل محتوى العديد من المنشورات والمطبوعات والمواقع الإلكترونية للعديد من المراكز البحثية والفكرية في العالم العربي، يمكننا إعطاء صورة تقريبية لتشعب التمويل الغربي في العالم العربي، مع لفت النظر إلى حرصنا على ذكر المراكز الموثق تأكيدها على حصولها على التمويل الغربي،

(١) منشورات مركز كارنيجي للشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، http://arabic.carnegieendowment.org/.

(٢) أحمد ثابت: الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٧.

مع التشديد على أن هناك عددًا كبيرًا من المراكز البحثية في العالم العربي تحرص على إخفاء تلقيها للتمويل الغربي، وإن كانت هناك شـــواهد كثيـــرة تعزّز حصول المركز على التمويـــل الغربي، لكن حرصًا منا على الالتـــزام بالموضوعية اكتفينا بالمراكز التي تعترف بالتمويل، مع التنويه أيضًا إلى أن تناولنا للمشروعات الممولة في الفصل الثاني سيكشف عن العديد من المسارات البحثية المدعومة غربيًا.

وعلى ذلك، وبعد مراجعة التقارير الســنوية والنشـــرات التعريفية والمواقع الإلكترونية لبعـــض المراكز البحثية في العالم العربـــي، يمكن تحديد وتوصيف بعض المراكز البحثية والمنظمات المدنية العربية والممولة غربيًا، والتي من أنشطتها الأبحاث والدراسات والأنشطة الثقافية والفكرية كالندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تستقطب فيها الكتاب والأدباء والمفكرين والخبراء العرب في كافة القطاعات الحيوية، **وذلك بالصورة التالية:**

١- مركز ابن خلدون لدراسات التنمية - مصر:

تأســـس مركز ابن خلدون لدراســـات التنمية في القاهرة على يد الدكتور سعد الدين إبراهيم كمنظمة خاصة للأبحاث في عام ١٩٨٨م، وقد أحدث هذا المركز ضجة قضائية كبرى في مصر إثر تلقيه للتمويل الغربي.

ويعمل مركز ابن خلدون بشـــكل خـــاص في قضايا الديمقراطيـــة والمجتمع المدني، وينشـــر المركز مجلة شهرية «المجتمع المدني»، ويوضح المركز أنه يهدف إلى ربط البحوث والدراســـات في العلوم الاجتماعية من خلال الجماعات ذات التأثير الاســـتراتيجي في صناعة القرار، وفي ضوء ذلك فهو يحاول أن يســـتقطب لأنشطته أصحاب الخبرات في توجيه الرأي العام وصناعة القرار.

ويحرص المركز على أن يكون مؤسسة تدريبية للعاملين فيه، خاصة من شباب الباحثين، بصرف النظر عن تخصصاتهم الأكاديمية وممارساتهم العملية السابقة. وفي ضوء ذلك يقوم المركز بتوفير بعثة دراســـية واحدة على الأقل سنويًا للعاملين فيه؛ وقد حصل أكثر من خمســـة عشر باحثًا على منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه في أوروبا وأمريكا.

ويعتمد المركز بصورة شـــبه تامة علـــى التمويل الغربي، فللمركـــز حصة معروفة في الوكالة الأمريكية للمســـاعدات الدولية USAID، ويحصل المركز على منح من مؤسسات

تمويلية كبرى أبرزها مؤسســـة فورد الأمريكية، تلك المؤسســـة التي كانت تشغل برابرا إبراهيم -زوجة ســـعد الدين إبراهيم- منصب مديرة برامج منطقة الشرق الأوسط حول الفقر الحضري وبرامج دراســـات المرأة، بمكتب مؤسســـة فورد الأمريكية بالقاهرة، في حين تشـــغل حاليًا منصب مديرة مركز جون جيرهارت للعمل الإنساني والتطوع المدني، بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.(١)

٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مصر:

وهو مركز للبحوث متخصص في دراسة حقوق الإنسان في العالم، وهذا المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف.

وقد حصل مركز القاهرة لدراســـات حقوق الإنسان على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧م.

ويتلقى المركز تمويلاً غربيًا من العديد من المؤسسات التمويلية الدولية.

ويتبنـــى هذا المركز وبصورة لافتة موضوع الشـــيعة في العالـــم العربي، وبالأخص في الســـعودية؛ حيث يعتبرهم فئة مضطهـــدة، وفي ضوء ذلك يقول هـــذا المركز في أحد تقاريره: «في البحرين اقترن التمييز المنهجي المتواصل ضد الأغلبية الشـــيعية بتوترات متزايدة داخل المملكة، ومزيد من الممارســـات القمعية لحرية التعبير والتجمع الســـلمي، وبـــات المدافعون عن حقوق الإنســـان أهدافًا متزايدة للاعتقـــال والمحاكمات وحملات التشـــهير الإعلامي. وامتد الأمر إلى حد السعي لملاحقتهم وترهيب بعضهم داخل بعض البلدان الأوروبية.

وفي الســـعودية، لاحظ التقرير أن الخطابات الملكية الداعية للتسامح الديني والحوار بـــين الأديان في الخارج، لم تنعكس داخل البلاد؛ حيث يواصل جهاز الشـــرطة الدينية؛ ممارساته في تقييد الحريات الشخصية، وتتواصل الضغوط على الحريات الدينية، حيث يســـتمر التمييز المنهجي على أسس مذهبية ضد الشـــيعة. كما ظلت سياسات مكافحة الإرهاب تكرس الاعتقال التعســـفي طويل الأمد، والتعذيب حتى بحق نشطاء سياسيين يطالبون بتبني بعض الإصلاحات، مثلما تكرس إهدار معايير العدالة، عبر محاكمات شبه

(١) منشورات مركز ابن خلدون: الموقع الالكتروني للمركز، http://www.eicds.org/ .

سرية استهدفت المئات خلال العام الحالي».[١]

وللمركز وحدة معلومات دارفور؛ حيث يروج من خلالها لذات الادعاءات الغربية من انتهاكات، وجرائم إبادة.

٣- المركز المصري لحقوق المرأة - مصر:

هو مركز مصري خاص بقضايا المرأة وفق مفهوم الطرح النسوي الغربي، وفي ضوء ذلك يقوم المركز بإجراء البحوث والدراسات والبحوث التي تصب في هذا المضمار، وبحسب منشورات مركز دراسات المرأة، فإن هذا المركز مدعوم غربيًا من الجهات التالية (صندوق الأمم المتحدة للسكان- الصندوق العالمي للنساء، وهو مؤسسة مانحة تدعم المجموعات النسائية حول العالم- المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان- سفارة فنلندا- منظمة المجتمع المفتوح- الصندوق السويسري للتنمية- السفارة السويسرية بالقاهرة- المفوضية الأوروبية في مصر- السفارة الأسترالية بالقاهرة- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة».[٢]

٤- مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب - مصر:

تأسس مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب كشركة استشارية ذات مسئولية محدودة تعمل في مجال التنمية، ويقوم المركز بأداء هذا الدور من خلال هيئة صغيرة من الاستشاريين ومنسقي الوحدات، وهذه الوحدات هي: وحدة التدريب وبناء القدرات، وحدة الدعم للجمعيات الأهلية، وحدة التوثيق والأبحاث.

وقد سعى هذا المركز لتكوين مجلس أمناء يقوم بدور الهيئة الموجِّهة، وكذلك لجنة استشارية مكوَّنة من ممثلين عن المنظمات المختلفة، والتي تقوم بتقييم خدمات المركز دوريًا.

وبحسب منشورات مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب: يتلقى المركز تمويلاً غربيًا من كل من الجهات التالية (مؤسسة فورد- منظمة نوفيب - المنظمة الهولندية لتنمية التعاون الدولي- هيئة «كيز» (CASE) «الجمعية الثقافية السويدية المصرية» الموجودة بالسويد- معهد التعليم الدولي (IIE)- هيئة سيدا «الهيئة الكندية للتنمية الدولية»-

(١) حقوق الإنسان في العالم العربي في عام ٢٠٠٩م، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب، التقرير السنوي الثاني لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(٢) منشورات ومطبوعات المركز المصري لحقوق المرأة، الموقع الإلكتروني للمركز.
./http://www.ecwronline.org

منظمة أوكسفام».[1]

٥- مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة- مصر:

أنشئ هذا المركز بداخل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو مدعوم ماليًا وبصورة مكثفة من مؤسسات التمويل الغربية الكبرى، وبخاصة مؤسسة فورد الأمريكية، ومركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة، يجري بحوثًا متعددة التخصصات في مجال الظواهر الاجتماعية في مصر والمنطقة العربية، وله نشاط ظاهر في المشروعات البحثية القائمة على الدراسات الميدانية، والمسوحات في معظم البقاع المصرية، وبخاصة الريف المصري، وفي ضوء ذلك يتعاقد المركز مع مئات من الشباب المصري، وبإشراف باحثين وأكاديميين للقيام بمثل هذه الدراسات التي ينزعج المطلع عليها من حجم المعلومات الواقعية التي يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الميدانية، وسوف نتناول هذا المركز بشيء من التفصيل في دراسات الحالة، في الفصل الثالث.

٦- مركز أبحاث الأردن الجديد- الأردن:

مركز أبحاث الأردن الجديد هو منظمة أردنية تعمل في مجال الأبحاث والدراسات وتنظيم السمنارات للمناقشة والحوار والتدريب والاستشارات وتبادل الخبرات.

ومهمة مركز أبحاث الأردن الجديد بحسب تعريفه لأهدافه هي تشجيع القيم الليبرالية في الأردن؛ وذلك بتعميق معرفة المنظمات المدنية السياسية، وزيادة الممارسات الديمقراطية، وتشجيع المواطنين وخاصة النساء والشباب على الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية.

وينشر مركز أبحاث الأردن الجديد حاليًا نشرة صحفية عن المجتمع المدني، والديمقراطية، والتنمية المستمرة، بالعربية فقط.

وبحسب منشورات المركز يتلقى مركز أبحاث الأردن الجديد تمويلاً غربيًا من الجهات التالية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية- المعهد الوطني للديمقراطية بواشنطن NDI- مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (ميبي)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية- الصندوق الوطني للديمقراطية، الولايات المتحدة الأمريكية- مؤسسة فورد

---

(١) منشورات ومطبوعات مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب، الموقع الإلكتروني للمركز.
http://www.dscegypt.org/en/index.html.

الأمريكية- مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية- مؤسسة كونراد اديناور- مؤسسة روكفلر الأمريكية- الصندوق الكندي للحوار والتنمية التابع للسفارة الكندية- مؤسسة هاينريش بول- الحكومة البريطانية- برنامج الأمم المتحدة للتنمية).(١)

٧- مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية- الأردن:

مركز الدراسات الاستراتيجية هو وحدة أكاديمية بالجامعة الأردنية، ويهتم أساسًا بالأبحاث في الصراعات الإقليمية، والعلاقات الدولية والأمن، ويقوم بأنشطة تشمل التخطيط والبحث في مجالات مثل الديمقراطية، التعددية السياسية، التنمية، الاقتصاد والبيئة.

ويقوم هذا المركز بمشروع بحثي ميداني لافت بتمويل غربي يطبق على اليمن والعراق والأردن، وهو مشروع الدور السياسي للقبائل في الأردن واليمن والعراق، وشركاء هذا المشروع: مركز الدراسات الاستراتيجية (عمان)، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مركز دراسات الخليج، صندوق الحكم الرشيد في الشرق الأوسط، وحدة المبادرات الخاصة في مركز البحوث للتنمية الدولية.

ويهدف هذا المشروع إلى دراسة كيفية تأثير وتفاعل القبائل العربية مع النظم السياسية وتكاملها فيها، في كل من العراق واليمن والأردن. والهدف النهائي هو فهم كيفية تصرف العشائر والقبائل كوحدات سياسية، وكيف تسمح مشاركتهم في النظام السياسي بتنمية المواطنة الإيجابية وعملية الحكم الرشيد في الأردن واليمن والعراق.

وسيبحث هذا المشروع قضايا وتساؤلات مثل: ما هي خبرات مختلف القبائل الخاصة بالتأثير في السياسات؟ أي من هذه الاستراتيجيات نجح ولماذا؟ وهل عززت القبائل تنمية الحكم الرشيد والمواطنة الإيجابية أو غرستها كمفاهيم؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟ وما هي العلاقات بين القبائل والتوجه الإسلامي؟ وما أثر القبائل على مشاركة المرأة في عملية صياغة السياسات؟

وتتضمن مخرجات هذا المشروع تقديم دراسات وأوراق عمل وتصنيف لمجموعات العشائر / القبائل في الأردن والعراق واليمن، وتنظيم لقاءات لعدد من المعنيين في اليمن والأردن (لمناقشة وتحليل النتائج البحثية، وربط المعنيين بنقاشات عن توجيه الدراسة

(١) منشورات ومطبوعات مركز أبحاث الأردن الجديد، الموقع الإلكتروني للمركز: .http://www.ujrc-jordan.org/

وتوصياتها)، وورشة عمل ختامية تجمع الخبراء في الموضوعات الخاصة بالقبائل في الشرق الأوسط.

وسوف يقدم هذا المشروع المعرفة المطلوبة والتحليل المُرَكز فيما يتعلق بقضايا الإسلام السياسي، وتأثير القبائل ودمجها بالسياسات في الشرق الأوسط، ومدة المشروع من مايو ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠٠٩م.(١)

٨- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان - الأردن:

تأسس مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان مطلع عام ٢٠٠٠م، وهو مؤسسة بحثية غير حكومية للدراسات والأبحاث.

ويهدف المركز بحسب منشوراته إلى بحث ودراسة ديناميكيات حقوق الإنسان في الوطن العربي، ورصد التحولات الجوهرية فيها، وتحليل وتفسير واستقراء اتجاهات هذه التحولات وصولاً إلى إحداث تغيير في نمط التنشئة الاجتماعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وبالتالي دعم كل من آليات تعزيز واحترام حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمساعدة على تطويرها؛ والمجتمع المدني؛ والديمقراطية.

وكل ذلك من خلال الأنشطة العلمية والفكرية والثقافية المختلفة، والتي تتضمن: البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية، عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات الدراسية، تقديم الاستشارات والخدمات الفنية والمعلوماتية، عقد الدورات التدريبية، وإصدار النشرات والتقارير والدوريات.

وبحسب منشورات وتقارير المركز؛ فإن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالأردن يتلقى تمويلاً غربيًا من الجهات التالية «مؤسسة فريدرش إيبرت الألمانية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وزارة الخارجية النرويجية- السفارة النرويجية- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي- الصندوق الكندي- معهد بحوث السياسات العامة/ بريطانيا- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي».(٢)

٩- المركز اللبناني للدراسات CLS- لبنان:

المركز اللبناني للدراسات هو معهد أبحاث غير حكومي، أُسس عام ١٩٨٤م،

(١) مشروع الدور السياسي للقبائل في الأردن واليمن والعراق: منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن: http://www.css-jordan.org/SubDefaultAR.aspx?PageId=3&BlockId=66.

(٢) منشورات ومطبوعات مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.achrs.org/

وينتمي إلى مركز الشرق الأوسط بجامعة أنتوني، بأكسفورد.

ويشكل مركز CLS مستودعًا لمعظم المعلومات والوثائق الأكاديمية المتعلقة بلبنان. وينتج المركز وينشـر أوراقًا وكتبًا بحثية حول قضايا تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية ذات تأثير في لبنان، وتتضمن معظم المعلومات الأكاديمية والوثائق المتعلقة بلبنان.

إضافة إلى الكتب، والتقارير، والدراسات، والمشروعات البحثية الكبرى، والندوات، والمؤتمرات وورش العمل، يقدم المركز المجلات التالية (مجلة أبعاد- مجلة بيروت ريفيو- مجلة ليبانون ريبورت).

وللمركز قائمة من الباحثين المشاركين والمتعاونين معه تضم عددًا كبيرًا من الأكاديميين والباحثين والكتاب اللبنانيين.

ووفقًا لمنشورات هذا المركز؛ فإن المركز اللبناني للدراسات CLS يتلقى تمويلاً غربيًا من العديد من المنظمات الدولية الغربية مثل «مؤسسة فورد الأمريكية- مؤسسة كونراد أديناور- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID-الصندوق الكندي للحوار والتنمية (CIDA) - السفارة الكندية مركز المشاريع الدولية الخاصة (CIPE)- معهد التنمية الاقتصادية (EDI) - البنك الدولي- مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية - مؤسسة إفرام - معهد هارفرد للتنمية الدولية (HIID)- المنظمة الهولندية للتنمية الدولية (NOVIB)- مؤسسة روكفيلر- أوكسفام».(١)

١٠- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي- لبنان:

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي هي هيئة أهلية مقرها بيروت، وقد أُنشئت في يوليو ١٩٩٩م، وتسعى مجموعة الأبحاث والتدريب بحسب منشوراتها إلى للعمل التنموي، من خلال عملها في لبنان ومنطقتي المشرق / المغرب (وبخاصة في مصر، المغرب، سوريا، تونس، الجزائر، واليمن)، وهي تركز على دعم مبادرات الجندر، والنسوية برؤيتها الأممية، والقيم الليبرالية في المنطقة العربية.

ولدى مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي فريق عمل متنوع من الباحثين

(١) منشورات ومطبوعات المركز اللبناني للدراسات CLS، الموقع الإلكتروني للمركز:
http://www.lcps-lebanon.org/arabic/index.html .

المتخصصين، والمدربين، وهيئتها الاستشارية الدولية تتضمن خبراء ذوي شأن في مجالي الجندر والنسوية والليبرالية والتنمية.

وتعتمد هذه المجموعة على الدراسات والتجارب الميدانية المختلفة في المنطقة العربية، كما تعتمد هذه المجموعة في تمويلها على التمويل الغربي وعلاقاتها ممتدة بمؤسسات التمويل الدولية.(١)

١١- مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت الفلسطينية- فلسطين:

تأسس مركز دراسات التنمية عام ١٩٩٧م كبرنامج بحثي متخصص في دراسات التنمية، ويهدف بحسب منشوراته إلى تعميق الفهم لعملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويقوم المركز بالتنسيق لإجراء الأبحاث الأكاديمية في مجال التنمية بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية. كما يعمل المركز على عدد من المشاريع المجتمعية لدعم المجموعات المهشمة، وإشراكها في عملية التنمية.

ويتم الإشراف على نشاطات المركز من قبل لجنة مكونة من أكاديميين وإداريين من طاقم جامعة بيرزيت الذين يقومون بدعم المركز تقنيًا وأكاديميًا.

وبحسب منشورات ومطبوعات المركز؛ فإن مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت الفلسطينية يتلقى تمويلاً غربيًا لإنجاز مشروعاته البحثية من المؤسسات التمويلية الغربية الآتية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP- البنك الدولي- مؤسسة فورد الأمريكية- المعهد الجمهوري الدولي- منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف- منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة والعلوم- مؤسسة هانديكاب العالمية- جمعية الإغاثة الكاثوليكية- الوكالة الكندية للتنمية الدولية دانيدا- مؤسسة هينرخ بل- أوكسفام».(٢)

١٢- مركز إسرائيل- فلسطين للبحث والإعلام- فلسطين:

أسس مركز إسرائيل- فلسطين للبحث والإعلام (IPCRI) في القدس في ١٩٨٩م كمركز فلسطيني- إسرائيلي مشترك للعصف الفكري السياسي العام، بحسب وصف النشرة التعريفية للمركز. ويعمل على ابتكار حلول مختلفة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني

---

(١) منشورات ومشروعات مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، الموقع الإلكتروني للمجموعة: http://crtda.org.lb/.

(٢) منشورات ومطبوعات مركز دراسات التنمية: الموقع الإلكتروني للمركز بجامعة بيرزيت الفلسطينية: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/library/links.html

تعتمد فكرة دولتين لشعبين.

وهو مركز «تطبيعي» تتعاون فيه الوزارات الفلسطينية والوزارات الإسرائيلية وتموّل مشروعاته الجهات التمويلية الغربية التالية (حكومة فنلندا- مركز المشروعات الدولية الخاصة- وزارة الخارجية الأمريكية- سيدا السويدية للتنمية والمساعدات الدولية، السويد- وزارة الخارجية السويسرية- الحكومة الفنلندية- الاتحاد الأوروبي- الصندوق الكندي للحوار، كندا- الحكومة الدنماركية- الحكومة النرويجية- الحكومة الإنجليزية- الحكومة الهولندية- الحكومة الإسبانية- الصندوق الوطني للديمقراطية- مؤسسة فورد- المركز الدولي للأبحاث التنموية، كندا- مؤسسة كونراد اديناور، ألمانيا- مؤسسة V.Kann-Rasmussen السويدية- معهد الولايات المتحدة للسلام- مؤسسة هيرمان دي ستيرن- البنك الدولي- المجلس الثقافي البريطاني).(١)

١٣- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- فلسطين:

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والمسوحات (PSR) هو مؤسسة غير ربحية تُعنى بما تصفه بالعصف الفكري وتحليل السياسات والبحث الأكاديمي، وقد تأسس هذا المركز عام ٢٠٠٠م.

وتوضح منشورات المركز أنه قد تأسس بهدف تشجيع العلم والمعرفة في قضايا الاهتمام الآنية في ثلاث نواحي: السياسة الداخلية والحكومة، والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية واستفتاءات الرأي العام والمسوحات البحثية.

ويقوم المركز في المجتمع الفلسطيني بالعديد من الأنشطة الأكاديمية وتحليل السياسات، كما ينظّم ويُجري مسوحات اجتماعية سياسية واستفتاءات الرأي العام، ويتم القيام بالأنشطة والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاث: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي؛ حيث تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من الأنشطة: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية، واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. وهذه الوحدات تركز على المستجدات في الساحة

---

(١) منشورات ومشروعات مركز إسرائيل - فلسطين للبحث والإعلام، الموقع الالكتروني للمركز: http://www.ipcri.org/.

الفلسطينية، وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة، والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

والمؤسستان الغربيتان الرئيستان اللتان تمولان هذا المركز بحسب تحليل محتوى منشوراته هما (مؤسسة فورد الأمريكية- مؤسسة كونراد أديناور الألمانية).(١)

١٤- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي- اليمن:

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي باليمن Economic Media Center (SEMC) & Studies هو منظمة مجتمع مدني متخصصة في الدراسات والإعلام الاقتصادي، وقد تأسس هذا المركز في أغسطس ٢٠٠٨م؛ حيث يسعى المركز بحسب منشوراته للتوعية بالقضايا الاقتصادية، وتعزيز مستوى الشفافية، ومشاركة المواطنين في صنع القرار، كما يعمل لإيجاد إعلام اقتصادي مهني محترف. ويسعى لتنفيذ أهدافه بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، معتمدًا على خبرات متخصصة وكفاءات في مجال الدراسات والإعلام الاقتصادي. وفي ضوء ذلك يقوم المركز بـ(النشر الصحفي والإلكتروني - الحملات الإعلامية والتوثيق- التدريب- استطلاعات الرأي والاستشارات - المنتدى الاقتصادي- التقارير والدراسات).

وبحسب منشورات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي باليمن: فإن الجهات الغربية الممولة له هي (الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية CFLI- مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP).(٢)

١٥- مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية- المغرب:

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية (CEDHD) تأسس في يوليو ٢٠٠٥م في الرباط بالمغرب، من قبل مجموعة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وبحسب منشورات المركز: فإنه يقوم بالعديد من المشروعات البحثية والأنشطة الثقافية والفكرية في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والقيم الليبرالية.

وقد وردت العديد من الوفود الغربية إلى مقر مركز دراسات حقوق الإنسان

---

(١) منشورات ومطبوعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: الموقع الإلكتروني للمركز:
http://www.pcpsr.org/arabic/index.html

(٢) منشورات ومطبوعات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي باليمن: الموقع الإلكتروني للمركز:
http://www.economicmedia.net/

والديمقراطية بالمغرب لإجراء مناقشات وورش عمل بحثية بشأن حالة حقوق الإنسان في المغرب والمنطقة العربية.

وقد نظم المركز في الفترة من ٣-٤ مايو ٢٠١٠م بالدار البيضاء مؤتمرًا حول إصلاح قطاع الأمن في العالـــم العربي، وذلك بالتعاون مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بهدف ما زعم المركز أنه ضمان الرقابة الفاعلة والشاملة من المجتمع المدني على أجهزة الأمن في العالم العربي.

وبحســب منشــورات المركز؛ فإن مركز دراسات حقوق الإنســان والديمقراطية بالمغرب يتلقى تمويلاً غربيًا من الجهات التمويلية التالية: (مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية- الحكومة السويســرية- مؤسسة فورد الأمريكية- الحكومة الكندية- وكالة التعاون السويدية «سيدا»).[1]

١٦- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية- تونس:

جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية أنشئت في يناير ١٩٨٩م.

وهـــي جمعية بحثية معنية بأبحاث المرأة التونســية، ودراســة أوضاع المرأة في تونس الاجتماعية في جميع أبعادها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والسياســية. وفي ضوء تلك الدراسات والمشروعات البحثية، وبحسب منشورات هذه الجمعية فإن جمعية النســاء التونسيات للبحث حول التنمية تتلقى تمويلاً غربيًا من جهات التمويل التالية (مؤسســة فريدريش إيبرت- الخارجية الفرنســية- المكتــب الفني للتعاون الإسباني- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الاتحاد الأوروبي).

ومن المشروعات البحثية اللافتة في هذه الجمعية البحثية التونسية مشروع بحثي عن «عدم المســاواة بين الرجل والمرأة في الميــراث»، ٢٠٠٢- ٢٠٠٦م، بتمويل من مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.[2]

٦- غياب الشفافية في تحركات التمويل الغربي:

يلمــس الكثير من المراقبين لحركــة التمويل الغربي أن أهم بنــد ينجح فيه القائمون

(١) منشورات ومشروعات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب: الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.ccdhd.org/.

(٢) منشورات ومشروعات جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية: الموقع الإلكتروني للجمعية: www.afturd.org.

علـــى-التمويل الغربي هو بند الأجور والمكافآت والعمـــولات، فضلاً عن عقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمـــل البحثية في الفنادق ذات الخمســـة النجوم، وكذلك الرحلات الخارجية المســـتمرة على طائرات الدرجة الأولى. وتلك الشـــواهد عكف كتاب عديدون علـــى حصرها وتدوينها في كتابات أوضحت كيفية نجاح القائمين على العملية التمويلية في توفير مناخ من الرفاهية الأرســـتقراطية لهم ولذويهـــم، الأمر الذي جعل الصحفي المصري «المختفي» رضا هلال يجزم بالفساد والنفعية في تحركات التمويل الغربي بقوله: «الأمر المؤكد أن التمويل الأجنبي أفســـد جمعيات المجتمع المدني في مصر فتحولت إلى بيزنيس».(١)

وفي ذات الإطار أيضًا يذهب عزمي بشـــارة إلى أن «ســـيطرة ناشطي العمل الوطني القومي واليســـاري سابقًا وخريجي العمل النقابي القديم على مؤسسات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسســـات التي تهوى تسمية «مؤسسات المجتمع المدني»، ويبحثون عن استراتيجيات مختلفة للتغيير، هذه السيطرة مدفوعة بفشل العمل الحزبي القومي واليساري، إما بســـبب قمع السلطة أو بسبب التحالف مع السلطة أو مدفوعين بعملية «احتراف» professionalization للعمل السياســـي والاجتماعي بحيث أخذت تجد لهـــا تمويلاً في صناديـــق الدعم الأجنبية للمنظمات غيـــر الحكومية بعد إفلاس العمل الحزبي».(٢)

وبصفة عامة فإن غياب الشـــفافية وتبادل الاتهامات بالفســـاد في تحركات التمويل الغربـــي متبادل بين المانـــح والمتلقي، فبالإضافة إلـــى العمولات والرواتـــب والمكافآت والاعتمادات المبالغ فيها، والتي لا تتناســـب مع حجم المجهود والمردود، فقد نجح التمويل الغربي في صناعة سوق جديد للفساد على مستوى المانح والمتلقي، وأطراف هذا السوق يحرصـــون على ديمومته بمزيد من الاعتمادات والمشـــروعات، وفي ضوء ذلك يتم إبعاد جميـــع الكفاءات الفنية الوطنية التي تبدي أية اعتراضات على انعقاد هذا الســـوق؛ لما يرونه من أضرار مباشرة تلحق بالشعوب في غيبة منها.

وقد حاول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون تقديم تفسير لهذا السوق بقوله:

(١) رضا هلال: سياسة خارجية، الأهرام، الخميس ٢١ يونيو ٢٠٠١م، العدد ٤١٨٣٥.

(٢) عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية ط - مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ٢٦٧.

إن «الكثيـــر جـــدًا من معوناتنا تم توزيعه بصورة ســيئة، وكثير جدًا مـــن معونتنا غذى بيروقراطيات العالم الثالث، وأبقى الوضع القائم، وأشعل الفساد ودعم القمع».(١)

والترجمة العملية لشــهادة نيكسون تتضح من خلال ما تم الكشف عنه بصورة رسمية مؤخــرًا في البنك الدولــي. ففور إعلان الكونجرس الأمريكي أنـــه بصدد التحقيق في قضايا فســـاد في البنك الدولي، وبعض الوكالات المانحة انعقدت أول جلســـة علنية في الكونجرس لمناقشة هذا الأمر، والتي «حدد فيها رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي السناتور ريتشـــارد لوجار حجم الفساد في المشروعات التي تمول من البنك الدولي بمـــا يجاوز ١٠٠ مليار دولار داعيًا البنك إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهة الفســـاد، وأوضح لوجار أن الفساد تسبب في فقدان أرواح عدد لا حصر له من البشر الذين يواجهون الفقر والأمراض.

وقد جاء ذلك في الوقت الذي كشـــف فيه «جيفري وينترز» الأســـتاذ المساعد بجامعة نورث ويســـترن أن أبحاثه تشير إلى أن الفساد في مشروعات البنك الدولي ضيع حوالي ١٠٠ مليـــار دولار، ومع أخذ بنوك التنمية الأخرى في الاعتبار؛ فإن إجمالي الرقم يرتفع إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار.(٢)

وقد أقر البنك الدولي ما جاء في تحقيقات الكونجرس، وأنه عاقب المسئولين عن هذا الفســـاد، وإضافة إلى ذلك فقد اعترف البنك بعدم معرفته للنطاق الكامل للفساد؛ حيث أوضح التقرير الأول للفساد، والذي أعدته اللجنة المشكلة لبحث ما يمكن أن يطلق عليه «الفســـاد التنموي» أن «البنك الدولي عاقب أكثر من ٣٠٠ شـــركة وفرد بسبب الاحتيال والفساد في التعاطي مع أموال البنك منذ عام ١٩٩٩م، وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك الدولي يجهل النطاق الكامل للفساد في المشروعات التي يمولها».(٣)

ومن صور الفساد التي تتحايل بها الجهات المانحة على شعوبها أن تقوم بجمع تبرعات من أجل كوارث أو أغراض إنســـانية معينة في دولة مـــن دول العالم الثالث، ثم لا تقوم بتوصيـــل تلك التبرعات إلى الأغراض التي جُمعت مـــن أجلها، وفي أفضل الأحوال يتم

(١) ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩م نصر بلا حرب، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩.

(٢) أبحاث تشير إلى أن الفساد في مشروعات البنك الدولي ضيع حوالي ١٠٠ مليار دولار: وكالات الأنباء، ٢٠٠٤/٥/١٤م.

(٣) التقرير الأول للبنك الدولي عن الفساد: منشورات البنك الدولي، فبراير ٢٠٠٥م.

إرســال جزء يســير من الأموال المجمعة، ولعل الحادثة التي أوردها «غراهام هانكوك» توضــح هذا الأمر، والتي مفادها أن «المعونة المســيحية العالمية إحدى كبريات المنظمات التطوعية الأمريكية قد اتُهمت من قبل الإدارة الحكومية الأمريكية بعجزها عن إرســال أي «سنت» لإثيوبيا من مجموع ١٨ مليون دولار خصصت لإغاثة ذلك البلد.

وكان «هانكوك» قد حلل نفقات هذه المنظمة واتضح له أن ٤١٪ فقط من دخلها السنوي قد ذهب لدعم البرامج التي بموجبها تلقت الأموال».(١)

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة لها أنشــطة ميدانية عديدة في مصر، وتمول كثيرًا من منظمات المجتمع المدني، إلا أن شــهود العيان يوضحون أن تلك المنظمة تشوه صورة مصــر كثيرًا في ندواتها ومؤتمراتها التــي تعقدها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها تدندن كثيرًا على مســألة الفتنة الطائفية؛ حيث تدعي ما هو مغاير للحقيقة بأن مصر بها اضطهاد ديني شديد، وأن النصارى فيها يعاملون معاملة سيئة.

أيضًــا نجد أن التحايل على الضرائب يعد من أبرز صور الفســاد في هيئات التمويل الدولية، فالقوانين في الدول الغربية تنص على أنه في حالة التبرع إلى منظمات المجتمع المدني تخصم قيمــة التبرع من حصيلة الضرائب المســتحقة، وبالتالي فإن هذه الثغرة القانونية تســمح لبعض الشركات أن تتبرع للمنظمات غير الحكومية بالمنتجات الفاسدة أو التي أوشــكت على الفساد، ويتم تســوية الضرائب بإيصالات مسجل بها قيمة المنتج وهو جديد، لتقوم منظمات المجتمع المدني بعد ذلك بتصدير تلك المنتجات الفاســدة إلى دول العالم الثالث على أنها جديدة، وطبقًا للأعراف الدولية يتم حســاب تلك المنتجات بقيمتها الأصلية، فضلاً عن الأضرار الجســيمة التي تنتج عن استهلاك تلك المنتجات، وجميع الأطراف يهمها الاستمرار في هذه العملية الهزلية؛ لما يترتب عليها من مكاسب، وهذه الظاهــرة عالجها «غراهام هانكوك» بموضوعية في كتابه «ســادة الفقر»، وذلك بالاســتدلال بالكثير من الشواهد والحوادث المادية والتي منها قضايا تُنظر أمام المحاكم الغربية، وحالات أخرى يكشف عنها الكاتب لأول مرة، وقد عبّر عن تلك الظاهرة تعبيرًا بليغًا وهو «السائحون على الكوارث».

أما بالنسبة لغياب الشفافية وتوجيه الاتهامات بالفساد على المستوى المحلي فقد كشف

---

(١) غراهام هانكوك: سادة الفقر؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٤-١٥.

تقرير صدر حديثًا عن مكتب المفتش العام للوكالة الدولية للمعونة الأمريكية USAID، حول أشكال التمويل الموجهة من المعونة الأمريكية لمصر عن تلاعب المنظمات الحقوقية المصرية بالأموال التي تحصل عليها من المعونة مباشرة، دون أن يتم إنفاقها في المصارف المحددة لها من قبل الجهات المانحة للمعونة، مشيرًا بالاسم إلى المنظمات المتورطة في هذه العملية.

وتطرق التقرير إلى برنامج المعونة الأمريكية لدعم الصحافة والإعلام والتي توجه لـ١٢ جهة، ورأى أن كثيرًا منها لم يلتزم بما تم الاتفاق عليه، وأشار إلى حالتين الأولى هي المركز الدولي لتدريب الصحفيين الذي حصل على ١,٤ مليون دولار، ولم يقدم بيانات واضحة حول عدد الصحفيين المتلقين للتدريب، وأشار إلى رفض أغلبهم التوقيع على أوراق تثبت تلقيهم تدريب من جهة مدعومة من وكالة أمريكية، وقال: إنه اقترب من الرقم المستهدف وهو ٣٠٠٠ صحفي في حين أن عدد الصحفيين المقيدين بنقابة الصحفيين ٥٠٠٠ فقط. وأوصى التقرير باستجواب القائمين على هذه المنظمات، وإعادة التقييم المالي، واسترجاع الفوائض، وأشار أن على كل من يتلقى تدريبًا أو مساعدة أن يوقع على هذا بصورة واضحة.(١)

وفي تحقيق لجريدة الأهرام المصرية الرسمية حمل عنوان «سقوط قناع النشطاء الحقوقيين»، تم فيه الكشف عن عدد من أوجه الفساد في تحركات التمويل الغربي في مصر؛ حيث يقول التحقيق: «بعد قضية مركز ابن خلدون في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠م، والأحكام الجنائية الصادرة ضده في الأعوام التالية له؛ تمكن مركز ابن خلدون من مراقبة الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م باسم اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات، والتي كان يديرها شريف منصور المدير التنفيذي لمركز ابن خلدون.

والجدير بالذكر أن الأخير هو نجل الدكتور أحمد صبحي منصور الأستاذ السابق بجامعة الأزهر والمعروف بـ«زعيم القرآنيين المنكرين للسنة النبوية»، والذي طلب اللجوء السياسي بأمريكا منذ عشر سنوات تقريبًا، وبعد أن قام نجلاه شريف ومحمد بإشاعة أنهما لا يمكنهما السفر إلى الخارج، ثبت عدم صحة هذه الادعاءات وتوجه الشقيقان إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويعمل شريف حاليًا منسقًا لمشروع مؤسسة «فريدم هاوس»

(١) تقرير أمريكي يكشف تلاعب المتلقين للمعونة الأمريكية في طرائق إنفاقها؛ وكالات الأنباء: ١٤٣١/١/٦هـ.

الخاص بحرية الرأي والتعبير في الشـــرق الأوســـط، وبدأ ظهور هذه المؤسسة «فريدم هاوس» بمصر بين أوســـاط الحقوقيين، حتى إن المدير الإقليمي ســـمير جراح قد تمكن من عمل منتدى باســـم جيل جديد، وهو نفس المســـمى الذي كان يسعى له سعد الدين إبراهيم وضم المنتدى نحو ٧٠ ناشـــطًا حقوقيًا جميعهم من المؤسســـات التي سافرت مع «فريدم هاوس» بدورات في الخارج أو حصلوا على تمويل لمشروعاتهم بالداخل، والغريب أن مؤسســـة فريدم هاوس لا يحق لها العمـــل بمصر؛ لعدم موافقة وزارة الخارجية على التصريح لها بممارسة نشاطها حتى الآن، إلا أن المدير الإقليمي يتخذ في الفترة الحالية من مؤسســـة مملوكة لأحد المحامين مركزًا لعقـــد اجتماعاته اليومية مقابل تمويل بعض المشـــروعات له، وقد أثارت مؤسسة فريدم هاوس علامة تعجب من اختيارها لمدرس لغة إنجليزية لا يعمل بهذا المجال وعمر مؤسســـته لا يتجاوزه ٥ ســـنوات، ولم يكن له سابقة عمل في مراقبة الانتخابات ســـوى مشـــروع صوت الناخب مع مركز «ماعت للدراسات الحقوقية»، وكشـــف البعض بعدها ثراء هذا الرجل وشـــراءه لمسكن تجاوز قيمته مليون جنيه على كورنيش النيل برغم أنه يعمل بمؤسســـته بشكل تطوعي وفق قانون الجمعيات الأهلية».(١)

(١) سقوط قناع النشطاء الحقوقيين، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٢ مايو ٢٠١٠م، السنة ١٣٤، العدد ٤٥٠٩٢.

الفصل الثاني

التوجه الغربي لشراء الفكر في العالم العربي

اهتمامات وأجندات مؤسسات التمويل الغربي
في ضوء المشروعات البحثية التي تدعمها في العالم العربي

تتنـوع اهتمامات وأجندات مؤسسـات التمويل الدولية بحسـب الجهة الراعية لتلك المؤسسة، وبحسب أهدافها السياسـية والعقدية والاستخباراتية، وفي كل الأحوال؛ فإن المدقق في طبيعة المشـروعات البحثية التي تدعمها مؤسسـات التمويل الدولية، يلمس حساسـية بعضها من الناحية الأمنية والاستخباراتية، ويلمس كذلك طبيعتها التغريبية، وطرحها للـرؤى الغربية للقيم، والتي يمكن تحديدها في الليبرالية والحرية غير المقيدة والمشـروطة، كما يلمـس أيضًا خطورة مثل هذه المشـروعات على الهوية الإسـلامية للمجتمعات السنية في المنطقة العربية.

وعلى كل حال، وحتى يكون كلامنا مبنيًا على مشـروعات ونشاطات بحثية تم إجراؤها على أرض الواقع وبتمويل غربي، سنحاول رسـم صورة للمشروعات والأنشطة البحثية المولة غربيًا وفي ضوئها سـيمكننا اسـتيضاح اهتمامات وأجندات مؤسسات التمويل الغربي، والتي يمكن تحديدها إجمالاً **في الآتي**:

أولاً: قضايا الأمن القومي وجمع المعلومات الاستراتيجية:

حيث سنلمس من خلال العديد من المشروعات والأنشطة البحثية المولة غربيًا، والآتي ذكرها بعدُ، تركيز المشـروعات على فئات خاصة في مؤسسـات الدولة، يشكل الوصول إليها بصورة مباشرة صعوبة شديدة، وعلى ذلك سنجد مشروعات مرتبطة بالأمن القومي والقوات المسلحة، والشرطة، ورجال القضاء، فضلاً عن المشروعات الميدانية التي تعتمد على جمع أكبر قدر من المعلومات الإحصائية عن المجتمعات العربية من خلال استمارات

استقصائية تتضمن تساؤلات تمثل إشكاليات يصعب على صناع القرار في أوروبا وأمريكا استيعاب تفسيراتها بدون الحصول على معلومات بصددها من أرض الواقع.

ويمكننا في هذا المحور رصد المشروعات والأنشطة البحثية الآتية:

١- مشروع تجريبي لبناء قدرات رجال القضاء والنيابة والشرطة في مجال حقوق الإنسان.(١)

المانحون: مؤسسة فورد- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- سفارة هولندا- سفارة الدانمرك.

مدة التنفيذ: ١٩٩٩- ٢٠٠٤م.

الميزانية: ٩١١,٥٠٠ دولار أمريكي (تسعمائة وأحد عشر ألفاً وخمسمائة دولار أمريكي).

يهدف المشروع بحسب وثائقه إلى:

- نشر المعرفة بحقوق المواطن طبقًا للإطار القانوني المصري.
- تدريب رجال الشرطة، وكلاء النيابة، والقضاة من ذوى الدرجات العليا والوسطى بخصوص قضايا حقوق الإنسان.
- مد وسائل الإعلام بالمعلومات عن مجال حقوق الإنسان.
- تقديم الدعم الفني للشرطة فيما يتعلق بالأساليب الحديثة المستخدمة في إجراء التحقيقات.
- إنشاء موقع لوزارة العدل المصرية على شبكة الإنترنت.
- تعزيز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها طبقًا لمعاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة.
- دعم المركز القومي لحقوق الإنسان.

النتائج:

- تنظيم أول ورشة عمل لتدريب رجال الشرطة ووكلاء النيابة حول قضايا حقوق الإنسان في يوليو ٢٠٠٣م.
- عقد أكثر من ٢٠ ورشة عمل في القاهرة والصعيد لرجال الشرطة، القضاة، وكلاء النيابة، مسئولي السجون، والصحفيين ورجال الأعلام، وذلك في الفترة من ٢٠٠٢م وحتى نهاية عام ٢٠٠٣م.

---

(١) مشروع بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان: وثائق مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة ٢٠٠٥م.

- إصدار خمسة كتب حول تشريعات حقوق الإنسان.
- إصدار نشرة دورية حول قضايا حقوق الإنسان، وعقد ورش عمل حول المشروع.
- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وتوعية العامة بحقوقهم.

٢- دراسة لتكوين قاعدة البيانات البرلمانية العربية:(١)

بيروت - لبنان: مايو ٢٠٠٥م.

الداعم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن مشروع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

تقول وثيقة المشروع: «تتألف قاعدة البيانات هذه من نصوص قانونية وتنظيمية لعشرين دولة عربية. وتشمل هذه النصوص الدساتير واللوائح البرلمانية الداخلية، وقواعد الإجراء، وقوانين الانتخابات، وقوانين تنظيم المحاكم أو المجالس الدستورية؛ حيث تساعد قاعدة البيانات على فهم أفضل للهياكل المؤسسية والجوانب التنظيمية للهيئات التشريعية العربية، وللإطار القانوني والدستوري لعمل السلطة التشريعية في كل دولة عربية وعلى أساس مقارن».

٣- دراسة أوضاع النيابات العامة في الدول العربية - جمع البيانات وتقدير الاحتياجات: (٢)

تاريخ بدء الدراسة ٢٠٠٣م:

الداعم والمنفذ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

تركز هذه الدراسة على عمل النيابات العامة في الدول العربية، ويشمل مشروع الدراسة خمس دول عربية هي: الأردن، لبنان، اليمن، مصر والمغرب. ويهدف هذا المشروع إلى جمع البيانات وتقدير الاحتياجات من خلال استبيان يوزع على النيابات العامة في الدول الخمس.

(١) مشروع دراسة تكوين قاعدة البيانات البرلمانية العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=4

(٢) مشروع دراسة أوضاع النيابات العامة في الدول العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=20

٤- مشروع قاعدة بيانات المركز القومي للدراسات القضائية بمصر:(١)

القاهرة - مصر، تاريخ بدء المشروع ٢٩/٦/٢٠٠٥م.

المانــح: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ضمن برنامــج إدارة الحكم في الدول العربية ومشاركة حكومة مصر.

بحســب وثائق المشروع؛ فإنه يهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى المعلومات القانونية في مصر وفي الدول العربية التي تعتمد الفقه القانوني المصري، وذلك من خلال قاعدة البيانات القانونية بالمركز القومي للدراسات القضائية التابع لوزارة العدل المصرية.

٥- مشروع «تقوية حكم القانون في الدول العربية: تحديث النيابات العامة العربية»:(٢)

القاهرة: ٢٠٠٥م:

الداعمون والمنفذون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وحكومات؛ بريطانيا، الدنمارك، هولندا، بلجيكا والنرويج.

ويؤكد هذا المشروع على أهمية مراكز الأبحاث في رسم السياسة الجنائية ودعم دور النيابات العامة.

٦- ورشة بحثية حول دور البرلمان في التوافق حول سياسة الأمن القومي وفي تطويرها:(٣)

مونترو، سويسرا، ١٨/٤/٢٠٠٧ - ٢٠/٤/٢٠٠٧م.

الداعــم والمنظم: برنامــج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، بالشــراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF.

وقد جمعت الورشة أعضاء من المجالس البرلمانية من الأردن ولبنان والمغرب، بالإضافة إلــى نخبة من الخبراء والباحثين الإقليميين والدوليين، إضافة أيضًا إلى عدد من ممثلي المراكز البحثية في المنطقة العربية.

وهدفت هذه الورشــة البحثية -بحسب وثائقها- إلى مراجعة عملية بناء التوافق حول

---

(١) مشروع قاعدة البيانات المركز القومي للدراسات القضائية بمصر: برامج ومشروعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=62

(٢) مشروع تحديث النيابات العامة العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=58

(٣) أوراق ورشة دور البرلمان في التوافق حول سياسة الأمن القومي وفي تطويرها: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=112

سياســة الأمن القومي من خلال تقييم العملية المؤسســاتية الحاليــة المتعلقة بصياغة سياســات الأمن القومــي في العالم العربي، مع إلقاء الضوء بشــكل خاص على الحالة اللبنانية، ودور البرلمان في مراحل تطوير وتطبيق هذه السياسة.

وقد تم في هذه الورشة البحثية مناقشة القضايا التالية:

- مناقشــة موازنات القوى المســلحة (الجيش، قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة) في لجنة المال والموازنة النيابية والهيئة العامة بلبنان (١٩٩٣ - ٢٠٠٥م).
- تطوير سياسة الأمن القومي.
- إدارة سياسة الأمن القومي.
- سياسة الأمن القومي: دور البرلمان.
- استراتيجية الأمن والدفاع في لبنان.
- هل يحتاج لبنان إلى سياسة الأمن والدفاع؟
- دور البرلمان اللبناني في تطوير سياسة الأمن القومي.

وقد أحدثت هذه الورشــة ضجة عارمة في لبنان؛ نظرًا لحساســيتها الأمنية البالغة، ولخطورة هذه الورشة البحثية على الأمن القومي اللبناني؛ فقد أصدرت لبنان بيانًا يبين أن دولة لبنان وأجهزتها الرســمية لا علاقة لهم بهذه الورشة البحثية، وأن من ذهب إلى سويسرا لحضور هذه الورشة البحثية إنما ذهبوا بصفتهم الشخصية.(١)

٧- ورشــة عمل بحثية حول تعزيز دور البرلمان في إعــداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية:(٢)

بروكسل، بلجيكا، في الفترة من ١٣-١٤/١١/٢٠٠٧م.

الداعــم والمنظم: برنامــج الأمم المتحدة الإنمائــي UNDP، ومركز جنيــف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF.

على الرغم من الضجة التي أحدثتها الورشة السابقة فقد عقدت الأمم المتحدة ورشة

---

(١) بيان نفي علاقة الجهات الرسمية اللبنانية بورشة دور البرلمان في التوافق حول سياسة الأمن القومي وفي تطويرها، الليبانون فايلز في ٢٣ أبريل ٢٠٠٧م.

(٢) أوراق وأبحاث ورشة عمل تعزيز دور البرلمان في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP،
http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=128

بحثية أخرى أكثر سخونة في بروكسل ببلجيكا؛ حيث جمعت الورشة البحثية والفكرية أعضاء من المجالس البرلمانية من بلجيكا والأردن ولبنان والكويت والمغرب، بالإضافة إلى نخبة من الخبراء والباحثين الإقليميين والدوليين، إضافة أيضًا إلى عدد من ممثلي المراكز البحثية في المنطقة العربية.

وهدفت الورشة البحثية إلى مناقشة الممارسات العالمية والإقليمية في مجال الموازنات والمشتريات العسكرية، وللنظر بشكل خاص في دور البرلمان في إعداد موازنات القوات المسلحة والمشتريات العسكرية والموافقة عليها وتطبيقها. كما ألقى الاجتماع الضوء على خبرة البرلمان الكويتي، وعلى علاقته بالحكومة في هذا المجال.

ومع تركيز الورشة في الأساس على استعراض ومناقشة الحالة الكويتية؛ فقد ساهمت مداخلات بحثية حول الحالات اللبنانية والأردنية والمغربية بتوسيع إطار الحوار بشكل عام، والبحث في كيفية تعزيز دور البرلمانات العربية في حكم القطاع الأمني والقوات المسلحة.

وقد تم في هذه الورشة دراسة الموضوعات التالية:

- استراتيجيات المشتريات العسكرية، الانفتاح، وهيكلية السوق.
- الشفافية في صياغة سياسية الأمن القومي، والموازنة والمشتريات العسكرية.
- المشتريات العسكرية: سياسة التمويل الكامل - معلومات خلفية، مسائل واقتراحات لمجلس الكونجرس الأمريكي.
- نقاط الضعف في عملية شراء الأسلحة.
- البعد البرلماني لعمليات الشراء في المجال العسكري: الشروط، الإنتاج، التعاون والاكتساب. (تحاول هذه الورقة التي وضعها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة معالجة مسألة الشراء في المجال العسكري، وتسعى على امتداد صفحاتها إلى لفت انتباه البرلمانين إلى العمليات الجارية، ومساعدتهم على اتخاذ موقف من مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى المكلّف، وإلى إمكانية تحمّل بلادهم للمسئولية في مسائل تتعلّق بالسلام والأمن).
- دور البرلمان في إعداد وإقرار ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة في الدول العربية «حالة لبنان».

- تقليل مخاطر الفساد في مجال الموازنة والمشتريات العسكرية.
- دور البرلمان في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية في لبنان.
- دور مجلس الأمة في مناقشة موازنات قطاع الدفاع والأمن ضمن مرحلة إقرار الموازنة العامة. «حالة الأردن».
- الرقابة البرلمانية على الإنفاق العسكري في الكويت.
- دور البرلمان في ترشيد سياسة الدفاع والتسليح.
- نحو تعزيز الشفافية، وتفعيل دور البرلمانات العربية في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة.

٨- ورشة عمل إقليمية حول إدارة قطاع الأمن والقوات المسلحة والرقابة البرلمانية في المنطقة العربية:(١)

بيروت، لبنان ٢٠٠٦/٥/١٢ - ٢٠٠٦/٥/١٤م.

الداعم والمنظم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF.

حضر ورشة العمل البحثية هذه خمسون مشاركًا بما في ذلك برلمانيون وممثلون عن قطاع الأمن وخبراء دوليون وإقليميون، بالإضافة إلى عدد من ممثلي المراكز البحثية في المنطقة العربية؛ حيث قاموا باستعراض ومناقشة الممارسات الدولية والإقليمية السائدة في مجال إدارة وإصلاح قطاع الأمن، في جهد بحثي وعصف ذهني لتسليط الضوء على أهمية الدور الذي يضطلع به البرلمانيون والبرلمانات على مستوى صنع السياسات والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن والقوات المسلحة.

يقول تقرير الأمم المتحدة عن هذه الورشة البحثية: «شكّل هذا الاجتماع الذي تناول مسألةً حساسة ومهمة جدًا في المنطقة فرصة لا سابقة لها للبرلمانيين من ستة بلدان عربية (الجزائر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب وفلسطين) للتفاعل مع الفاعلين والخبراء حول الموضوع».

---

(١) أوراق وأبحاث ورشة عمل إدارة قطاع الأمن والقوات المسلحة والرقابة البرلمانية في المنطقة العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=78

والموضوعات التي تمت مناقشتها في هذه الورشة البحثية هي:

الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: المبادئ، الآليات، الممارسات.

تعزيز الرقابة الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن.

تحديات إدارة قطاع الأمن: نقاط للنقاش.

الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات.

التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات.

دور البرلمانات في إعداد موازنة الدفاع.

القوات المسلحة المتعددة الأعراق.

الدور الرقابي لمجلس الأمة الكويتي.

سياسة الأمن القومي.

اللجان البرلمانية المتخصصة بالدفاع والأمن.

إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية في لبنان.

الإصلاح العسكري وتفعيل البرلمان.

إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية في فلسطين.

إصلاح قطاع الأمن في دول الخليج.

تجارب تشريعات غربية حول المخابرات والأمن من أجل إصلاح قطاع الأمن (مؤسسة راند الأمريكية).

نحو فهم جيد لإصلاحات قطاع الأمن.

النماذج الأمنية وإمكانية تطبيقها على حالة الخليج: العبر المستخلصة من التجربة الأوروبية. (تبحث هذه الورقة التي أعدّت في إطار مشروع مشترك بين مركز الأبحاث الخليجي في دبي ومؤسّسة برتلسمان في مدى انسجام العبر المستخلصة من التجربة الأوروبية في الانتقال من حالة النزاع إلى الأمن في منطقة الخليج. فتقوم باستعراض وتحليل التجربة الأوروبية في مجال «النماذج الأمنية» والبدائل المتاحة، إضافة إلى تحليل الهيكلية والديناميكية الخاصّة بمنطقة الخليج. فتقف على عدد صغير من التجارب الأوروبية القابلة للتطبيق في المنطقة. في الختام، تشير الورقة إلى سيناريوهين مختلفين لتطوير المنطقة عقب اجتياح واحتلال العراق).

الديمقراطية والأمن في الشرق الأوسط: التحديات والفرص.

إصلاح قطاع الأمن ودوره في التصدي للراديكالية «الرجعية الدينية» (تستعرض هذه الدراسة التي أعدها المعهد الدانماركي للدراسات الدولية دراسات حالة من بلدان ثلاثة، وهي العراق وأفغانستان وإندونيسيا وتختتم بعدد من التوصيات الأساسية التي يمكن من خلالها استعمال إصلاح قطاع الأمن لمواجهة الراديكالية الدينية).

المجتمع المدني والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن والقوات المسلحة.

ملاحظات على المشروعات المرتبطة الأمن القومي:

١- المشروعات السابقة تكشف عن حساسية وخطورة الأدوار التي تمارسها مؤسسات التمويل الغربية في العالم العربي، فهي تحاول الوصول لنقاط تعد من المحظورات العسكرية التي لا تهاون فيها في القوانين العسكرية، ومع ذلك نجح التمويل الغربي في كسر هذا الحاجز العسكري، من خلال خبراء محليين يدلون بدلوهم فيما يريد أن يعرفه الغرب.

٢- من المعلوم أن قضايا التسليح وشراء الأسلحة، لها أبعاد عديدة ومتشابكة ومعقدة، وبالتالي فإن ذلك يشير بنوع من الريبة للجهات التي تقف وراء تنظيم الأمم المتحدة لمثل هذه الأنشطة الحساسة.

٣- على مستوى الأمن القومي وفي ضوء هذه الأنشطة البحثية الحساسة التي تحاول الاقتراب من القوات المسلحة، وعمليات تسليح الجيوش العربية، ماذا بقي ولم يناقش بعد؟

٤- الأمم المتحدة كما وضح تدعم المشروعات الحساسة والمرتبطة مباشرة بالأمن القومي العربي، فهي إذن ليس كما هو شائع عنها ويألفه العامة من اقتصار أنشطتها على الأغراض البيضاء كالإغاثة، الفقر، الجهل، والمرض، بل إن هناك أهدافًا أخرى تكشفها مثل هذه المشروعات البحثية شديدة الحساسية والخطورة على الأمن القومي العربي.

٥- وجود مؤسسة فورد على رأس المانحين لبعض المشروعات السابقة، وفي ضوء ما تم توضيحه في الفصل الأول عن علاقة مؤسسة فورد الوثيقة بالمخابرات الأمريكية، بل ووجود عملاء المخابرات الأمريكية ضمن منسوبي مؤسسة فورد،

من شأنه إثارة الريبة في مثل هذه المشروعات، خاصة أن بعضها يتقاطع مع جهات حساسة داخل المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة.

٦- الهيئات الثلاث المذكورة في بعض المشروعات السابقة (القضاء- النيابة- الشرطة) جميعها جهات حساسة، وتشكل ركيزة رئيسة في الأمن القومي العربي، ومن ثَم فإن اختراقها بهذه الصورة، ووضع قواعد بياناتها ومعلوماتها في يد المانح الغربي قد يمثل اختراقًا مباشرًا في جدار الأمن القومي العربي.

٨- نجاح الهيئات الغربية المرتبطة بصورة مباشرة بالمخابرات الأمريكية في الاحتكاك المباشر بالهيئات الحساسة سيسمح لها بفهم العقلية البوليسية والعقلية القضائية في العالم العربي، وهذا من شأنه توفير رؤية لصانع القرار الأمريكي والصهيوني حين وضع الخطط المتعلقة بمصر والدول العربية، كما يوفر أيضًا رؤية لاستيعاب درجة قوة جهازي القضاء والشرطة، وحجم ردود أفعالهم حيال المخططات المعادية.

٩- تغلغل التمويل الغربي في أوساط رجال البوليس والقضاء سيسمح بتكوين قواعد بيانات موثقة وميدانية عن الكوادر البشرية الأمنية والقضائية، وكافة مؤسساتهم الرسمية وآليات تحركها وعملها، وهذه القاعدة المعلوماتية لها أهمية كبيرة، خاصة وأن رجال سلطتي الأمن والقضاء يلعبان دورًا كبيرًا في استقرار الحكم والسلطة في البلاد.

١٠- رجال القضاء هم من يسنّون التشريعات، ورجال البوليس هم من يفعّلون ويحرسون تنفيذ تلك التشريعات، وتقريب تفكير هاتين السلطتين نحو أطروحات الأمم المتحدة بكل ما فيها من مصادمات مع الدين الإسلامي والعرف وخصوصيات المجتمعات العربي والإسلامية، وتحت مسمى العولمة والقرية الكونية الواحدة، وفي ظل غياب قوى التوازن التي توضح ما في تلك الأطروحات من فساد أثناء الندوات وورش العمل أو الحلقات التدريبية، أمرٌ من شأنه تيسير نفاد الاتفاقيات الأممية إلى المؤسسات التشريعية، ومن ثم تطبيقها في أرض الواقع، إضافة إلى تهيئة السلطة الراعية للتنفيذ لقبول تلك الأطروحات في سياق ثقافي عولمي.

ثانيًا: محاولات الاقتراب من دوائر صنع القرار والسياسات

سيلاحظ من المشـــروعات والأنشـــطة البحثية محاولة الاقتراب والوصول قدر الإمكان من دوائر صنع القرار في الـــوزارات المتعددة؛ حيث تدخل من باب الدعم البحثي لصانعي السياسات والقرارات، وفي ضوء ذلك يقدم الدعم لإنشاء وحدات بحثية بالوزارات، أو تمويل مشـــروعات بحثية تحقق ذات الهدف، ومن ثم تحاول المؤسسات الدولية من خلال التمويل الغربي ومشروعاتها البحثية التأثير في مصدر المعلومة التي يبني عليها صانع القرار قراره، ومن ثم يتحقق للممول على المدى البعيد التأثير في القرار ذاته لمؤسسات الدولة.

ومن الأمثلة على مثل هذه المشروعات:

١- مشروع تأسيس وحدة استشارات السياسات بوزارة التخطيط:(١)

يهدف المشـــروع إلى إنشاء وحدة فنية لاستشـــارات السياسات؛ بغية دعم عملية صنع القرار بوزارة التخطيط.

مدة التنفيذ: ٢٠٠٣ -٢٠٠٤م.

الموقع: وزارة التخطيط.

الميزانية: ٢١٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

المانحون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢- مشروع نظم المعلومات البيئي:(٢)

يساهم هذا المشروع بالتعاون مع جهاز شئون البيئة المصري في تأسيس نظام للمعلومات لجمع وتحليل وإدارة وتوظيف البيانات؛ مما يساعد في وضع السياسات واتخاذ القرارات بشكل واضح ودقيق حول القضايا التي تؤثر على البيئة.

المدة الزمنية: ١٩٩٧ - ٢٠٠٤م.

الهيئة الكندية المنفذة : روش انترناشونال انك.

---

(١) مشروع تأسيس وحدة استشارات السياسات بوزارة التخطيط: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

(٢) مشروع نظم المعلومات البيئي: مشروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية، الموقع الالكتروني للوكالة بمصر. www.egyptpsu.com.

الشريك المصري: جهاز شئون البيئة المصري.

الميزانية: ١٢,٧٨٣,٠٠٠ دولار كندي.

المانح: الوكالة الكندية للتنمية (سيدا).

٣- مشروع البنى الرسمية في خدمة البحث والمعلومات في مجلس الشعب المصري.(١)

تحاول هذه الدراسة وصف وتقييم البنى المؤسسية الرسمية التي تقدم المعلومات والخدمات البحثية في مجلس الشعب المصري.

٤- البنى الموازية للبحوث والدراسات البرلمانية في مصر(٢):

تستعرض هذه الدراسة بُنَى المعلومات الموازية في مجلس الشعب المصري. وتحاول الدراسة وضع هذه البنى أو الهياكل في إطار نظري يسهّل مقارنتها بحالات أخرى في مجال تقييم الأداء.

٥- الرأي العام، الإرهاب وقطاع الأمن في الأردن(٣):

ترمي هذه الدراسة الممولة غربيًا إلى تحليل العلاقات بين السلطات المختلفة في الأردن، سواء كانت مدنية أم عسكرية على ضوء مجموعة من الدراسات واستطلاعات الرأي.

٦- السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، الضوابط والموازين واستقلال القضاء:(٤)

بحث معد لمشروع الأمم المتحدة المتعلق بصياغة الدستور في العراق.

٧- دراسة استقصائية عن الفقراء والسلع العامة في مصر:(٥)

الجهة البحثية المنفذة: مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.

وكالة التمويل: مؤسسة فورد الأمريكية.

المبلغ : ٤٠٠٠٠٠ دولار (أربعمائة ألف دولار أمريكي).

عمدت هذه الدراسة الاستقصائية إلى قياس مدى كفاءة السلع والخدمات العامة، والفرص المتاحة للمصريين مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء. وقد أجريت هذه

---

(1) Karim El Sayed Ahmed Abdel Razek: Official Structures in the Service of Research and Information in the Egyptian Parliament; center for development research، 2005.

(2) Dr. Ali El-Sawi: PARALLEL STRUCTURES FOR PARLIAMENTARY RESEARCH AND STUDIES IN EGYPT; center for development research، 2005.

(3) Nawaf Wasfi Tell: Public Opinion، Terrorism and the Jordanian Security Sector، Center for Strategic Studies، Jordan، 2008.

(٤) مشروع الأمم المتحدة لصياغة الدستور العراقي: السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، الضوابط والموازين واستقلال القضاء، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥م.

(٥) مشروع دراسة استقصائية عن الفقراء والسلع العامة في مصر: مشروعات مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة: http://www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx.

الدراسة في يوليو ٢٠٠٥م بالتعاون مع وزارة التخطيط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حيث سيقوم مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في ضوء هذه الدراسة بمد وزارة التخطيط بالنصائح والمعلومات كي تضعها في الحسبان عند رسم السياسات المتعلقة بالسلع والخدمات، ومن ثم الفقراء.

ملاحظات على المشروعات المرتبطة بدوائر صنع القرار:

١- كون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو جهة غربية هو الداعم لإنشاء وحدة فنية لاستشارات السياسات في جهة حكومية معنية بتخطيط سياسات الدولة ومشروعاتها وخططها المستقبلية، على أقل تقدير سيكون من المنطقي اطلاع برنامج الأمم المتحدة على سياسات الدولة وخططها المستقبلية قبل الإعلان عنها، وهذا أمر في غاية الخطورة في كشف أوراق الدولة التخطيطية قبل إقرارها.

٢- الوحدات الفنية لاستشارات السياسات في الغالب تلعب ذات الدور الذي تلعبه المراكز البحثية القريبة من دوائر صنع القرار، فهي تقدم مشورتها ونصيحتها لصانع القرار في ضوء معلومات ودراسات وعصف للخبراء، ومن ثَم فإنه يُخشى مع وجود وحدة فنية مهمة لاستشارات السياسات قريبة من دائرة صنع القرار التخطيطي ومنشؤها ومموِّلها كيان غربي تحوم حوله الشبهات في علاقاته بأمريكا أمر يخشى معه أن يكون هناك تأثير ما في صناعة السياسات والخطط المستقبلية لمصر.

٣- يلاحظ على بعض مشروعات الاقتراب من دوائر صنع القرار مثل المشروع البيئي سالف الذكر، أنه لم يقتصر على تقديم الدعم المالي فقط، بل أدخل جهة معلوماتية وكندية هي التي أشرفت على وضع نُظم جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها، وهذا من شأنه جعل القطاع البيئي بالكامل مكشوفًا للمانح الغربي حتى قبل أن يقع في يد صاحب الأرض؛ لأنه ما الذي سيمنع المنفّذ الكندي من ربط قاعدة البيانات الرئيسة بحواسبه المركزية، بل والتحكم في هذه المعلومات، والتلاعب فيها متى شاء.

٤- تسمح مشروعات تكوين قواعد البيانات عن الجهات السيادية مثل البرلمانات، فرصة لمؤسسات التمويل الدولية، للوصول لمناطق التشريع والاحتكاك بالبرلمانيين، وصناعة علاقات وقنوات موثوقة معهم تعينهم في دراسات ومشروعات وأنشطة بحثية أخرى.

ثالثًا: قضايا المرأة والنسوية

تمثل المرأة المسلمة عنصرًا فاعلاً على أجندة مؤسسات التمويل الدولية، وفي ضوء ذلك يتم طرح أكبر قدر من المشروعات البحثية التي تحاول فهم المرأة المسلمة من كافة النواحي حتى أشد التفاصيل الحرجة خصوصية، إضافة إلى دعم كل المشروعات البحثية التي من شأنها تغريب المرأة المسلمة، ووضعها في إطار عولمي ليبرالي، يجردها من أية ضوابط عقدية أو مجتمعية.

ومن الأمثلة على المشروعات والأنشطة البحثية الممولة والمرتبطة بقضايا المرأة والنسوية:

١- مشروع تنمية القدرات بناء على نتائج البحث التنموي:[١]

يدعم هذا المشروع برنامج يُعرف ببرنامج منح الشرق الأوسط الخاص بالمجلس القومي للسكان، والذي يسعى إلى سد الفجوة بين صانعي السياسات ومحللي السياسات الاجتماعية الذين يبحثون في القضايا ذات الأهمية للمنطقة المرتبطة بالنسوية والجندر.

المدة الزمنية: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤م.

الهيئة المنفذة: المجلس القومي للسكان بالقاهرة.

الميزانية: ٧٩٢,٠٠٠ دولار كندي.

المانح : الوكالة الكندية للتنمية (سيدا).

٢- مشروع دراسة إحصائية عن المرأة العربية:[٢]

هذا البرنامج يمول فحصًا شاملاً لحرية المرأة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفق النظرة الأمريكية، وذلك لتحديد الفرص لتأييد الإصلاح السياسي وتحسين الفرص السياسية للنساء. ويساعد على منح المرأة المزيد من السلطة.

الميزانية: ٥٤١,٠٠٠ دولار أمريكي.

المانح : مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط .

---

(١) مشروع تنمية القدرات بناءً على نتائج البحث التنموي: مشروعات الوكالة الكندية للتنمية (سيدا)، الموقع الإلكتروني للوكالة بمصر .www.egyptpsu.com

(٢) مشروع دراسة إحصائية عن المرأة العربية: مشروعات مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية. /http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov

٣- مبادرة النوع الاجتماعي (الجندر) والمواطنة في العالم العربي:(١)

إطلاق المبادرة: ١/١/٢٠٠٢م.

الداعم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

«تعرض هذه المبادرة نتائج البحوث حول المرأة في دول عربية مختارة، وتدعي أنها ترفع وعي الجمهور ووسائل الإعلام بالنسبة لحجم ومضامين بنود اللا مساواة بين الجنسين المتأصلة في التشريعات الرئيسة التي بحثها «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسعى هذه المبادرة بحسب نشرتها التعريفية إلى تطوير قدرة المنظمات النسوية العربية غير الحكومية في مجالات التشبيك والمناصرة وحشد التأييد لأجل تغيير السياسات القائمة في ضوء الجندر والنسوية الأممية، وكذلك إقامة حالات من الشراكة والتعاون بين المنظمات النسوية العربية غير الحكومية وأعضاء المجالس النيابية العربية».

٤- مشروع دراسة أوضاع المرأة الأردنية: الديموغرافية، الاقتصادية، المشاركة، المشاركة السياسية والعنف ضد المرأة ٢٠٠٤م:(٢)

القصد من هذه الدراسة بحسب أهدافها المعلنة هو استخدامها كأداة من قبل صانعي السياسات والممارسين، وأيضًا للإبلاغ عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعن التقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة.

٥- المرأة في الحركات الإسلامية:(٣)

هذه الدراسة أُعدت من قبل مركز كارينيجي للسلام من خلال مقابلات أُجريت مع نساء ينتمين إلى حزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، فضلاً عن حركات إسلامية منتشرة عبر العديد من الدول العربية، وذلك بغرض دراسة حالة الناشطات الإسلاميات ودورهن الجديد في العمل السياسي.

---

(١) مبادرة النوع الاجتماعي (الجندر) والمواطنة في العالم العربي: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP http://www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=8

(٢) مجموعة من الباحثين الأردنيين: تقرير أوضاع المرأة الأردنية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، ٢٠٠٤م.

(3) Omayma Abdellatif، Marina Ottaway: Women in Islamist Movements:; Carnegie Middle East Center، June 2007.

٦- المرأة والمشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة:(١)

تبحث هذه الدراســـة واقع النظام السياســـي في دولة الإمارات العربية، وتتعرف على العقبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة سياسيًا وفق مقررات المرأة الأممية، بما فيها درجة تحيز مجتمع الإمارات إزاء التمكين السياسي للمرأة.

٧- المشـاركة السياســية للمرأة من وجهة نظـر المثقفين بالمجتمع البحريني: دراســة تحليلية مقارنة:(٢)

تشكّل هذه الدراسة التي نشرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجلس الأعلى للمرأة محاولة لدراسة النظام السياسي في البحرين، وتحديد المعوقات والتحديات التي تعترض عملية تمكين المرأة سياسـيًا، وفق الطرح الغربي لتمكين المرأة، بما في ذلك ما وصفته الدراسة بالأفكار المسبقة التي تشوّه نظرة المجتمع البحريني إلى مسألة التمكين السياسي للمرأة، وفي ذلك غمز للمرجعية الإسلامية الضابطة لتحركات المرأة المسلمة.

٨- تقريــر حــول وضــع المـرأة في اليمــن بعــد خمــس ســنوات على مؤتمــر بكـين المنعقد في عام١٩٩٥:(٣)

يقيّم هذا التقرير الذي نشره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الدول العربية وضع المرأة اليمنية بعد خمسة أعوام على إقرار منهاج عمل مؤتمر بكين. ويراجع انخراط المرأة في عدة مجالات، منها مشاركتها في عملية صنع القرار.

٩- برنامج للبحوث والتدريب في مجال الصحة الإنجابية:(٤)

وهذا البرنامج من ضمن مشـــروعات مركز بحـــوث الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو ينطلق في نظرته للصحة الإنجابية بحســـب المنطلقات الغربية للنســـوية، والمكرسة في مقررات مؤتمر بكين واتفاقية السيداو.

---

(1) Dr. Maryam Sultan Lootah: Women and Political Participation in the United Arab Emirates; United Nations Development Fund For Women، Amman، 2007.

(٢) المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع البحريني: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة- المجلس الأعلى للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية اليونيفم، ٢٠٠٧م.

(٣) تقرير حول وضع المرأة في اليمن بعد خمس سنوات على مؤتمر بكين المنعقد في عام ١٩٩٥م، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢م.

(٤) مشروع برنامج للبحوث والتدريب في مجال الصحة الإنجابية: مشروعات مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة:http://www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx

وكالة التمويل : مؤسسة فورد الأمريكية

المبلغ: ٣٧٥٠٠٠ دولار أمريكي (ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف دولار أمريكي)

نهاية التاريخ: ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

ملاحظات حول المشروعات والأنشطة البحثية النسوية:

١- على ذات الدرب تحاول بعض المشـــروعات النســوية الاقتراب المباشر من دوائر صنع القرارات وصياغة السياسات، وهذه متلازمة سنجدها كثيرًا في مشروعات التمويل الغربي.

٢- تكرس المشـــروعات والمبادرات المرتبطة بالمرأة للطروحات النسوية في المجتمعات العربية، وذلك عبر ســلطات مختصة بصناعة السياسات المتعلقة بالمرأة، وهذا له تأثير قوي على تشكيل وعي صانعي السياسات المتعلقة بالمرأة العربية.

٣- تبقى الإشارة إلى أنه من الغريب واللافت أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدق على اتفاقية الســيداو، ولها موقف معلن من مؤتمـــرات المرأة، ومع ذلك نجدها مهتمة بالتمكين السياسي للمرأة المسلمة. لكن قد يكون إجراء دراسات إحصائية عن المرأة العربية عاملاً مســاعدًا في تقديم مقاربـــة أكثر لفهم الأمريكان لواقع المرأة المســلمة، وآليات تفكيرها واهتمامها، ومن ثم وضع أنســب آليات التعامل معها.

رابعًا: الدين الإسلامي ومحاولات التلاعب في الثوابت

حيث تدخل المؤسسات التمويلية من زاوية أن الإشكال ليس في الإسلام، ولكنه في فهم المسلمين للإسلام والنصوص الشرعية، ومن ثم تتم الدعوة لإعادة قراءة الإسلام وفق النظرة الغربية الليبرالية، وبالتالي يحدث التلاعب في الثوابت الشرعية، إضافة إلى طرح المشروعات والمبادرات التي تبشر بالليبرالية والمدنية قبالة كل ما هو ديني في المجتمعات العربية.

ومن الأمثلة على المشروعات والأنشطة البحثية المرتبطة بهذا المحور:

١- التشجيع على الديمقراطية في العالم الإسلامي[١]

يهدف المشروع إلى دعم الديمقراطية في العالم الإسلامي من خلال تعزيز التعددية وحقوق الإنسان وحكم القانون، والحرية الاجتماعية، وحرية التعبير عن الرأي.

الميزانية: ٣,٤٧٩,٣٥٠ دولار أمريكي.

المانح : الصندوق الوطني للديمقراطية – الولايات المتحدة الأمريكية .

الموقع: دول العالم الإسلامي.

٢- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين:[٢]

تحلل هذه الدراسة الصادرة عن مركز كارنيجي للسلام الدولي، أوضاع الأحزاب العلمانية في أربع دول عربية (المغرب، مصر، اليمن والكويت) فتعرض الوقائع التي تشكل الخلفية التي تقوم عليها هذه الأحزاب، وتحلل بشكل أوسع ملامح مستقبلها.

٣- مشروع النساء يقرأن القرآن الكريم ٢٠٠٤م:[٣]

تقول أوراق هذه الدراسة: «تعكس هذه الدراسة الأصوات المختلفة للنساء اللواتي

---

(١) مشروع التشجيع على الديمقراطية في العالم الإسلامي: مشروعات الصندوق الوطني للديمقراطية، http://www.ned.org/ .

(٢) الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مركز كارنيجي للسلام الدولي، مكتب الشرق الأوسط، ٢٠٠٧م.

(٣) مشروع النساء يقرأن القرآن الكريم

http://www.wluml.org/ar/english/pubs/pdf/misc/for-ourselves-en.pdf

يفســـرن القرآن، ويعتمدنه في حياتهن اليومية. وتتنــاول التحديات العديدة الناتجة عن التأويلات الأحادية للقرآن والقوانين الإســلامية التــي غالبًا ما تطغى عليها ما وصفته الدراسة بالرؤيا الذكورية للآيات».

فالدراســة هنا تســعى إلى تقديم قراءة جديدة، وتفســير جديد للنصوص الشرعية بحسب فهم النساء وتفسيرهن للأحكام الشرعية بأهوائهن، قافزة بذلك فوق فهم العلماء والمفسرين للنصوص واستنباطهم للأحكام الشرعية وفق الضوابط الشرعية للاستنباط والاجتهاد والتفسير.

ملاحظات حول المشروعات المتعلقة بالإسلام:

١- بالنســبة لمشــروع الديمقراطية في العالم الإســلامي فقد استفادت منه مراكز بحثية في المنطقة العربية لها مواقف مسبقة من الدين الإسلامي، مثل مركز ابن خلدون، ومن ثم فإن مســاره لن يكون في صالح الإســلام. كما أن هذا المشروع يطرح الديمقراطية بحســب الطرح الأمريكي، ولا يقبل بأية خصوصية إسلامية للمجتمعات العربية.

٢- تدافع المشــروعات المرتبطة بهذا المحور عن حريــة التعبير حتى ولو كانت على حساب المقدسات الإسلامية.

خامسًا: مؤسسات التمويل وبرامج الزيارات البحثية التطبيعية

تقوم مؤسسات التمويل الدولية بتنظيم زيارات متبادلة بين الباحثين في الشرق والغرب، وهذه الزيارات تسمح للغرب بالاحتكاك المباشر بالباحثين العرب، والتعرف على أنماط تفكيرهم، وقراءة رؤيتهم للأحداث والظواهر المتعددة التي يهتم بها الغرب، لكن يلاحظ على بعض مشروعات مؤسسات التمويل الدولية في العالم العربي حرصها على ترتيب زيارات متبادلة بين الباحثين العرب وممثلي المؤسسات والمنظمات العربية إلى تل أبيب وطهران، وذلك في إطار التطبيع مع الكيان الصهيوني، وفي ذات الوقت القفز فوق الضلالات الشيعية، ومحاولة فرض الاندماج والتطبيع الكلي بين السنة والشيعة.

ومن الأمثلة على مثل هذه الزيارات:

١- زيارة وفد من وسائل الإعلام المصرية إلى برلين:(١)

الجهة المنظمة: فريدريش إيبرت ١٧-٢٤ يونيو ٢٠٠٧م.

قامت فريدريش إيبرت بتنظيم زيارة للصحفيين وممثلي وسائل الإعلام إلى برلين، وبحسب أوراق الزيارة فإنه تأتي من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الشمال والجنوب، على حد قول فريدريش إيبرت، وقد تضمن برنامج الزيارة التعريف بعمل مؤسسة فريدريش إيبرت، وخاصة في الجوانب السياسية والإعلامية، وإجراء عدة لقاءات مع مجموعات مختلفة من السياسيين من البرلمان الألماني، بالإضافة إلى لقاءات مع مستشاري السياسة الخارجية من الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ومع بعض مسئولي وزارة الشئون الخارجية. ومن بين المواضيع التي نوقشت: الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة في العراق، ومشكلة دارفور، وأزمة حماس وفتح ، ومناقشة الأزمة النووية الإيرانية، بالإضافة إلى التطورات الداخلية في مصر.

وقد عبرت فريدريش إيبرت عن هذه الزيارة بقولها: «لقد كانت فرصة طيبة لكل من الألمان والمصريين لتبادل الأفكار ووجهات النظر، وإزالة سوء الفهم من الجانبين».

---

(١) زيارة وفد من وسائل الإعلام المصرية إلى برلين١٧-٢٤ يونيو ٢٠٠٧م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت .http://www.fes.org.eg/

بصفة عامة فإنه لا يمكن استيعاب تلك الزيارة ومثيلاتها بمنأى عن هدف فريدريش إيبرت، والمعني بالتطبيع التام بين العرب والكيان الصهيوني، ويعزز ذلك الزيارة التالية التي نظمتها فريدريش إيبرت لوفد مصري معني بالتنمية الاقتصادية لزيارة الكيان الصهيوني.

٢- زيارة وفد مصري للكيان الصهيوني:[١]

الجهة المنظمة: فريدريش إيبرت- مكتب إسرائيل.

ميعاد الزيارة: ٢٥-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥م.

حيث دعت فريدريش إيبرت مجموعة من المصريين العاملين في قطاع التنمية الاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية السياسية لزيارة الكيان الصهيوني، وتقول مؤسسة فريدريش إيبرت عن تلك الزيارة: «كان هذا هو أول وفد من مصر في المجال الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية يقوم بزيارة إسرائيل منذ بداية الانتفاضة في عام ٢٠٠٠م، لقد نجحت فريدريش إيبرت من خلال تلك الخطوة في الحد من العلاقات بين البلدين إلى أدنى حد ممكن».

وعلى مدار أربعة أيام اجتمع الوفد المصري مع كبار المسئولين الإسرائيليين، ورجال أعمال وممثلي المنظمات غير الحكومية السياسية.

ومن النقاط المهمة التي نوقشت هي صعوبة السفر بين البلدين، وتم التشديد على ضرورة تيسير إجراءات السفر بين البلدين.

وخلال المحادثات مع ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، تم التأكيد على دور مصر المهم كوسيط فيما سموه «النزاع بين إسرائيل والأراضي الفلسطيني».

وفي هذه الزيارة تم تحديد الأفكار الأولى لبدء مشروع مشترك على مستوى المنظمات غير الحكومية، سيتقوم مؤسسة فريدريش إيبرت من خلاله، وعبر مكتبيها في مصر والكيان الصهيوني ومن خلال تواصل العمل مع شركائها في البلدين من أجل المساعدة في تحسين التعاون الإقليمي.

(١) زيارة وفد مصري للكيان الصهيوني٢٥-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت، http://www.fes.org.eg/

٣- زيارة وفد بحثي وفكري مصري إلى طهران[(١)]

الداعم ومنظم الزيارة: مؤسسة فريدريش إيبرت.

التوقيت: ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٣م.

مجموعة من سبعة أعضاء من المنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية المصرية، يرافقه الممثل المقيم لفريدريش إيبرت في مصر، قاموا بزيارة طهران لوضع برنامج للمناقشات، وتبادل المعلومات حول واقع المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين.

وبما أن تجربة المنظمات غير الحكومية الإيرانية لا تزال جديدة للغاية، وتعاني من درجة معينة من العزلة، تمت صياغة برنامج متابعة يؤكد على ضرورة تبادل مزيد من المعلومات والدراسات عن المنظمات الإيرانية، مع فتح قنوات للاتصالات؛ وذلك للاستفادة من تجارب نظرائهم المصريين فيما يتعلق بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات المانحة الأخرى.

٤- زيارة وفد مصري ثان ضمن برنامج التبادل المصري الإيراني فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث:[(٢)]

الداعم والمنظم: فريدريش إيبرت

التوقيت والمكان: سبتمبر ٢٠٠٤م طهران.

وقد سعى الوفد الإيراني في هذه الورشة إلى دعوة الوفد المصري للتخلي عن ما وصفه بـ«الكثير من الأحكام المسبقة تجاه الشيعة من قبل المؤمنين الآخرين».

ووفقًا لوثائق مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية فقد أعد الوفد الإيراني زيارة للوفد المصري إلى عاصمة إقليم يزد، في الجنوب الشرقي من طهران؛ حيث اعتبرتها أوراق الزيارة أنها «واحدة من أهم المناطق في العالم كذكريات بالنسبة لإيران، حيث عبادة النار، والذي كان الدين الرسمي لدولة الفرس حتى ثم غزوها من جانب العرب» بحسب ما جاء بالضبط في الوثيقة الألمانية للزيارة.

---

(١) زيارة وفد بحثي وفكري مصري إلى طهران ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٣م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت، http://www.fes.org.eg/.

(٢) زيارة وفد مصري لطهران ضمن برنامج التبادل المصري الإيراني فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث سبتمبر ٢٠٠٤م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الالكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت، http://www.fes.org.eg/.

وقد كان العرض المقدم من مؤسسة فريدريش إيبرت في ألمانيا في هذه الزيارة، هو برنامج تبادل للمنظمات غير الحكومية بين مصر وإيران يتم تنظيمه عبر مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت في القاهرة، وقد أوضحت أورق الزيارة أن الوفدين رحبوا بالعرض بالإجماع.

وهكذا نجد برامج زيارات مؤسسة فريدريش إيبرت تتأرجح بين الغرب والكيان الصهيوني والكيان الفارسي.

ملاحظات على برنامج الزيارات الذي تدعمه وتضع أجندته المؤسسات التمويلية:

١- قد يأخذ البعض هذه الزيارات من باب التبادل الثقافي بين الشعوب، لكن لا يمكن استيعاب مثلاً زيارة الوفد الإعلامي المصري لألمانيا، والمولة غربيًا بمنأى عن مجمل أنشطة فريدريش إيبرت في المنطقة، والأبحاث الموجهة التي تقوم بها في مصر والمنطقة العربية، إضافة إلى أن برنامج الزيارة الموجه، سيعطي قراءة جيدة للألمان لكيفية تفكير موجهي الرأي العام وهم رؤساء ومديرو تحرير الصحف والقنوات الفضائية القومية والمعارضة في مصر، خاصة في قضايا الصراع التي يتقاطع فيها الغرب والشرق، الأمر الذي سينعكس على أجندة المنظمات الدولية في طرحها للرؤية الغربية داخل المجتمعات العربية من خلال مشروعاتها الفكرية والثقافية المستقبلية، والتي ستراعي نقاط القوة والضعف والممانعة لدى قادة الفكر والرأي العام المصري.

٢- لا يوجد تعليق على هذه الزيارات للكيان الصهيوني أكثر من كلمة «تطبيع» فمؤسسة فريدريش إيبرت تبذل قصارى جهدها لتحسين العلاقات بين العرب والكيان الصهيوني.

٣- المحلل لمحتوى وثائق مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت في إسرائيل، والموجودة على موقعها الإلكتروني، يلمس حرص فريدريش إيبرت على الكيان الصهيوني، وعلى تقليل الفجوات القليلة بينه وبين الاتحاد الأوروبي، وفي ذات الوقت فتح قنوات ممتدة بين بعض الفلسطينيين والصهاينة للتطبيع التام مع الكيان الصهيوني.

٤- إذا كانت القنوات الرسمية بين مصر وإيران مغلقة لأسباب سياسية، الأمر الذي يخدم ويحمي مصر على المستوى العقدي في مسألة الشيعة، فإن مؤسسة فريدريش إيبرت نجحت في كسر حاجز انعدام التواصل بين البلدين بصورة قد لا تكون في صالح أهل السنة؛ لأنها تقفز فوق أية اعتبارات عقدية بين البلدين.

سادسًا: مشروعات مؤسسات التمويل الدولية وأزمة دارفور

١- مشـروع بحثي ميداني عن التحويلات المالية إلى مناطق الصراع: الشتات السوداني في القاهرة - المرحلة الثانية ٢٠٠٩/١٠/١ - ٢٠١١/١٠/١م.

الجهة المانحة: مركز البحوث للتنمية الدولية – كندا، المؤسسة المتلقية للتمويل والمنفذة للدراسة هي (الجامعة الأمريكية في القاهرة)، ومجموع التمويل هو ٢٣٥٢٠٠ دولار، وطبيعة هذه الدراسة تتمثل في إجراء دراسة عن اللاجئين والمهاجرين السودانيين في مصر مع التركيز على اللاجئين من دارفور، وذلك من أجل تكوين خريطة توزيع للمجموعات العرقية السودانية في القاهرة، ورصد تدفقات التحويلات، من وإليهم.(١)

٢- حلقة دراسية للخبراء حول أهمية المحكمة الجنائية الدولية من أجل السلام والعدالة:(٢)

الجهات المانحة والمنظمة: مؤسسة فريدريش إيبرت- السفارة الألمانية- معهد جوته.

العنوان والتاريخ: القاهرة ٣٠-٣١ يناير ٢٠٠٨م.

وقد حضر الحلقة الدراسية ما يقرب من ٦٠ من الخبراء والقضاة والمحامين والأكاديميين والصحافيين وممثلي المراكز البحثية، وزارة العدل، ووزارة الخارجية. أعقب هذه الحلقة الدراسية معرضًا عن المحكمة الجنائية زاره إضافة إلى الخبراء ١٢٠ طالبًا جامعيًا، غالبيتهم من الطلاب المصريين في كليات الحقوق، والاقتصاد والعلوم السياسية.

والمتحدثون في هذه الحلقة الدراسية هم القاضي الألماني في المحكمة الجنائية الدولية: هانز بيتر كول، ورئيس لجنة حقوق الإنسان والشئون الإنسانية التابع المحكمة الجنائية الدولية، الأستاذ الدكتور دويبلر جملين، والأستاذة الدكتوره كلاوس كريس، وهي أستاذ القانون الجنائي الدولي في كولونيا، والدكتور ديفيد دونات، المسئول في وزارة الخارجية الألمانية والمستشار القانوني السابق للبعثة الدائمة الألمانية للأمم المتحدة.

---

(1) Remittances to Conflict Zones: the Sudanese Diaspora in Cairo - Phase II
http://www.idrc.ca/en/ev-83261-201_105672-1-IDRC_ADM_INFO.html

(٢) حلقة دراسية للخبراء حول أهمية المحكمة الجنائية الدولية من أجل السلام والعدالة ٣٠-٣١ يناير، برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بمصر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت، http://www.fes.org.eg/.

وتحدثوا جميعًا عن المحكمة الجنائية الدولية وعدالتها وإنصافها بنظرهم.

ملاحظات حول هذين المشروع:

١- دراســـة لاجئي ومهاجري دارفور، بالقاهرة تكشف بجلاء عن حرص أمريكا على معرفة كل كبيرة وصغيرة في موضوع دارفور حتى التحويلات المالية لذوي اللاجئين تضعها أمريكا تحت المجهر.

٢- كما أن الاتصال بأبناء دارفور بالقاهرة، وربطهم بالمؤسسات الأمريكية يخشى معه استقطاب فلول من اللاجئين لتنفيذ أجندات أمريكية داخل السودان.

٣- لا يمكن اســـتيعاب مشروع تحســـين صورة المحكمة الجنائية الدولية في أوساط قادة الرأي بمنأى عن حكم المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير، وما يتعلق بدارفور.

٤- هذا المشـــروع يحاول تلميع صورة المحكمة الجنائية، وتكريس صورة إيجابية لها في أذهـــان الخبراء المصريين، والذين يتحدثون فـــي الإعلام والمنتديات الفكرية والبحثية، وهذا من شـــأنه تقليل ردود الأفعـــال نحو أحكام المحكمة الجنائية في القضايا المرتبطة بالعالم الإسلامي.

سابعًا: المشروعات البحثية المتعلقة بفلسطين

يلاحظ على المشـروعات والأنشطة البحثية الممولة غربيًا والمتعلقة بفلسطين، محاولة سعي المؤسسات التمويلية إلى التطبيع التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونلاحظ أن من أنشط المؤسسات التمويلية في هذا الإطار مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

ومن الأمثلة على هذه المشروعات والأنشطة:

١- مشروع التحولات السياسية في فلسطين:(١)

هذا المشروع برعاية مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية؛ حيث تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت من خلال برامجها المتنوعة إلى ما وصفته بمساعدة حركة فتح في مجالات التنظيم الحزبي، والبناء المؤسساتي، وتنمية البرامج الحزبية والموارد البشرية؛ حيث توضح أوراق المؤسسة الألمانية أنه في عام ٢٠٠٦م تم إنجاز عدد كبير من المشاريع المشتركة مع حركة فتح. مثل برنامج الحوار الحزبي في مدينة «برلين» و«كيل»، والذي نظم من قبل مؤسسة فريدريش إيبرت ما بين ٢٨ مايو وحتى ٣ يونيو ٢٠٠٦م بين شخصيات سياسية رفيعة المستوى من حركة فتح وشخصيات من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (SPD)؛ حيث تقول فريدريش إيبرت: «لقد كان لهذا الحدث الأثر القوي لإعادة تفعيل العلاقة بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحركة فتح، وقد تعرف وفد حركة فتح المكون من عشرة شخصيات سياسية بارزة، برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي، بشكل تفصيلي على التقسيم الهيكلي للحزب الاشتراكي الديمقراطي، بالإضافة إلى التعرف على كيفية عمل الكتلة البرلمانية الحزبية، وقيادة الحملات الانتخابية وكيفية تمويل الأحزاب».

وتضيف فريدريش إيبرت «وبدعم من وزارة الخارجية الألمانية تم إنجاز العديد من البرامج السياسية مع حركة فتح؛ حيث تشمل هذه البرامج المساهمة في بناء مركز فكري للباحثين والمفكرين من كوادر حركة فتح في جميع التخصصات البحثية السياسية منها، والاقتصادية والاجتماعية».

(١) مشروع التحولات السياسية في فلسطين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين http://www.fespal.org/arab/00211.php.

ومن ضمن البرامج أيضًا تنظيم العديد من ورشـــات العمل المتخصصة في كيفية بناء وهيكلية الأحزاب السياســـية، وفي صياغة البرنامج الحزبي السياســـي، بالإضافة إلى موضوع الحشـــد الجماهيري وتطوير منهاج الحمـــلات الانتخابية. علاوة على ذلك تم دعـــم عدة برامج تدريب مختلفة للكوادر الشـــابة من حركة فتح، وخاصة تلك التدريبات المتخصصة لمن تم انتخابهم لقيادة المناطق والأقاليم في قطاع غزة.

أما الشـــق المتعلق بتطوير البرامج الحزبية لدى حركة فتح، فتقول المؤسســـة الألمانية عنه: «لقد كان له اهتمام من نوع خاص، فقد عقد البروفســـير «بيتر لوشـــيه» سلســـلة من ورشـــات العمل المتخصصة بالبرنامج الحزبي من جوانبه السياســـية، والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ورشـــات العمل المتخصصة بهيكلية البناء الحزبي، وبالنظام الداخلي الحزبي. في جميع ورشـــات العمل المتخصصة، كما كان هناك اهتمام لمشاركة فعّالة من قبل القيادات النسوية في حركة فتح».

٢- مشروعات أبحاث السياسة الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين:[١]

هذا المشروع تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)؛ حيث يتم البحث في قضايا اقتصادية رئيسة مثل البحث في استراتيجيات مكافحة البطالة في المناطق الفلسطينية. وعلى هذا الصعيد وبالتعاون مع معهد ماس الاقتصادي تم تنظيم مؤتمر مشترك عُقد في رام الله حول قضية البطالة وذلك في خريف ٢٠٠٦م.

كما تدعم مؤسسة فريدريش إيبرت الأبحاث الاقتصادية الموجهة التي تتطرق إلى جمع بيانات إحصائية عن المناخ الاقتصادي الفلسطيني وتطوير نموذج الاقتصاد الكلي.

٣- مشروع برامج الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين:[٢]

بالتعاون مع مركز الســـلام والتعاون الدولي (IPCC) تدعم مؤسســـة فريدريش إيبرت الألمانية ما تســـميه الحوار الفلسطيني الإسرائيلي، وتســـعى من خلال البحث والتشاور المشترك للمساهمة في صياغة نماذج وخيارات بديلة لما تصفه بـ «التعايش السلمي» بين طرفي الصراع.

(١) مشروع أبحاث السياسة الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين: http://www.fespal.org/arab/00212.php

(٢)مشروع برامج الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين: http://www.fespal.org/arab/00214.php

تقول وثائق المشروع في مؤسسة فريدريش إيبرت: «من خلال البحث والتشاور بشأن مدينة القدس يتم عرض ما تم تطويره من خيارات التعايش والحياة المشتركة السلمية للمجموعات المختلفة من المواطنين داخل مدينة القدس على الرأي العام. كما يتم إطلاع الساسة الألمان الزائرين بشكل مهني على نتاج هذا العمل. أيضًا فإن منتدى القدس – برلين، والذي يمارس نشاطه منذ عام ٢٠٠١م بمبادرة من مؤسسة فريدريش إيبرت في فلسطين وإسرائيل، عمل على إيجاد نماذج حلول إسرائيلية فلسطينية لمدينة القدس، على قاعدة وحدتها المادية (غير مجزأة جغرافيًا) وقابليتها سياسيًا للتقسيم كعاصمة لدولتين».

كما تقول أوراق هذا المشروع التطبيعي «بعد تواصل فلسطيني إسرائيلي مدعومين من مخططي مدن وأكاديميين من برلين لوضع سيناريوهات مختلفة للمدينة، ومناقشة كيفية تطبيقها على أرض الواقع، يتعلق الأمر الآن بالتحدث مع متخذي القرارات في كلا الجانبين من أجل صياغة ترتيبات محددة لاستراتيجيات التدخل.

ومن خلال التعاون مع الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشئون الدولية «PASSIA» تقدم مؤسسة فريدريش إيبرت للسياسيين والباحثين الفلسطينيين إمكانية تقديم وجهات النظر المختلفة بشأن القضايا الراهنة في المحافل الوطنية والدولية. وبفضل برامج الحوار يتمكن صانعو ومتخذو القرارات الدوليون، فضلاً عن ممثلي المؤسسات الدولية في فلسطين، من المشاركة في اجتماعات وندوات الدائرة المستديرة التي تقدم بشكل دوري من قبل الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشئون الدولية».

ثامنًا: الأنشطة البحثية المتعلقة بإيران

فضلاً عن برامج الزيارات لإيران، فإن هناك بعض المشـــروعات البحثية الممولة غربيًا، والتي تحاول ربط ودمج الباحثين العرب بالباحثين الإيرانيين ومنها:

١- **ورشة عمل بعنوان: إعادة التفكير في الشرق الأوسط (مصر- إيران- تركيا)**:(١)

الداعم والمنظم: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

الزمان: ٩-١١ يناير ٢٠٠٢م، الإسكندرية، مصر.

هذه الورشـــة جمعت بين الخبراء الاستراتيجيين وممثلي المراكز البحثية والأكاديميين في كل مصر وإيران وتركيا. فضـــلًا عن نظرائهم الأوروبيين، وذلك للمقارنة بين وجهات النظر وفي عملية تحديد سبل جديدة للنظر في منطقة الشرق الأوسط.

والغرض من هذه الورشـــة كما تحددها وثائق مؤسســـة فريدريش إيبرت هو «استكشاف ومقارنة وجهات نظر مصر وإيران وتركيا فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، واعتبار ورشة العمل وسيلة لتطوير أفكار جديدة بشأن القضايا الاستراتيجية التي تواجه المنطقة، وتشجيع التواصل والتعاون بين المراكز البحثية والفكرية في هذه الدول الثلاث الكبرى.

وقد لُوحظ على وثائق هذه الورشة استخدام مؤسسة فريدريش إيبرت لاصطلاح «الخليج الفارســـي» بدلاً من اصطلاح «الخليج العربي»، وهذا له دلالة قوية في ظل ســـعي مؤسسة فريدريـــش إيبرت للربط بين المراكز البحثية العربية ونظيرتها الإيرانية، وحرص المؤسســـة الألمانية على عدم تعكير صفو إيران حتى في هذه الجزئية الاصطلاحية.

وقد لُوحظ في الفترة الأخيرة أن الغرب يحرص على اســـتخدام مصطلح «الخليج الفارسي» بدلاً من «الخليج العربي»؛ فقد اســـتخدم الســـفير الأمريكي لورنس روسين، مساعد الأمين العام لحلف الأطلســـي (الناتو)، مدير العمليات في الحلف مصطلح «الخليج الفارسي»، وليس «الخليج العربي»، في رضوخ على ما يبدو لما تروّجه إيران بشـــأن تســـمية «الخليج العربي»، وقد جاء ذلك خلال لقائه مع الصحفيين وحديثه عن التعاون بين الحلف الأطلســـي ودول «مبادرة إســـطنبول»، التي تضم دولاً خليجية، وما إذا كان الحلف سيشارك في فرض العقوبات على إيران، يأتي ذلك في ذات الوقت الذي أعلنت فيه إيران رفضها لاســـتخدام دولة الكويت لعبارة «الخليج العربي» في منشـــورات وُزِّعت في الأعياد الوطنية، ودعت بنبرة تهديدية دول الخليج إلى عدم «إثارة حفيظة» الشعب الإيراني.(٢)

(١) ورشة عمل بعنوان: إعادة التفكير في الشرق الأوسط (مصر- إيران- تركيا) ٩-١١ يناير ٢٠٠٢م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر: http://www.fes.org.eg/.

(٢) تصريح مساعد الأمين العام لحلف الأطلسي (الناتو) بشأن الخليج العربي: صحيفة المصريون الإلكترونية: ٣٠-٠٦-٢٠١٠: http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=33795

تاسعًا: مشروعات مبادرة
الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية- وزارة الخارجية الأمريكية [١]

هذه المبادرة استحدثتها الولايات المتحدة الأمريكية لنشر ما يُعرف بالمدنية؛ لتكون مواجهة ومضادة لكل ما هو ديني في منطقة العالم الإسلامي.

وعلى ذلك توضح الجهات المعينة لدائرة صنع القرار في الحكومة الأمريكية أن «المجتمع الديمقراطي المدني لن يشجع قوانين الشريعة الإسلامية التي يريدها التيار التقليدي الأصولي، كما أن الحداثة لا تتماشى مع عقوبة القتل للزنا، والجلد والبتر باعتبارها عقوبات جنائية مقبولة. كما لن تتقبل الفصل الإجباري بين الجنسين أو التفرقة المتطرفة والواضحة ضد المرأة في قانون الأسرة مثل الميراث، وفى العدالة الجنائية، وفى الحياة العامة والمجال السياسي.

إن هذا التيار الإسلامي المتشدد بشكل عام لا يتواكب مع قيم المجتمع المدني، والرؤية الغربية للحضارة، والنظام السياسي، كما أن إنشاء منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية والضواحي، يشكّل بنية أساسية يمكن أن تؤدي إلى نشر الوعي السياسي، وإلى صنع قيادات معتدلة تؤمن بالحداثة، وكذلك يجب دعم الفئات التي تبدو أكثر توافقًا مع المجتمع المدني الحديث. فمثلاً هناك مدارس قانونية إسلامية لديها القابلية للتعديل بحيث تتماشى مع نظرتنا للعدالة وحقوق الإنسان أكثر من الآخرين».[٢]

على هذا الأساس الذي بيّنه تقرير راند بشفافية ووضوح تام، سنستعرض مبادرة وزارة الخارجية الأمريكية في العالم العربي الرامية لنشر الحداثة والقيم الديمقراطية، والتي أوضحت مؤسسة راند -شديدة القرب من دائرة صنع القرار الأمريكي- أنها لمواجهة الإسلام والتيارات الدينية في المنطقة.

وسوف نقوم بعرض نماذج لبعض المشروعات التي تنفذها في الدول العربية ودول الخليج باستثناء السعودية التي سنخصص لها حديثًا مفردًا في الفصل الثالث.

---

(١) مشروعات مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية- وزارة الخارجية الأمريكية: الموقع الإلكتروني للمبادرة: http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_10.html .

(٢) شاريل بينارد: الإسلام الديمقراطي المدني (الشركاء والمصادر والاستراتيجيات)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠، وص٥٦، وص ٧٦-٧٧، وص ٩١-٩٢.

طبيعة عمل مبادرة الشرق الأوسط في العالم العربي:

توضح وثائق المبادرة أن «مكتب مبادرة الشـــراكة الأمريكية الشـــرق أوسطية يعمل في دائرة شـــئون الشرق الأدنى التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية على دعم الجهود المبذولة في زيادة المشاركة السياسية، وتعزيز دور المجتمع المدني، وتمكين المرأة في الشرق الأوسط وشـــمال إفريقيا؛ حيث يعمـــل مكتب المبادرة على التعاون مـــع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والحكومات لتحقيق هذه الأهداف».

وانطلاقًا من هذا الهدف الذي بينت مؤسســـة راند أنه يأتي في إطار مواجهة الإسلام والتيارات الدينية في العالم الإسلامي، وفرض النموذج الليبرالي الأمريكي وقيمه المدنية؛ كي تزاحم الإســـلام وأحكامه وقيمه في المنطقة العربية والإسلامية، تقول وثائق المبادرة: إنهـــا تقوم بتوجيه من المكتب الرئيس فـــي وزارة الخارجية الأمريكية، ومن خلال العمل مع المكاتب الإقليمية في أبوظبي وتونس- بتمويل برامج تســـاعد على ما وصفته المبادرة بوضع لبنات الإصلاح الديمقراطي في أماكنها الصحيحة.

وقد تمكنت المبادرة خلال ســـبعة أعوام من تخصيص أكثر من ٥٣٠ مليون دولار لأكثر من ٦٠٠ برنامج في١٧ بلدًا.

ويشكّل تمويل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية إضافة للمساعدات الاقتصادية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة سنويًا لبعض بلدان المنطقة العربية.

المكاتب الإقليمية:

وســـعيًا لما وصفته المبادرة بالترويج لأهداف الإصلاح الديمقراطي العربية في المنطقة بصورة أفضل عن طريق العمل المباشـــر مع الشركاء المحليين على الأرض، قامت مبادرة الشراكة الشـــرق أوسطية بفتح مكتبين إقليميين في صيف عام ٢٠٠٤م: أحدهما المكتب الإقليمـــي في أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة ليغطي البلدان الســـبعة في منطقة شـــبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الأردن، والمكتب الثاني في تونس لتغطية بلدان شمال إفريقيا، إضافة إلى لبنان و«الكيان الصهيوني» والأراضي الفلسطينية.

كما توضح وثائق المبادرة أنه لما كانت مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية مبادرة سياســـية أمريكية، فإن المكاتب الإقليمية تشكّل حلقة ارتباط بين المكتب المركزي لمبادرة الشـــراكة الأمريكية الشرق أوســـطية في واشنطن والســـفارات الأمريكية الموجودة في

المنطقة، إضافة للعمل مباشـــرة مع شركاء المبادرة والمشـــاركين في البرامج والناشطين الآخرين في مجالات الإصلاح والمجتمع المدني ونشر القيم الليبرالية.

المكتب الإقليمي في أبوظبي:

تحتضن السفارة الأمريكية في أبو ظبي مقر المكتب الإقليمي الذي يدير برنامج مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في البحرين والأردن والكويت وعُمان وقطر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

ويعمـــل في المكتب الإقليمي في أبو ظبي ســـبعة موظفين: منهـــم موظفون في وزارة الخارجية، وموظفون يعملون محليًا ممن لديهم خبرة في برامج الإصلاحات الديمقراطية، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، والدبلوماسية العامة، وإدارة المنح المالية.

وتوضح وثائق مكتب أبو ظبي أن المكتب الإقليمي في أبوظبي يعمل إضافة إلى تنســـيق برنامج المنح المحلية مع ســـفارات المنطقة، على تنظيـــم مؤتمرات (مثل منتدى المرأة في العمل، ومؤتمر خريجي ميبي للقادة الشـــباب)، وتســـهيل البرامـــج التدريبية والتبادلية (مثل برنامج الزمالة للقادة والديمقراطية، وبرنامج التدريب على العمل للنساء الشابات العرب).

١- مشـروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة البحرين:

أ- معاونة جمعية حقوق الإنسان في البحرين:

تقـــدم وزارة الخارجيـــة الأمريكية دعمها إلـــى جمعية حقوق الإنســـان في البحرين (BHRS)، والتـــي دأبت على إصدار تقرير ســـنوي حول حقوق الإنســـان في البحرين؛ حيث قامت الجمعية بعدد من الأبحاث، ثم جمعت نتائج تلك الأبحاث ونشـــرها كتقرير، مستخدمة مصادر تمويل أخرى.

وتوضح وثائق الخارجية الأمريكية المرتبطة بهذا المشـــروع أن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية تهدف من دعمها هذا إلى تمكين جمعية حقوق الإنسان البحرينية من تحويل تقريرها الســـنوي إلى آلية فعّالة من أجل تحقيق تأثير أكثر أهمية بالنســـبة للرأي العام، وسياســـة الحكومة والإجراءات التشـــريعية، خاصة أنه يقيس أوضاع حقوق الإنسان، وما وصف بحقوق الشـــيعة داخل البحرين بالمنظار الأمريكي الليبرالي لحقوق الإنسان، والذي

له موقف واحد من الضوابط الشرعية الضابطة والمنظمة لتحركات المجتمع المسلم.

وتوضح بيانات الدعم الأمريكي أنه من خلال دعم الخارجية الأمريكية تمكنت الجمعية البحرينية من طباعة ١٠٠٠ نسخة من التقرير، وعقدت مؤتمرًا صحفيًا، وكذلك أطلقت حملة دعائية من خلال اللوحات الإعلانية لتوعية الرأي العام بمبادئ حقوق الإنسان الليبرالية.

وقد أوضحت بيانات المشروع أن النتائج الأساسية والتوصيات التشريعية قد قدمت إلى لجنة برلمانية بهدف مراعاتها أثناء سن التشريعات والقوانين، كما قدمت النتائج الأساسية والتوصيات السياسية إلى الوزراء وموظفي الوزارة الكبار لمراعاتها أثناء صنع السياسات واتخاذ القرارات السياسية؛ ومن ثم عقدت الجمعية اجتماعًا عامًا أخيرًا لاستعراض فعاليات المجتمع المدني واستجابة الحكومة لها في الأشهر التي تلت إصدار التقرير.(١)

ب- معاونة جمعية منتدى شباب البحرين:

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية دعمًا لجمعية منتدى شباب البحرين بهدف تأسيس محطة إذاعية على الإنترنت تعرف باسم «محطة البحرين الإذاعية للشباب على الإنترنت»؛ حيث تقوم جمعية منتدى شباب البحرين بالترويج للنشاط المدني بين الشباب البحريني، ودور النساء في مجتمعاتهن.

وتوضح وثيقة المشروع بالخارجية الأمريكية أنه ومن خلال برنامج تدريبي مدته سبعة أسابيع حول البث على الإنترنت، لعشرين طالبًا بحرينيًا متخصصًا في الصحافة في جامعة البحرين، وبتمويل من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية؛ حيث تسعى الخارجية الأمريكية من خلال هذا البرنامج إلى ما وصفته بزيادة مستويات النشاط المدني الشبابي وفق الرؤية الأمريكية للمدنية والليبرالية، والمشاركة المدنية في قضايا مختارة تحددها الخارجية الأمريكية. وسوف يتم الترويج للمحطة الإذاعية من خلال مؤتمر صحفي عام، ومجتمعات الإنترنت في البحرين.(٢)

وهكذا يتم صناعة جيل من الصحفيين العرب منذ نعومة أظفارهم الصحفية على

---

(١) برنامج معاونة وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية حقوق الإنسان في البحرين:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___.html

(٢) برنامج معاونة وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية منتدى شباب البحرين:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_4.html

المبادئ الأمريكية الليبرالية.

جـ - معاونة مركز سمارت للتطوير الشخصي:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمًا لمركز بحريني يعرف بمركز سمارت للتطوير الشخصي، وذلك بهدف ما وصفته الخارجية الأمريكية بالتأثير في الوعي والرأي العام البحريني عن طريق رسائل الفيديو؛ حيث ستنظم الخارجية الأمريكية ومن خلال مركز سمارت للتطوير الشخصي مجموعة من «ورش عمل بيرفوت» تلك التقنية التي تسعى إلى توفير القدرة للمجموعات المشاركة على نقل الرسائل إلى العامة من خلال رسائل فيديو «إعلانات الخدمة العامة» ذات الجودة العالية، والتي يمكن بثّها من خلال التلفاز والإنترنت والهواتف الخلوية.

وتوضح وثيقة المشروع بالخارجية الأمريكية أنه سيشارك في هذا المشروع أربعة عشر ممثلاً عن سبع مؤسسات مجتمع مدني مختارة في البحرين (يعمل كل منهم في مجالات القضايا ذات العلاقة بالمجتمع المدني والتنمية الديمقراطية) في ورشة عمل تدريبية شاملة مدتها ثلاثة أسابيع في البحرين. ستقوم كل مؤسسة مجتمع مدني مشاركة بإنتاج ونشر فيديو (إعلانات الخدمة العامة) تتناول إحدى القضايا المدنية التي تهم المؤسسة. وفي غضون ذلك، سيحصل ممثلو مركز سمارت على المهارات والمعدات التي يمكنهم تطبيقها لدعم صناعة رسائل الخدمة العامة من قبل المجتمع المدني المحلي، وسيقدمون التدريب إلى طلاب مركز سمارت بعد ورشة العمل.(١)

وبالتالي فإن الخارجية الأمريكية تسعى إلى الترويج لنشر القيم الليبرالية الأمريكية على أوسع نطاق في المجتمع البحريني، من خلال إتاحة الفرصة للإبداع المحلي.

٢- مشروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة الأردن:

أ- دعم المركز الأردني للدراسات الاستراتيجية:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها للمركز الأردني للدراسات الاستراتيجية من أجل دراسة موقف الجماهير تجاه البرلمان والانتخابات- وذلك في إطار استعداد الأردن لعقد انتخابات برلمانية؛ حيث قام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز سمارت للتطوير الشخصي بالبحرين:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_4.html .

(CSS) بتنفيذ استطلاعين للرأي العام (أحدهما للشعب، والآخر للبرلمان) وذلك من أجل استطلاع آراءهم حول البرلمان؛ وتحديد القضايا الوطنية التي تستأثر بأكثر اهتمام لدى الناخبين؛ وتحديد المقررات الأساسية في قرارات التصويت في الانتخابات البرلمانية القادمة. وقد شارك في هذا الاستطلاع مائة من الطلبة من الجامعة الأردنية الذين تم تدريبهم في عمليات الاقتراع.(١)

ب- مشروع دعم مركز إرشاد وتوعية العائلة بالأردن:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها في هذا المشروع لمركز إرشاد وتوعية العائلة في الزرقاء بالأردن، ومن خلال هذا المشروع أقام المركز ورش عمل، تقول وثيقة المشروع: «إنه تم فيها تثقيف المرأة بالديمقراطية والليبرالية والتعريف بالمجتمع المدني. وبينت أوراق المشروع أن هذا المركز قد وجّه عنايته لقادة المجتمع النسوي في الزرقاء، ودربهن للقيام بحملة عرفت بـ «من منزل إلى منزل»، وذلك من أجل ما وصفته بحثّ المقترعين على الإدلاء بأصواتهم الانتخابية، مستهدفين في حملتهم مشاركة المرأة في مجتمعهم بالانتخابات».

وقد بينت الخارجية الأمريكية أن المشروع قد بدأ بخبير دولي مقره في الأردن تولى دورات تدريب المدربين لكوادر مركز توجيه الأسرة (FGC)، وتولى المتدربون تدريب أعضاء مراكز النسوة الأخرى المرتبطة بمركز توجيه الأسرة في البلديات الثماني لمحافظة الزرقاء. كل امرأة من أولئك النسوة اضطلعت بجهد ميداني في محيطها مستخدمة المعلومات الأساسية التي ضمنتها كتيب أعده مركز توجيه الأسرة.(٢)

وعلى ذلك يتم فتح قنوات الاتصالات المتعددة، وعلى مراحل بالنسوة داخل أعماق المجتمع الأردني، وتدريبهن على يد الخبراء الأمريكان على قيم الليبرالية الأمريكية المتحررة، ومن ثم برمجة النسوة الأردنيات بحسب مراد المانح الأمريكي، هذا فضلاً عما يتحقق للخارجية الأمريكية من دراسة المرأة الأردنية بصورة واقعية واقتراب أكثر عمقًا.

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية المركز الأردني للدراسات الاستراتيجية:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___2.html

(٢) مشروع دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز إرشاد وتوعية العائلة بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___2.html

جـ - دعم مركز حماية حرية الصحفيين بالأردن:

تقدم الخارجية في مشـــروعها هذا دعمها إلى مركز حماية حرية الصحفيين بالأردن (CDFJ)، وذلـــك بهدف تقوية ما وصفته الخارجية الأمريكية بفاعلية الشـــباب، وتعزيز الديمقراطية من خلال وســـائل الإعلام - في محاولة لتمكين كوادر من قادة الشـــباب للمشاركة على نحو فعال، والاستفادة من وسائل الإعلام من أجل النشاط المدني وتعزيز الديمقراطية.

وفي هذا المشـــروع يقوم مركز حماية حرية الصحافيين (CDFJ) على تدريب ٦٠ شابًا من نخبة الشـــباب الأردني، من ٢٠ مركزًا من مراكز الشـــباب مـــن الأردن، على المبادئ الديمقراطية، وخاصة دور وســـائل الإعلام المستقلة في الدولة الديمقراطية. وبالإضافة إلى التدريب والتعليم، سيتم إرشـــاد الشباب من خلال فرص التدريب العملي للمشاركة فـــي قضايا تتعلق بالديمقراطية والقضايا ذات الصلة بالشـــباب عـــن طريق المدونات، وكتابة الـــرأي والمقابلات الإذاعية، وتقديم العروض للمجتمـــع المدني الليبرالي والعمل التطوعي.(١)

وهكذا يتم تنشـــئة الشـــباب على القيم الليبرالية والمدنية الأمريكية البعيدة تمامًا عن أية أبعاد عقدية تمثل المرجعية الأصلية للشـــاب المسلم في أية دولة عربية. بل إن هدف الأمريكان أن يكون هذا الشـــاب المتشبع بالقيم الليبرالية الأمريكية حائط صد قبالة أية مطالب بسيادة الشريعة والقيم الدينية في المجتمعات العربية.

د- دعم مركز موسى الساكت الثقافي:

تقـــدم الخارجية الأمريكية في هذا المشـــروع دعمًا لمركز موســـى الســـاكت الثقافي بالأردن(MSCC)؛ حيث توضح أوراق المشـــروع أنه نظرًا للدور الملحوظ لنشاط وفاعلية الطلاب من خلال مجالس الطلبة في المدارس، ســـيقوم مركز موســـى الساكت الثقافي (MSCC) بتقييم دور وأنشـــطة مجالس الطلبة في مدينة الســـلط؛ ووضع استراتيجية لرفع مستوى الأداء، وتوســـيع دور مجالس الطلاب في المدرستين النموذجيتين؛ وتنظيم مسابقات ودورات دراسية حول القيادة، ووضع ميثاق المجلس وتنظيم الحملات؛ وإعداد حزم المواد والموارد والمعلومات التي تُبنَى على النتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم نموذج

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز حماية حرية الصحفيين بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

للممارسات الجيدة وتعميمها على المدارس المتبقية والتي يبلغ عددها ١٦ مدرسة.(١)

يلاحظ أن وزارة الخارجية الأمريكية تركز على الأجيال الجديدة من الطلبة والشباب والفتيات، فهم بالنسبة لها أرض خصبة، تسعى إلى صناعة كوادر المستقبل من خلالهم لتنشئهم على قيمها الليبرالية، وفي ظل تغييب قوى التوازن العقدية، والتي تكشف ما بهذه القيم الليبرالية من مفاسد، وأثرها على الهوية الإسلامية يزداد تعمق النشء العربي في القيم التغريبية.

هـ - دعم مركز الأردن الجديد للأبحاث:

تهتم الخارجية الأمريكية بمركز الأردن الجديد للأبحاث؛ حيث تدعم له عددًا من المشروعات المدنية، فنجدها تدعم مشروع تمكين الناشطين الشباب في المجتمع المدني الأردني: حيث يقوم مركز الأردن الجديد للأبحاث بتزويد مجموعة مختارة من ٨٠ شابًا وشابة أعضاء في المنظمات غير الحكومية بالمعرفة والمهارات الضرورية للانخراط بصورة حيوية في مؤسساتهم، ولتقدير ما وصفه المشروع بدور المجتمع المدني بصورة أفضل في النظام الديمقراطي ودورهم فيه.

وقد أوضحت أوراق المشروع أنه سيشارك الأعضاء في ورشات عمل تثقيف مدني، والبحث في القوانين الحالية المتعلقة بالشباب، والتي تحتاج إلى الإصلاح بحسب وجهة النظر المدنية، ومناقشة نتائجهم مع القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني.

كما توضح أوراق المشروع أن المشاركين سيعملون بعد ذلك على تطوير خطة دفاع لعام واحد حول بعض قوانين السياسة العامة، والتي يرون أنها تشكل مصدر الاهتمام الأكبر لدى الشباب الأردني.

وأخيرًا، سيقوم المشاركون بعقد جلسات لطلاب المدارس والجامعات لتشجيعهم على أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع المدني.

كما أن هناك مشروعًا آخر تدعمه الخارجية الأمريكية أيضًا بمركز الأردن الجديد، وهو مشروع شراكة القطاع الخاص من أجل المشاركة المدنية.

وتوضح أوراق هذا المشروع أن مركز الأردن الجديد للدراسات، سوف يعطي ومن خلال منتدى الأردن للتنمية الاقتصادية (JFED) دروسًا لمنظمات المجتمع المدني من أجل

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز موسى الساكت الثقافي بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

تمكينها بشكل أكثر فاعلية من الحصول على شراكاتٍ مع القطاع الخاص، وسوف تقوم بتوسيع التأييد الذي يقدمه القطاع الخاص لمشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني.

وتوضح أوراق المشروع أن ٢٥ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني سوف تتلقى تدريبات ومواد إرشادية حول كيفية إجراء شراكات مع القطاع الخاص.(١)

فالخارجية الأمريكية تحرص بكل قوة على نشر القيم المدنية في كافة القطاعات العربية، ولا تبخل بأي دعم مالي أو تدريبي لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

ر- دعم مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمًا إلى مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية (مركز وي) في الأردن تحت شعار «نحو مجتمع مدني أقوى»؛ حيث تبين أوراق المشروع أن المركز سيقوم بتعزيز وعي مؤسسات المجتمع المدني الأردنية بمفهوم التطوع المدني باعتباره يمثل حجر الزاوية الأساسي للمؤسسة المدنية الفعالة. وسيتضمن المشروع ورشة عمل لتدريب ٢٤ من قادة اثنتي عشر مؤسسة مجتمع مدني رئيسة على كيفية إيجاد فرص تطوع للشباب ضمن مؤسساتهم؛ وعلى الاستخدام الأمثل للمتطوعين، وتحديد دور ومسئوليات المتطوعين. كما سيمكن المشروع المؤسسات المستهدفة من تطوير خطط عمل وهياكل تنظيمية من أجل المشاركة الفعالة كجزء من استراتيجيتها ومهمتها الرئيسة.(٢)

ز- دعم المركز الأردني لدراسات التربية المدنية:

تقوم الخارجية الأمريكية بدعم المركز الأردني لدراسات التربية المدنية بهدف إعداد الشباب الأردني؛ ليكونوا مواطنين فاعلين ومشاركين في الحياة المدنية وفي نظام الحكم الديمقراطي، وتوضح أوراق المشروع أنه في هذا الصدد سيقوم المركز الأردني لدراسات التربية المدنية بعقد برنامج لما لا يقل عن ستمائة طالب أردني ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٢-١٦ سنة (الصفوف ٦ - ١٠) في إقليم الجنوب الأردني. ومن خلال هذا البرنامج، سيقوم ٢٠ مدرسًا من ٢٠ مدرسة بالتدرب على كيفية تقديم حزمة تعليم ونشاطات التربية المدنية المسمى «مشروع المواطن»؛ حيث سيتم

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمشروعات مركز الأردن الجديد للأبحاث:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

تدريب الطلاب في الصفوف على فعاليات النشاط المدني، وبالإضافة إلى العشرين مدرسًا، سيسهم المركز وبالتعاون مع الخارجية الأمريكية في «مشروع المواطن» عن طريق جمع وتقديم دليل بأفضل الممارسات التعليمية للمدارس المشاركة ووزارة التربية والتعليم.(١)

ك- دعم المؤسسة العربية لتطوير المواطنة:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمًا إلى المؤسسة العربية لتطوير المواطنة بالأردن من خلال مشروع عرف باسم «الاستخدام الفعال للإعلام من قبل منظمات المجتمع المدني» تقول وثائق المشروع الأمريكي: «تلقت المؤسسة العربية لتطوير المواطنة (AFDC) منحة مالية من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) لتنفيذ مشروع، من شأنه مساعدة منظمات المجتمع المدني الأردنية (CSOs)، على الاستخدام الفعّال لوسائل الإعلام، لتشييد تأييد شعبي للبرامج التي يروجونها. إن المؤسسة العربية لتطوير المواطنية، بالاشتراك مع مركز صوت الإعلام في عمان، سوف تتعاقد مع مختصين في حقل الإعلام؛ لإجراء أبحاث وتحليلات، حول طبيعة العوامل، في تعاملات منظمات المجتمع المدني الأردنية مع وسائل الإعلام، والعوامل التي تؤثر على تغطية نشاطات منظمات المجتمع المدني، والتحديات ونقاط الضعف، والفرص المتاحة في التعامل بينهما.

وعلى أساس تلك الأبحاث، فسوف ينتج المختصون دليلاً فنيًا احترافيًا، لمنظمات المجتمع المدني، حول كيفية إخراج برامج موجهة للإعلام، وأفضل الطرائق للتعامل مع الإعلام، من أجل صناعة تأييد عام لنشاطاتها. سوف تُنشر وتُوزع المؤسسة العربية لتطوير المواطنة الدليل، كما ستعقد ورشتي عمل لما لا يقل عن ٤٠ ناشطًا من بين ٢٠ منظمة مجتمع مدني أردنية، حول كيفية الاستفادة من وسائل الإعلام.(٢)

المدقق في مشروعات الخارجية الأمريكية يرى أنها تسعى لاستثمار كافة وسائل الاتصال المتاحة، سواء في التعليم، أو الإعلام أو الملتقيات التدريبية والفعاليات المجتمعية، وكل ذلك تحت إشراف مراكز بحثية توثق وتصوب مسار عملية نشر القيم الليبرالية والمدنية الأمريكية في المجتمعات العربية.

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الأردني لدراسات التربية المدنية:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمؤسسة العربية لتطوير المواطنة بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

ل- دعم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان:

تقوم الخارجية بدعم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) من خلال مشروع يعرف بـ«الدعوة إلى قانون حرية الحصول على المعلومات»، وفي ضوء هذا المشروع تلقى مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS)، منحة من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، لعقد دورات تدريبية للصحفيين وقادة المجتمع المدني، من أجل بحث القيود القائمة في قانون حرية الحصول على المعلومات، وسوف ينشئ هذا المركز لجنتين تضمان صحفيين وخبراء قانونيين وقادة مجتمع مدني؛ أحدهما لوضع تعديلات على القانون، والآخر لبلورة وتنفيذ خطة عمل لدعم المشروع الأمريكي.(١)

٣- مشروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة الكويت:

أ- دعم مركز نشاطات لوثان للشباب (LOYAC):

تقدم الخارجية الأمريكية دعمًا لمركز كويتي يعرف باسم مركز نشاطات لوثان للشباب (LOYAC)؛ حيث عهد إلى المركز تنظيم برنامج تدريب صيفي ودورة نشاطات للشباب الكويتي. بحيث تم تجميع عدد من الشباب الكويتي للعمل معًا حول القضايا المهمة للمجتمع المدني، ولمشاركة المجتمع المدني في الكويت.

وقد هدف البرنامج بحسب أوراقه إلى تشجيع النشاط السياسي، والمشاركة في خدمة المجتمع المدني في الكويت.(٢)

ب- مشروع مسح للمرأة الكويتية:

عمدت الخارجية الأمريكية إلى إجراء مسح شامل عن المرأة الكويتية؛ حيث توضح أوراق المشروع أن الأهداف المعلنة لهذا المشروع هو «معرفة آراء المواطنين الكويتيين فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة».

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالأردن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز نشاطات لوثان للشباب بالكويت:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___3.html

وتقول أوراق المشـــروع: إن المشروع نفّذ مسحًا نوعيًا لقياس مدى تأييد ممارسة المرأة للحقوق السياســية الكاملة. واستُخدمت النتائج لتحديد القضايا التي تحتاج إلى عناية، ومســاعدة المرأة في ترشيح نفسها لشــغل المناصب عن طريق بناء برامج هادفة وتقديم النصيحة الأمريكية إلى المشــاركات الكويتيات عن توقعات المجتمع نحو مطالبهن عندما يتولين مراكز القيادة في العمل السياسي الكويتي.(١)

ب- دعم جمعية الدراسة والتدريب لتنمية القدرات القيادية:

تقدم الخارجيــة الأمريكية دعمًا إلى جمعية الدراســة والتدريب لتنمية القدرات القياديــة من أجل تدريــب المرأة الكويتية على القيــادة المدنية؛ حيث تطور جمعية الدراسة والتدريب لتنمية القدرات القيادية الإمكانات القيادية الشخصية لدى النساء في المواقع المهنية والمدنية.وتوضح أوراق المشــروع أن المشروع يدرب النساء من أجل تولي الأدوار القيادية في الجامعة، والحياة المهنية والمدنية. وهناك سلسلة من ســتة برامج تدريبية، بالإضافة إلى نشر مجموعة من المواد التدريبية، سوف تنتهي بحفل يتم الإعلان عنه لإطلاق شبكة جديدة من القيادات النسائية الكويتية.(٢)

وهكــذا تلعب الخارجية الأمريكية على وتر المرأة الكويتية وتصديرها إلى مواضع صنع القرار، ولا يمكن اســتيعاب مثل هذه المشاريع بمنأى عن تغريب المرأة في ظل الطروحات النسوية العولمية.

٤- مشــروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشــرق أوســطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في سلطنة عمان:

أ- دعم اتحاد الصحفيين العمانيين:

تقدم الخارجيــة الأمريكية دعمًا إلــى مركز التدريب الإعلامــي لاتحاد الصحفيين العُمانيين؛ حيث أســس اتحاد الصحفيين العُمانيين مركــزًا تدريبيًا يقوم فيه خبراء في التدريب والمواد بتعليم الصحفيين -على نطاق واسع- المهارات والمفاهيم المطلوبة لإنجاز

---

(١) مشروع وزارة الخارجية الأمريكية المسحي عن المرأة الكويتية:

http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___3.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية الدراسة والتدريب لتنمية القدرات القيادية بالكويت:

http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_7.html

الدور الصحفي المستقل في مجتمع مدني ديمقراطي. وأنتج المشروع نماذج تدريب حول المعايير المهنية للصحفيين، وتحسين تغطية القضايا المحلية الرئيسة لنمو الديمقراطية في عُمان، وتعزيز دور اتحاد الصحفيين العُمانيين كمنظمة غير حكومية ملتزمة بتقدم حرية الصحافة، وتقديم التقارير المهنية المستقلة.(١)

وهنا ثغرة مهمة ينبغي تنبيه كافة النقابات الصحفية عليها، وهي محاولة تسلل الخارجية الأمريكية من باب دعم المجهودات الناجحة للنقابات الصحفية، وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر مستقبلاً على استقلالية قلم الصحفي العربي.

ب- دعم مركز الاستشارات والتدريب الإماراتي الأمريكي:

تقوم الخارجية الأمريكية بتنفيذ مشروع تدريب مدني على الأراضي العمانية من خلال دعمها لمركز الاستشارات والتدريب الإماراتي الأمريكي المنفذ للمشروع، وذلك بهدف ما وصفته الخارجية الأمريكية بتعزيز نقابات أقوى من خلال الانتخابات؛ حيث عقد مركز الاستشارات والتدريب الإماراتي الأمريكي ورشتي عمل لأعضاء اللجنة التمثيلية الرئيسة العُمانية: ركزت ورشة العمل الأولى على تنظيم وتنفيذ انتخابات الهيئة الوطنية للجنة التمثيلية الرئيسة العُمانية. أما ورشة العمل الثانية فدرَست وظيفة ودور النقابات في المجتمع المدني. وأنتج المشروع أدلة لدعم أنشطة قادة وأعضاء اللجنة التمثيلية الرئيسة العُمانية.(٢)

٥- مشروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة قطر:

أ- دعم مؤسسة قطر للخدمات الإعلامية:

تنفذ الخارجية الأمريكية مشروع تدريب وتطوير النساء القطريات في مجال الإعلام؛ وذلك من خلال دعمها لمؤسسة قطر للخدمات الإعلامية؛ حيث ستقوم مؤسسة قطر للخدمات الإعلامية بتدريب مختصات إعلاميات قطريات بهدف ما وصفته الخارجية الأمريكية بتحسين قدراتهن وتوسيع مشاركتهن في صناعة الإعلام. وبينت أوراق المشروع

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لاتحاد الصحفيين العُمانيين:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___4.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز الاستشارات والتدريب الإماراتي الأمريكي من أجل أنشطة تدريبية وبحثية بسلطنة عمان: http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___4.html

أنه سيحضر ما بين ١٥٠ -٢٠٠ مشاركة (صحافيات، محررات، مدربات، مختصات إعلاميات وناشطات) سلسلة من ورش العمل حول الآراء المجتمعية والتقليدية والدينية المتعلقة بالنساء في الصحافة، ودور الإعلام القطري في دعم وتقدم مشاركة المرأة.

وستقوم مؤسسة قطر للخدمات الإعلامية بصياغة وتقديم «خطة عمل» إلى مجلس الشورى، والحكومة ووكالات الأنباء، مطالبة بخطوات محددة لتعزيز مشاركة المرأة في صناعة الإعلام. وبالإضافة إلى تطوير دعم عام أقوى لمشاركة المرأة، سيتم إنشاء أول جمعية للصحافيين القطريين لتعزيز ما وصفته الخارجية الأمريكية بدور النساء القطريات في العملية الديمقراطية من خلال تطوير استراتيجيات لإزالة العوائق التي تقف في وجه مشاركتهن.(١)

ب- دعم المركز الثقافي للطفولة:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها للمركز الثقافي للطفولة بقطر بغرض إنشاء مجالس نواب للطلبة في المدارس القطرية؛ حيث سيقيم المركز الثقافي للطفولة ١٠ مجالس نواب للطلبة، ويدربهم على العمل النيابي، كما سيتم تدريب الأساتذة والطلبة على تعليم مبادئ المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وسوف يدربون أيضًا كادرًا من عشرين طالبًا قطريًا جامعيًا، للعمل مع الطلبة البرلمانيين. وسوف يتلقى المركز الثقافي للطفولة المساعدة من منظمة أردنية، نفّذت بنجاح برنامجًا مماثلاً في الأردن، بتمويل من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية.(٢)

جـ- دعم مركز موزة المالكي للتدريب والاستشارات:

تقوم الخارجية الأمريكية بدعم مركز موزة المالكي للتدريب والاستشارات، وذلك من أجل تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع القطري؛ حيث سيقوم مركز موزة المالكي للتدريب والاستشارات -وفقًا لأوراق المشروع- بتعليم ٤٠ امرأة جامعية قطرية حول القيم الديمقراطية الليبرالية، وأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وذلك من خلال دورة تدريبية مدتها أربعة أسابيع.(٣)

---

(١) مشروع دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية للإعلاميات القطريات من خلال مؤسسة قطر للخدمات الإعلامية http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الثقافي للطفولة بقطر
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html

(٣) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز موزة المالكي للتدريب والاستشارات بقطر
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html

د- دعم المركز الثقافي العربي للتدريب والاستشارات:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها إلى المركز الثقافي العربي للتدريب والاستشارات بقطر، بهدف ما وصفته الخارجية الأمريكية بتفعيل دور المرأة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق سيادة القانون؛ حيث يسعى المركز الثقافي العربي للتدريب والاستشارات إلى تعليم المرأة القطرية المبادئ الجوهرية للديمقراطية والليبرالية والمجتمع المدني، وزيادة وعيها بحقوقها الأساسية، وتحفيزها للحصول على حقوقها، وجعلها تشارك في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعليمها كيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الحياة، وتمكينها من محاربة الفساد السياسي والاجتماعي.

وتبين أوراق المشروع أن المركز سوف يقوم بتدريب مجموعة تتكون من ٣٠ امرأة قطرية تم اختيارهن من الطالبات والقيادات المهنية، وذلك خلال فترة تمتد إلى ستة أشهر، ليصبحن ناشطات في المجتمع المدني القطري حول واحد أو أكثر من مجالات القضايا المذكورة سابقًا.(١)

٦- مشروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

أ- كلية دبي للبنات:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها إلى كلية قطر للبنات بهدف إنشاء مجلس طالبات منتخب، وفي ضوء هذا المشروع الممتد دعيت كلية دبي للفتيات ٣-٤ طالبات من كلية ماونت هوليوك، لمدة أسبوع، لتدريب مجلس الطالبات الإماراتي حول كيفية تأسيس منظمة للدفاع. وقد بينت أوراق المشروع أن المستهدف تعليم الطالبات المسلمات كيفية بناء فرق قيادات فعالة على أسس من نماذج العمل الديمقراطي/البرلماني. وأيضًا تعليمهن كيفية الدفاع عن قضاياهن بالنيابة عن الطالبات أمام الإدارة العليا. كما يشمل المشروع التدريب على دور المرأة في المشاركة في المجتمع المدني.(٢)

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الثقافي العربي للتدريب والاستشارات بقطر: http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لكلية دبي للبنات: http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_٧.html

ب- دعم معهد دراسات وتطوير الأنظمة القضائية:

أطلقت الخارجية الأمريكية مبادرة برنامج تحديث القضاء المدني في الخليج العربي، وبموجب هذا البرنامج قام فريقا بحث يضمان ٦ مشاركين من الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى كاليفورنيا لدراسة القرارات البديلة في النزاعات في محاكم كاليفورنيا.(١)

وإذا كانت الأصوات تنادي في الدول العربية بتحكيم الشريعة الإسلامية في كافة مناحي الحياة؛ فإن الخارجية الأمريكية تدرب القانونيين في منطقتنا العربية على تطبيق القرارات البديلة لفض النزاعات كما تطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- مشروعات وبرامج المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في دولة اليمن:

أ- دعم مركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها إلى مركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان باليمن من أجل ما وصفته أوراق المشروع ببناء القدرات للمنتدي الموازي للمجتمع المدني الإماراتي؛ حيث توضح الخارجية الأمريكية أن هذا المشروع قام مركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان من خلاله بنسخ وتوزيع ٥٠٠ نسخة من كتاب تضمن نتائج الاجتماعات بين قادة المجتمع المدني في الإمارات واليمن، بما في ذلك المواضيع الجوهرية التي نُوقشت في الاجتماعات والنتائج الملموسة. كما تم إنشاء موقع إلكتروني يتضمن الوثائق والمواد المتعلقة بدور المجتمع المدني في عملية المنتدى الحقوقي المدعوم أمريكيًا.(٢)

ب- مشروع تدريب قضاة ومحاميي المستقبل على الديمقراطية وحقوق الإنسان:

تقوم الخارجية الأمريكية في اليمن بتنفيذ مشروع شديد الحساسية يتمثل في تدريب قضاة ومحاميي المستقبل على الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وذلك حتى يمكن للديمقراطية أن تعمل وفق ما يراد منها- بحسب تعبير الخارجية الأمريكية- وقد قدم هذا المشروع التدريبي التعليمات للقضاة والمحامين لتبيان ما وصفته أوراق المشروع بالقواعد التي يتوجب أن يتمسك بها القضاة والمحامون اليمنيون في المستقبل في الإطار

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمعهد دراسات وتطوير الأنظمة القضائية بدولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___7.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان باليمن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___8.html

المدني الديمقراطي، واحترامها للحقوق الإنسانية العالمية. وقد اعتمد المشروع على إجراء مجموعة من ورش العمل التدريبية المبنية على التفاعل والتي شملت محاكمات صورية لمحامي المستقبل الذين يدرسون في كلية الشريعة والقانون، ولقضاة المستقبل الذين يدرسون في مؤسسة القضاء العليا. وقد جمعت مواد التدريب المعدة من قبل الخارجية الأمريكية في كُتيّب ليكون مرجعًا للمشتركين من الطلبة في المستقبل، ولكي يستخدمها الأساتذة في المستقبل في تعليم الصفوف اللاحقة من الطلاب.(١)

وهكذا تنفذ الخارجية الأمريكية إلى قلب السلطة القضائية في اليمن، وتحاول تشكيل وعيهم وفق الطرح الأمريكي، وهم في أولى خطاهم القضائية.

جـ- المركز اليمني لاستطلاعات الرأي:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها إلى المركز اليمني لاستطلاعات رأي المنظمات، بهدف بناء قدرات مجموعة مختارة من المنظمات غير الحكومية الملتزمة بتعزيز المدنية وحقوق الإنسان في المجتمع اليمني؛ وذلك للعمل بصورة تعاونية في تطبيق خبراتها المكتسبة حديثًا في حملة ائتلافية للدعم تهدف إلى تحويل الوعي العام حول قضية محددة إلى دور دفاع للضغط على الحكومة لتطبيق الإصلاحات.

ومن خلال ورش العمل التي يديرها خبراء دوليون، واستطلاع رأي علمي يجريه المركز اليمني لاستطلاعات الرأي لتقييم الوعي العام بحقوق الإنسان، ستقوم المنظمات غير الحكومية المشاركة بإجراء حملة إعلامية واسعة النطاق حول إحدى قضايا حقوق الإنسان المهمة، وبالتالي تعزز قدراتها في التأثير على الرأي العام وصناع القرار في تحسين سياسة حقوق الإنسان وفق الطرح الأمريكي للمدنية وحقوق الإنسان.(٢)

د- منتدى المرأة الإعلامي:

تقدم الخارجية الأمريكية دعمها إلى منتدى المرأة الإعلامي باليمن بهدف ما وصفته بتمكين الصحافيات اليمنيات من تولي قضايا حقوق الإنسان؛ حيث اعتبرت الخارجية الأمريكية أن الصحفيات في اليمن يفتقرن إلى المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان

---

(١) برنامج دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية لقضاة ومحامي اليمن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___8.html

(٢) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز اليمني لاستطلاعات الرأي:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html

الأساسية، وإلى المهارات الصحافية لإزالة الانتهاكات لدى وجودها، ومهارات الصعود بحملات ناجحة للحصول على دعم الجمهور والدفاع عن قضاياهن.

ومن خلال منتدى المرأة الإعلامي، يهدف المشروع الأمريكي وبحسب أوراقه إلى رفع الوعي، وتقديم تدريب وتطوير مهارات لدى مجموعة مختارة من ٤٠ صحفية من المحافظات الرئيسة؛ من أجل تمكينهن من طرح انتقادات حقوق الإنسان، والضغط على الحكومة للتحرك من خلال حملات المناصرة.

وتبين أوراق المشروع أن المشاركات سيحضرن ورش عمل حول الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وإعداد تقارير حقوق الإنسان، وحملات المناصرة والإعلام البديل ونشر مقالات حول قضية حقوق إنسان مختارة تحظى بالاهتمام. وسيتم اختيار مجموعة من المشاركات المتبقيات لتشكيل لجنة لتدريب ومناصرة الصحافيات في تغطيتهن لانتهاكات حقوق الإنسان.(١)

وهكذا تكون حقوق الإنسان بمرجعيتها الغربية والديمقراطية الليبرالية والقيم المدنية ذريعة لنفاذ الخارجية الأمريكية إلى قلب المجتمعات الإسلامية، ووصولها إلى كافة أطياف المجتمع من طلبة، شباب، نساء، إعلاميين، قضاة؛ ليكون الصوت الأمريكي الليبرالي حاضرًا باتجاه أية أصوات شرعية تريد أن تضبط مسار المجتمع وفق مراد الله سبحانه وتعالى.

---

(١) برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمنتدى المرأة الإعلامي باليمن
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html

عاشرًا.. الأبحاث الميدانية الممولة

تنتشر في العالم العربي الأبحاث الميدانية التي تضع أجندتها مؤسسات التمويل الدولية، وتنفذها المراكز البحثية في العالم العربي، وهذه الأبحاث تشكل خطورة في جمعها أكبر قـــدر من المعلومات على المجتمعات العربية، وكذلك دراســـة كافة فئات وأطياف المجتمع دراســـات مكثفة، يفهم مـــن خلالها آليات التفكير، ويتنبأ بواســـطتها عن ردود الأفعال، وتعـــرف مناطق القوة والضعف داخل المجتمعات، ويســـتفاد منها في النهاية في رســـم المخططات، وتوجيه المصالح الغربية الوجهة الصحيحة التي بها تتحقق الأهداف.

بدورنا قمنا برصد بعض المشروعات البحثية الميدانية التي تجريها المؤسسات الغربية داخل مجتمعاتنا العربية ومن هذه المشروعات:

١- مشـروع دراسـات ومسـوحات وجمـع بيانـات حـول الأطفـال العامليـن في المشـروعات الصغيرة:(١)

المدة الزمنية: ٢٠٠٢- ٢٠٠٦م.

- الجمعية المصرية للمبادرات المجتمعية والتنمية.
- مركز تقييم الاقتصاد الكلي والمشروعات.
- المجلس القومي للطفولة والأمومة.
- الجمعية المصرية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

الميزانية: ٢,٥ مليون دولار كندي.

المانحون: الوكالة الكندية للتنمية (سيدا).

ملاحظات حول المشروع:

١- الأطفـــال عند الهيئات الغربية هم من دون الثامنة عشـــرة، ونظرًا لإدراك الغرب لأهمية العمالة، والعمل الحرفي، فإن إجراء دراســـات عن هذه الفئة العاملة في المشـــروعات الصغيرة أو العمل الحِرَفي والفني، من شـــأنه تكوين قاعدة بيانات

(١) مشروع دراسات ومسوحات وجمع بيانات حول الأطفال العاملين في المشروعات الصغيرة بمصر: مشروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية، الموقع الالكتروني للوكالة بمصر www.egyptpsu.com.

ورؤية معلوماتية لواقع العمل الحرفي في مصر، ومن ثَم محاولة الاقتراب من الاقتصاد الشعبي وقوته وطبيعته، وقدرته على الثبات في حالة الأزمات الاقتصادية الكبرى.

٢- تكوين رؤية معلوماتية عن العمالة المصرية الصاعدة، وفي ضوئها يتم الاقتراب من قياس قدرات وتخصصات وكفاءات العمالة المصرية، ورسم خريطة لتشعب العمالة المصرية ودرجات تمركزها في المهن المختلفة.

٣- إجراء هذه الدراسات من خلال مراكز ووحدات بحثية محلية، وبمعاونة باحثين محليين، سييسر كثيرًا في آليات جمع المعلومات ودقتها، علاوة على قراءتها من خلال الخبراء المحليين قراءة تتوافق مع ثقافة المجتمع المصري.

٢- مشروع استقصاء عادات الأسر المصرية مع التلفزيون:(١)

الجهة المنفذة:

ميراك للأبحاث التسويقية، وهي مؤسسة إنجليزية مقرها الرئيس في لندن، ولها عدة مكاتب في بعض الدول العربية، وتقوم بهذه الدراسة من خلال باحثين ومشرفين محليين.

وصف المشروع:

هناك نوع آخر من الأبحاث الميدانية التي يطلق عليها «تسويقية»، والتي تقوم بها إحدى مؤسسات الأبحاث التسويقية، والتي تزعم أنها تساعد وسائل الإعلام على معرفة عادات الناس في تعاملهم مع ما يقدمه التلفاز والمواعيد والبرامج التي تناسبهم، وهذه الأبحاث طويلة المدى، وتعتمد على نظام العينة، وفيها يتم اختيار حوالي ٨٥ أسرة من كل محافظة في مصر، وهو مشروع يغطي معظم أنحاء جمهورية مصر العربية، «ونلفت الانتباه في هذا المقام إلى أن القنوات التلفزيونية المصرية عندما تعتزم إجراء أي بحث استقصائي؛ فإنها تتبع الإجراءات القانونية الرسمية، وتعلن عن ذلك في الإعلام، وتكون مدة المقابلة الاستفهامية في حدود الخمس دقائق، وتدور حول جودة البرامج وتقييم الجماهير للأعمال المعروضة والمذاعة، ومقترحاتهم نحو تطويرها، وليست الدراسة المتعمقة لعادات المشاهدين وحياتهم الخاصة»، ويطلق على البحث الإعلامي الذي تجريه

---

(١) مقابلة شخصية للباحث مع بعض الباحثين الذين عملوا في هذا المشروع البحثي.

مؤسسة الأبحاث التسويقية محل الدراسة اسم «بحث مشاهدة التليفزيون».

تعليمات البحث الإعلامي:

توضح تعليمات بحث مشاهدة التليفزيون والموجهة من مؤسسة الأبحاث التسويقية إلى البيوت المصرية -بعد تسليمهم أجندة يدونون فيها الأمور التي ستطلب منهم- ما يلي:

(تم اختيار بيتكم ضمن عينة بحث هدفه دراسة مشاهدة التليفزيون في المنازل المصرية. فتدوينك لمشاهدتك للتليفزيون في الأجندة سيكون له نفع كبير بالنسبة للمسئولين عن إعداد برامج التليفزيون والإعلانات، وذلك حتى يستطيعوا فهم أذواق الناس. المطلوب منك هو أن تقوم بتدوين تفاصيل مشاهدتك للتليفزيون أنت وأفراد أسرتك ابتداءً من يوم الاثنين القادم.

أيضًا هناك مكان بالأجندة لتسجيل مشاهدة التليفزيون بالنسبة لضيوفك.

في هذا البحث نحاول أن نعرف ما الذي تشاهده في التليفزيون، ومتى تشاهد التليفزيون في حياتك العادية، ولذلك رجاء أن تتصرف بصورة طبيعية وتشاهد البرامج التي تشاهدها عادة وفي الأوقات التي أعتدت عليها أنت.

يوجد في الأجندة قائمة بقنوات التليفزيون الثمانية بالإضافة إلى قناة النيل "NILE TV" وقنوات القمر الصناعي المصري أو غيره وقناة الفيديو.

نحن نهتم بكل القنوات كلها، وليس عندنا اهتمام بأحد هذه القنوات تحديدًا.

رجاء تكون الأجندة هذه قريبة من جهاز التليفزيون، كي يتمكن كل من يشاهد التليفزيون من أن يتذكر التدوين فيها، أثناء أو بعد مشاهدته للتليفزيون أو الفيديو مباشرة.

إذا كان عندك جهاز فيديو أتمنى أن تسجل في الأجندة الآتي:

١ - إذا شاهدت أي شيء على الفيديو، وكان مسجلاً من التليفزيون سواء برامج أو أفلام أو مسرحيات أو مسلسلات أو إعلانات، رجاء أن تكتب هذا في الآتي (برامج تليفزيونية مسجلة).

٢- أسماء الشرائط المستأجرة من نوادي الفيديو.

أجندات البحث:

هذه الدراسات تقوم فيها الأسر بالتدوين في أجندات خاصة تسلم للباحث كل أسبوع في فترة قد تمتد لأكثر من عامين: .. **تدون فيها الأسر المعلومات التالية:**

١- يضع المشاهد علامة (صح) في الخانة المناسبة للقناة التي يشاهدها لكل فترة زمنية (خمسة عشر دقيقة) يعمل خلالها جهاز التليفزيون أو الفيديو شريطة أن تكون المشاهدة للتليفزيون أو الفيديو في هذه الفترة الزمنية لا تقل عن ثمانية دقائق، وإذا كانت مدة المشاهدة أقل من ثمانية دقائق لا يكتب شيئًا.

٢- يتم تسجيل أسماء البرامج، الأفلام، الإعلانات، وكل الذي يشاهد على جهاز التليفزيون، وأسماء الشرائط التي يتم تشغيلها على جهاز الفيديو، وإذا تم تغيير القناة أو مشاهدة أكثر من برنامج خلال مدة الخمسة عشر دقيقة، تسجل في الأجندة الأشياء التي تم التفرج عليها أطول وقت.

٣- على نفس السطر؛ حيث تم تسجيل القناة التي تشاهد يتم وضع علامة (صح) في قسم «من يقوم بالمشاهدة» لكل شخص يقوم بالمشاهدة. ويتم تكرار ذلك لكل ربع ساعة يتم فيها مشاهدة التليفزيون أو الفيديو.

٤- الأجندة فيها أربع أعمدة لتسجيل مشاهدة التليفزيون/ الفيديو، فهناك عمود لكل زائر، وذلك لكي يتم تسجيل مشاهدة الضيوف خلال كل ربع ساعة من مشاهدتهم التليفزيون/ الفيديو. وإذا جاء ضيوف مختلفون في كل يوم يتم تسجيل سن الزائر، وتحديد ما إذا كان ذكرًا أو أنثى، وذلك في الخانات المخصصة.

٥- يرجى من المشاهد أن يتفضل بقراءة التعليمات جيدًا كما يرجى أن يقوم هو أو أحد أفراد أسرته بتسجيل المعلومات عن مشاهدة التليفزيون أو الفيديو أثناء أو بعد المشاهدة مباشرة.

٦- في نهاية كل يوم يُرجى من المشاهد أن يراجع كل ما تم كتابته بهذه الأجندة حتى يتم التأكد من أن كل المعلومات قد تم تسجيلها، أيضًا يُرجى التأكد أن كل المعلومات تمت كتابتها في المكان المخصص لها.

٧- في نهاية كل أسبوع يحضر الباحث لاستلام الأجندة التي تم ملأها وإعطاء الأسرة أجندة جديدة.

مصير أجندة البحث:

في نهاية دفتر التدوين (الأجندة) توضح الشركة ما يحدث لهذا الدفتر:

١- كل المعلومات بهذه الأجندة (فيما عدا الأسـماء والعناوين) يتم نقلها إلى جهاز الكمبيوتـر، يقوم الكمبيوتر بعـد ذلك بتصنيف هذه المعلومـات وجدولتها ليتم استخدامها في كتابة التقرير الخاص بالبحث.

٢- نتائج البحث سـتحدد عدد الرجال والنساء والأطفال الذين قاموا بمشاهدة كل برنامج أذاعته كل قناة أثناء كل ربع ساعة من كل يوم في الفترة المحددة للبحث.

٣- هذه المعلومات يتم نقلها بعد ذلك للجهات المختصة - تلك الجهات التي لا يعرف عنها المبحوثين شيئًا- لتساعدهم على فهم أنواع البرامج والإعلانات التي يفضلها الناس.

٤- نحن نقوم بإعطائك هذه المعلومات للأسباب الآتية:

أولاً: لتعرف مدى أهمية كل استمارة يومية تقوم بملئها.

ثانيا: لنؤكد لك أنه لا يحق لأي شـخص دون فريق البحث أن يطلع على هذا الدفتر الذي نعتبره ضمن الوثائق شديدة السرية.

مكافأة المبحوثين المصريين:

في فترة البحث تكافئ مؤسسـة الأبحاث الجماهير المصرية المبحوثة، بهدية بسيطة، والخطاب التالي الموجه من المؤسسة إلى المبحوثين يوضح آلية المكافأة:

«إلى أعضاء مؤسسة ......

مؤسسـة ...... تشكركم على تعاونكم المخلص في التجاوب معنا في تدوين الأجندات؛ حيث إن ذلك يعود (أولاً و أخيرًا) علينا جميعًا بالنفع كمستهلكين؛ لأن ذلك يساعد وسائل الإعلام على معرفة عادات المسـتهلكين والمواعيد التي تناسبهم والبرامج التي تناسبهم بالنسبة للأجهزة الإعلامية.

رجاء تقبل هذه الهدية البسـيطة والتي تعبـر عن مدى تقديرنا للمجهود الذي تبذلوه معنا».

المدير العام

الفصل الثالث

حصاد شراء الفكر في العالم العربي

أولاً: دراسة حالة بعض المراكز البحثية الممولة من الخارج:

١- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية:

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، والذي أنشأه الدكتور سعد الدين إبراهيم له مجلس أمناء يضم عددًا من المفكرين المصريين، ومن أعضائه جمال البنا والمعروف بآرائه الدينية المثيرة للجدل مثل رؤيته لجواز القُبلة بين الأجانب.

ويقوم الباحثون في المركز، والمتعاونون معه من استشاريين وخبراء، بترشيح عدد من الشخصيات العامة ذات الخبرة والاهتمام في مجالات عمل المركز لعضوية مجلس الأمناء.

ويتكون الجهاز التنفيذي من رئيس المركز ومدير تنفيذي والباحثين والسكرتارية، وهم متفرغون. ويتعاون مع هذا الجهاز عدد كبير من الاستشاريين والخبراء والمفكرين غير المتفرغين من مصر والوطن العربي والعالم؛ حيث يقومون بمهام محددة في مشاريع وأنشطة المركز البحثية والفكرية.

وعن التمويل الغربي لمركز ابن خلدون يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: «قطعًا نحن أكبر المستفيدين من التمويل الأجنبي، وأقولها علنًا وبكل فخر، ليه؟ لأن ما نفعله يتسم بالشفافية المطلقة، نقول من أين يأتي لنا كل مليم، كل دولار، كل جنيه إسترليني، كل فرنك، كل ين، ونحن نتلقى تمويلاً من كل من تلتقي أهدافه مع أهدافنا، أيام ما كنت -أنا في عمان- أمينًا عامًا لمنتدى الفكر العربي؟ تمت حوارات بين العرب والسوفييت كانت ممولة من مؤسسة فورد (ford) الأمريكية.

كان منتدى الفكر العربي يأخذ تمويلاً من مؤسسات عديدة منها مؤسسة فورد الأمريكية، وكنا بالأموال الأمريكية -مؤسسة فورد (ford) الأمريكية- نعقد حوارات بين

العرب وكل العالم، ومنهم الاتحاد السوفييتي».(١)

وبدورنا سنحاول استعراض أهم مشروعات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، والتي أخذت الصورة التالية:(٢)

أولاً: مشروع الأقليات في العالم العربي:

حيث قام مركز ابن خلدون بتأسيس وحدة بحثية متخصصة في شئون الأقليات في العالم العربي، وبهدف توثيق وتسجيل البحوث والمطبوعات التي تتناول أوضاع الأقليات في البلدان العربية؛ وفي ضوء هذا المشروع الممول عقد مركز ابن خلدون مؤتمره الأول حول الأقليات في مايو من عام ١٩٩٤م بمناسبة مرور عام على إعلان الأمم المتحدة للأقليات وقبل المؤتمر وفى يناير ١٩٩٤م صدر عن المركز الكتاب الموسوعي «الملل والنحل والأعراق- دراسة في هموم الأقليات في الوطن العربي».

و في العام نفسه صدر التقرير الأول عن هموم الأقليات في الوطن العربي.

وقد جاء في التقرير الثامن للأقليات في الوطن العربي ٢٠٠٤م تحت عنوان (الأحلام المؤجلة للأقباط: إلى متى؟) من الناحية الموضوعية لم يحدث تغير كبير في الحياة السياسية والاجتماعية للأقباط، أي لم تتحقق لهم جملة المطالب أو حتى بعضها خلال عام ٢٠٠٤م، إن الأمر يتطلب أن توضع الأجندة القبطية في «مكان بارز» من أولويات الحكومة بدلاً من السكوت والتأجيل، فالرسالة التي بعث بها مؤتمر الأقباط في سويسرا في منتصف العام تؤكد أن الأمر يتطلب التعامل مع هموم الأقباط بشكل عقلاني لا عاطفي، وأن المجاملات الرسمية بين الحكومة والكنيسة شيء وتحقيق المطالب المعقولة شيء آخر، بدلاً من أسلوب المسكنات وترك ملف الأقباط للدوائر الأمنية».

وفي ذات التقرير قدم سعد الدين إبراهيم ملحقًا بعنوان «متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة؟» ختمه بالعبارة التالية: «الحل هو العودة إلى الليبرالية كاملة مثلما كان الحال عليه في العصر الذهب للتآخي والتكافل والمساواة بين المسلمين والأقباط ما بين عامي ١٩١٩- ١٩٥٢م، لا بد أن يحكم المصريين جميعًا قوانين واحدة وقواعد وإجراءات واحدة

---

(١) سعد الدين إبراهيم: مراكز البحوث الاستراتيجية في العالم العربي: قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ الحلقة ١٨/٠٦/١٩٩٩م.

(٢) مشروعات ومطبوعات مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية: htt p://www.eicds.org//.

في كل أمور دنياهم وهو ما يعني اختصارًا «مجتمع مدني يكون فيه الوطن فعلاً للجميع»، وأنا أضم صوتي للمطالبين بأن يكون الزواج والطلاق وكل الأحوال الشخصية خاضعة لقانون مدني واحد، تتم صياغته بمشاركة الكنيسة والأزهر على أن تنتهي مهامهما في كل الأمور الدنيوية بعد ذلك الأمر للسلطات المدنية فقط، دون إقحام الدين والفتاوى لا في مسألة وفاء قسطنطين ولا مسألة الكويز، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكل المؤمنين أقباطًا كانوا أو مسلمين».

أما الدراسة الثانية في تقرير الأقليات فقد كانت تحت عنوان «الشيعة في مصر (الشيعة بين الرفض الشرعي والشعبي)، وقد حمل مركز ابن خلدون همّ الشيعة تمامًا مثلما حمل هم النصارى في مصر، وهذا واضح في كافة أدبيات المركز ونشاطاته البحثية والفكرية.(١)

ثانيًا: مشروع مركز ابن خلدون لما يدعيه بالإصلاح الديني أو الإسلام والإصلاح:

يقول المركز عن هذا المشروع المريب: «لما كانت قضية الإصلاح الديني ولعقود طويلة من القضايا المسكوت عنها في الفكر العربي والإسلامي، وبطريقة تصل إلى حد الارتياب في وجود موقف عمدي وحالة من التهاون من قبل مفكري الأمة الإسلامية في مواجهة الجمود والانغلاق في الفكر/ الفقه الإسلامي، وتمدد سطوة وسلطة مدارس (الاتباع والتقليد) منذ إغلاق مدارس الاجتهاد والإبداع باستثناءات قليلة ومحدودة على مدار التاريخ الإسلامي، والتي لم تتبلور في اتجاه «مدرسة» بل ظلت محاولات فردية ونقاط ضوء متفرقة، لذا كان الخطاب الإسلامي في كل مستوياته خطابًا تراثيًا يستدعي الماضي دون فرز أو تبصر.

لكل هذه التداعيات المحلية والإقليمية والدولية، ومن منطلق التفاعل الجاد والمسئول والمبادر وضع مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية على أجندته قضية الإصلاح الديني. ومن ذلك جاءت دعوة المركز ومركز دراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكنجز ومركز دراسات الإسلام والديمقراطية ومنبر الحوار الإسلامي بلندن إلى:

(١) مشروع الأقليات في العالم العربي: منشورات ومطبوعات مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية والخاصة بمشروع الأقليات، http://eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=58&option=com_content&Itemid=2

أ- الملتقى الأول لبرنامج إصلاح الفكر الديني:

«ورشــة عمل» اســتمرت لمدة يومين كاملين ٥ - ٦ أكتوبر ٢٠٠٤م بأحد فنادق الخمس نجوم بالقاهرة، شارك في الورشة أكثر من عشرين مفكرًا وباحثًا وباحثة من أغلب بلدان العالم العربي والإسلامي وبعضهم من أوروبا وأمريكا؛ حيث ناقش الملتقى عشرة أبحاث أُعدت خصيصًا لهذه المناسـبة، وتم تقسيم جلسات الورشـة إلى ثلاثة محاور أساسية هي: (أطر الإصلاح في الإســلام- إمكانية مشاركة الجماعات الإسلامية في الأنظمة الديمقراطية- العلاقة بين السياسة الأمريكية وبراغم الجماعات الديمقراطية في العالم الإسلامي).

وخلص المشــاركون في الورشة إلى عشــرة توصيات أساسية مفادها: إعادة صياغة نسق معرفي جديد للفكر الإســلامي، مراجعة التراث الإســلامي مراجعة جذرية واعتماد النص القرآني مرجعية حاكمة وحيدة لبقية المصادر، التصدي لأفكار المؤسسات التي تحتكر الحديث باســم الدين في محاولة لخلق مدرســة اجتهاد جديدة تحمل مشاعل تجديد الفكر الديني، مواجهــة وتفنيد مقولات ورؤى وأفكار التيارات الدينيــة المتطرفة، تكثيف الحوار مع القوى المعتدلة والمستنيرة في المجتمعات الغربية، واعتماد لغة الحوار مع الآخر غير المسلم.

ومع احتدام النقاش حول أولويات الإصلاح وثنائية الإصلاح الديني والإصلاح السياسي؛ فقد اتفق أغلب المشاركين على عدم وجود تناقض بين هذين النوعين من الإصلاح، وشددوا على الحاجة إليهما معًا مما يوجد توافقًا عامًا حول الســعي نحو الإصلاح الشامل، كما أكدوا على أهمية إدماج الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية، وتمكين الحركات المعتدلة من حق الوجود السياســي، وضرورة إجراء حوار عام موسع مع تيارات الإسلام السياســي الســلمي بغرض التوصل إلى أجندة مشــتركة للعمل في إطار مبادرة شعبية مدنية شــاملة للإصلاح في الوطن العربي. واعتبار هذه الورشــة والحاضرين فيها نواة أساسية لشــبكة من المجددين في العالمين العربي والإسلامي، وترشيح آخرين للعضوية فيمن يرونه مفيدًا لهذه الشــبكة، وتجميع أعمال ومناقشات هذا المؤتمر في كتيب يصدر باللغة العربية والإنجليزية لتعظيم نتائج الاســتفادة، ومخاطبة وسائل الإعلام للترويج لما يبذل من مجهود في هذا الاتجاه. وقد أصدر المؤتمر كتاب الإســلام والإصلاح-١، حوى كل ما جاءت به التوصية الخاصة بهذا الشأن.

ب- الملتقى الثاني:

تقول أوراق الملتقى الصادرة عن المركز: «كانت ورشة العمل الثانية والتي أقامها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بدعم من السفارة الكندية والمنعقدة في الفترة من ١٧-٢٠ مايو ٢٠٠٦م، وقد شارك في الملتقى ما يربو على ٣٥ عالمًا وباحثًا ومثقفًا من مشارب فكرية متنوعة؛ حيث دار بينهم حوار دون أي قيود، وتعددت الرؤى، وتنوعت حول نقاط عديدة؛ حيث تضاءلت نقاط الاختلاف، وذلك لوجود مساحة واسعة من التطابق بين آراء الإسلاميين المستنيرين، وأصحاب الدعوة بوجوب أن يكون التشريع «بشريًا»، وبذلك وجدنا باب الأمل قد اتسع للخروج من هذا «التدهور».

وقد ناقش الملتقى ١٤ بحثًا، وتم تقسيم جلسات الورشة إلى خمسة محاور أساسية هي: (أطر الإصلاح في الإسلام، وقضية الخلاف الظاهري لمفهوم بعض آيات القرآن الكريم- الأحزاب الإسلامية والعلمانية : عناصر التوافق والاختلاف وأثر ذلك على الحريات- الديمقراطية وحدود الليبرالية داخل الإطار الإسلامي- إمكانية مشاركة الجماعات الإسلامية في الأنظمة الديمقراطية- اجتهادات حرة: نسق معرفي جديد للفكر الإسلامي). وكان ذلك إجماعًا حول حتمية النظام المدني، وكانت الموضوعات الأكثر سخونة موضوع المرجعية الدينية التي يتمسك بها ممثلو الأحزاب الإسلامية (دولة مدنية ذات مرجعية دينية)، ومن يقولون بوجوب أن يكون التشريع بشريًا، وأيضًا حول المشاركة السياسية وإدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية الديمقراطية». وقد صدر عن المؤتمر كتاب الإسلام والإصلاح -٢»[1].

ثالثًا: مشروعات استطلاعات الرأي حول أهم الشخصيات في العالم العربي:

وهذا الاستطلاع نفّذه مركز ابن خلدون خلال الفترة من ٢٠٠٦/٨/٣م إلى ٢٠٠٦/٨/٢٠م وذلك على عينة من المبحوثين، وقام المركز بتنفيذ هذا الاستطلاع داخل خمس عشرة محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية على عينة من المبحوثين حجمها (١٧٠٠) فرد يمثلون فئات مختلفة من الشعب، والتي تبدأ أعمارهم من ١٨ سنة فأكثر، وقد كانت

---

(١) مشروع مركز ابن خلدون لما يدعيه بالإصلاح الديني أو الإسلام والإصلاح: منشورات ومطبوعات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والخاصة بمشروع الإسلام والإصلاح:
http://eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=60&option=com_content&Itemid=2

نصف العينة من الإناث والنصف الآخر من الذكور، وصمم لفئات مختلفة في المستوى التعليمي من الأمي والمتعلم تعليمًا متوسطًا والجامعي ودكتور الجامعة، وراعى أن يكون الاستطلاع مقسمًا بين الريف والحضر.

وتوضح أوراق المشروع أن هذا الاستطلاع الذي ينفذه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية يأتي من أجل الوقوف على آراء المواطنين وردود أفعالهم تجاه ما يحدث في مصر والمنطقة العربية، وتحديدًا في كل من لبنان والعراق وفلسطين. واختيار المبحوثين لأهم الشخصيات العربية المؤثرة في المواطنين المصريين حسب رؤيتهم.

وتبرز أهمية الاستطلاع في كونه يقيس الرأي العام المصري فيما يتعلق برؤية الصراعات المستمرة في المنطقة العربية، وموقف المبحوثين منها، إضافة إلى آراء الموطنين حول التصريحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية المتعلقة بسياسة مصر الخارجية، وبترسيخ الحريات العامة والإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، والسيطرة على مشكلة البطالة.

وكذلك آراء الموطنين حول اعتصامات القضاة ومطالبتهم باستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، ورأيهم حول قضية حبس الصحفيين.

وقد بينت نتائج الدراسة الممولة أن الشيعي اللبناني حسن نصر الله سجل المركز الأول بنسبة (٨٢٪) بين عشرين شخصية عامة مصرية وعربية وإسلامية. وجاء في المركز الثاني الرئيس الإيراني أحمدي نجاد (٧١٪)، يليه القيادي الفلسطيني من حماس خالد مشعل (٦٠٪)، وجاء أسامة بن لادن في المركز الرابع (٦٠٪)، ثم مرشد الإخوان المسلمين مهدي عاكف (٤٥٪) في المركز الخامس، ثم أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى في المركز السادس (٣٥٪)، ثم القيادي الفلسطيني من فتح مروان البرغوثي (٣١٪) في المركز السابع، والداعية الإسلامي عمرو خالد في المركز الثامن (٣٠٪)، وزعيم الغد أيمن نور، في المركز التاسع (٢٩٪)، والداعية الإسلامي يوسف القرضاوي، في المركز العاشر (٢٨٪).

وقد وردت أسماء الشخصيات العامة في أسئلة الاستطلاع حسب الحروف الأبجدية للاسم الأول. وكان بينها عدد ممن يحتلون مواقع رسمية في بلدانهم، وكذلك شخصيات علمية وأدبية وفنية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يرد ضمن العشر الأوائل أي رئيس

عربي. من ذلك أن الرئيس المصري حسني مبارك جاء ترتيبه الثاني عشر من حيث الأهمية، حيث حاز على (٢٢٪) فقط من اختيارات أفراد العينة. وكان قبله رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية الذي حاز على (٢٥٪).

جدير بالذكر أيضًا أن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ما زال يحظى بالاعتبار بين (١٩٪) من المصريين، وجاء في المرتبة الثالثة عشرة، بين حسني وسوزان مبارك التي حازت على المرتبة الرابعة عشرة (١٧٪). ومن بين الزعماء الرسميين الذين وردوا أيضًا ضمن أهم عشرين شخصية عربية، كل من رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، حيث جاء ترتيبه الخامس عشر (١٥٪)، يليه العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز (١٤٪).

من الطريف أن النائبين طلعت السادات وأحمد عز جاءا في المرتبتين السادسة عشرة والسابعة عشرة، وحصلا على (١١٪ و٨٪)، على التوالي. بينما جاء بعدهما العالم المصري أحمد زويل صاحب نوبل في العلوم في المرتبة الثامنة عشرة (٦٪).

هذا ويقوم مركز ابن خلدون بهذه الاستطلاعات دوريًا، وكان آخر استطلاع له في شهر يونيه الماضي، حول أزمة القضاة والمحامين.

وعلى الرغم من اهتمام وسائل الإعلام بجانب الشخصيات في الاستطلاع، وبغض النظر عن إبراز الشيعي حسن نصر الله كزعيم عربي، فإن هذه الاستطلاعات تمثل تغلغلاً في قلب المجتمع المصري، وقراءة مباشرة لتفكير المواطنين وردود أفعالهم، وهذا بدوره يخدم الجهات الممولة للاستطلاعات والأبحاث الميدانية، ويعين الدول الراعية لها على اتخاذ القرارات السياسية تجاه مصر والعالم العربي وفق دراسات إحصائية ميدانية وواقعية.[1]

٢- مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية:

وهو كما ذكرنا تابع للجامعة الأمريكية في القاهرة، ويقع في إحدى البنايات الشهيرة في وسط القاهرة، وقد أنشئ في عام ١٩٥٣م، وهو مركز يهتم بإجراء البحوث في العلوم الاجتماعية في مصر والمنطقة العربية، وبصفة خاصة البحوث الميدانية، ويقوم بإجراء العديد من المشروعات البحثية في شتى الظواهر الاجتماعية، وفي ضوئها يقوم بعقد

---

(١) مشروعات استطلاعات الرأي حول أهم الشخصيات في العالم العربي: منشورات ومطبوعات مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية والخاصة بمشروع استطلاعات الرأي،

http://eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=64&option=com_content&Itemid=2

حلقات النقاش لمناقشة وتحليل نتائج تلك المشروعات.

وتُجرى البحوث في المركز بالتعاون مع الوكالات الوطنية والدولية، والحكومة المصرية. وبحسب منشورات المركز؛ فإن هذه البحوث موجهة نحو جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بوضع السياسات، والشروع في حوار ممتد بشأن قضايا السياسة العامة.

وقد شملت المشروعات البحثية لهذا المركز بصورة إجمالية المجالات الآتية:

دراسات حول النوبيين في جنوب مصر.

الأراضي الصحراوية المستصلحة في مصر.

الميكنة الزراعية والأيدي الزراعية العاملة في مصر.

أنماط التعاون بين المزارعين في مصر.

التسويق الزراعي في مصر.

تقييم برامج تنظيم الأسرة.

دراسات السكان والخصوبة في مصر.

دراسات حول الأمومة والطفولة في مصر.

قضايا عمالة الأطفال في مصر.

المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

الأوبئة الاجتماعية في مصر.

التوسع الحضري في مصر.

تقييم الخدمات في الحضر.

دراسات حول الفقر في مصر.

آثار تحرير الاقتصاد على المجتمع المصري.

الأمن الاجتماعي والاقتصادي في مصر.

كما أن هناك أنشطة أخرى للمركز تشمل التدريب والحلقات الدراسية، وتقديم الدعم لطلاب الدراسات العليا والباحثين من مصر والمنطقة العربية. وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز البحوث الاجتماعية والتعاون العلمي في مصر وفي المنطقة.

وبالنسبة للنظام الوظيفي لهذا المركز، سواء على مستوى الموظفين الفنيين في المشروعات البحثية (مثل جامعي البيانات) أو أعضاء هيئات التدريس (المشرفون على المشروعات البحثية) جميعهم فيما عدا منصب مدير، يعتمد تواجدهم الوظيفي في

المركز على المشـــاريع الممولة؛ حيث يتم تعيينهـــم بدوام كامل أو جزئي، ومن خلال عقود عمل مؤقتة.

ويدعم مســـئولو المشـــروعات البحثية من قبل فريق من المتخصصين من ذوي الخبرة في البحث الميداني، وفي إعداد الدراســـات الميدانية الكمية والنوعية، وإدخال البيانات وتحليلها الكمبيوتر. إضافة إلى فريق الإدارة وموظفي الدعم التقني لتقديم الدعم لحسن ســـير العمليات في المركز والميدان، بما في ذلك احتياجات السكرتارية، وتنظيم حلقات العمل والمؤتمرات، والنقل وترتيبات الســـفر، علمًا بأن السائقين والمركبات متاحة للعمل الميداني المستمر في ربوع مصر.

وهذا المركز لديه شبكة قوية من الروابط المؤسسية والفردية في مختلف أنحاء المنطقة العربية وفي إفريقيا وجنوب آســـيا، وأمريكا الشـــمالية وأوروبا؛ حيث يقوم بالتعاون مع أعضـــاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية والعربيـــة لإجراء البحوث الميدانية في مصر وللتدريب والدعم في مصر والمنطقة العربية.

ويعتمد مركز البحوث الاجتماعية على مجموعة واسعة من الجهات المانحة للبحوث وأنشـــطة التدريب، فقد كان حجم التمويل الغربي الذي تلقاه المركز في عام ٢٠٠٦م: ١,٥٣٠,٤٣٠ دولاراً أمريكيًا.

ويقدم المركز على صدر موقعه على الشـــبكة العنكبوتية شكرًا خاصًا وامتنانًا شديدًا لثلاث جهات تمويلية يعتبرها أكثر المؤســـســـات دعمًـــا ورعاية لمركز البحوث الاجتماعية بالقاهرة وهي:

مؤسسة أندرو دبليو ميلون، الولايات المتحدة الأمريكية.

وليام وفلورا هيوليت ، الولايات المتحدة الأمريكية.

مؤسسة فورد، الشرق المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

كما أن هناك جهات مانحة أخرى تمول المركز بمشروعات وموضوعات بحثية محددة ومنها:

وزارة الخارجية الهولندية.

ENRECA.

مجلس السكان، الولايات المتحدة الأمريكية.

مؤسسة سبنسر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

اليونيسيف.

ويلكوم ترست.

وليام وفلورا هيوليت.

إطلالة على مشروعات وتمويلات مركز البحوث الاجتماعية:

مشروعات مركز بحوث الجامعة الأمريكية بالقاهرة على المصريين، ومعظمها دراسات ميدانية، من خلال باحثين مصريين، وبإشراف أكاديميين مصريين، وذلك في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣م:(١)

المشروع	السنة	الجهة المانحة	القيمة بالدولار
مشروع عن السكان	٢٠٠٠	مؤسسة أندرو ميلون	٦٠٠٠٠٠
مشروع عن الصحة الإنجابية	٢٠٠٠	مؤسسة فورد	٢٠٠٠٠٠
مشروع عن الترجمة من الإنجليزية للعربية	٢٠٠٠	منظمة الصحة العالمية	٥٠٠٠
مشروع عن الأمية	٢٠٠١	مؤسسة فورد	٨٣٠٠٠
تحليل وضع الأطفال	٢٠٠١	اليونيسيف	٥٧٧٢٠
المناطق الريفية في صعيد مصر	٢٠٠١	مؤسسة فورد	٤١٠٠٠

(١) نوعية وتمويلات المشروعات البحثية لمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣: http://www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx

المشروع	السنة	الجهة المانحة	القيمة بالدولار
ورشة عمل عن الدراسات الإفريقية	٢٠٠١	جامعة ويسترن كاب- بجنوب إفريقيا	٣٤٥٠٠
الاستعراض النصفي لبرنامج بحوث تنمية المصري	٢٠٠١	هولندا	٢٣٠٠٠
دراسة لتحليل مستوى معيشة الأسر المصرية	٢٠٠١	مؤسسة سبنسر	٢٢٧٥٠
مؤتمر حول الإصلاح الزراعي	٢٠٠١	مؤسسة فورد	١٢٠٠٠
دراسة حول شروط تطوير التعليم التقني	٢٠٠١	ألمانيا	٧١٨٣
دراسة عن المرأة المصرية	٢٠٠١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٩٧٤
دراسة عن الصحة الإنجابية	٢٠٠١	ESPSRH	٥٥٠٠
مشروع عن طرق البحث في العلوم الاجتماعية	٢٠٠٢	The Wellcome Trust	٧٦٤٥٤٢
مشروع السكان- المرحلة الثانية	٢٠٠٢	مؤسسة أندرو ميلون	٤٠٠٠٠٠
مراقبة وتقييم جهود محو الأمية بين الإناث	٢٠٠٢	مؤسسة فورد	٢٥٠٠٠٠
دعم للبحوث والتدريب في مجال الصحة الإنجابية	٢٠٠٢	مؤسسة هيوليت	١٥٠٠٠٠

المشروع	السنة	الجهة المانحة	القيمة بالدولار
مشروع عن الجندر	٢٠٠٢	جامعة إيموري	٣٩٤٨٧
نقل نموذج تنموي لمصر	٢٠٠٢	Georgia State University	١٤٧٤١
مشروع عن المرأة المصرية	٢٠٠٢	ألمانيا	٩٨٨٧
مشروع عن صعيد مصر	٢٠٠٢	Moesgard Museum	٧٨١٩
تدريب على مناهج البحث العلمي	٢٠٠٢	الأميديست	٦٥٠٠
مشروع عن الترجمة	٢٠٠٢	International Development Centre Research	٦٤٠٠
مشروع عن المرأة المصرية	٢٠٠٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٩٧٤
مشروع عن المرأة المصرية	٢٠٠٢	منظمة العمل الدولية	٣٩٨٣
مشروع عن المرأة	٢٠٠٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥٠٠
مشروع ردود أفعال الريف المصري تجاه العولمة	٢٠٠٣	مؤسسة فورد	١٢٥٠٠٠
مشروع عن الصحة الإنجابية	٢٠٠٣	ESPSRH	١٩٨٧٥

القيمة بالدولار	الجهة المانحة	السنة	المشروع
٥٠٠٠	UNIFEM	٢٠٠٣	مشروع عن المرأة
٢٩٠٩٣٢٦ دولارًا أمريكيا			**المجموع النهائي**

المبلغ الإجمالي عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣م: هي ٢,٩٠٩,٣٢٦ مليونين وتسعمائة وتسعة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرون دولارًا، أي ما يعادل ١٦,٢٩٢,٢٢٦ ستة عشر مليونًا ومائتين واثنين وتسعين ألفًا ومائتين وستة وعشرون جنيهًا مصريًا.

لكن الخطورة في هذه الأبحاث والدراسات - وبحسب شهود عيان اشتركوا في إجراء البحوث الميدانية لهذا المركز-: أنها تهتم بجمع كافة التفصيلات الدقيقة عن كل بقعة في مصر، ولعل اهتمام المركز بالزراعة المصرية وحياة المزارعين وعلاقاتهم بالمحيطين، وكذلك المشروعات البحثية التي تم ذكرها في الجدول السابق، تعكس مدى اهتمام الأمريكان بأوضاع المجتمع المصري، ويذكرنا بمقولة هيكل: إن هذا الاهتمام من شأنه إثارة الريبة في النفس من أهدافها الحقيقية.

ثانيًا: أثر التمويل الغربي على مواقف الباحثين والمراكز البحثية في أثناء أزمات الأمة:

يظهر أثر التمويل الغربي بصورة قوية في أوقات أزمات الأمة الإسلامية؛ حيث نجد الصمت المطبق من قِبَل بعض الكتاب والباحثين والمراكز البحثية التي ترتبط بالرأي العام العربي، وينتظر الجمهور منهم حضورًا فكريًا في مواجهة الأزمة التي يكون صانعها إحدى الدول الغربية، لكن الانكسار والصمت بل وتهوين الأزمة، وتحميل الأمة الإسلامية مسئوليتها هما من نصيب موجهي الرأي العام هؤلاء، والمدقق في أسباب هذه المواقف سيجد التمويل الغربي لاعبًا أساسيًا في التأثير على مواقف هؤلاء، فمن ناحية الباحث قد يكون له تاريخ طويل مع الجهة الممولة، وحصل منها على آلاف الدولارات وعشرات

الامتيازات، وهو بذلك لا يريد قطع وغلق هذا الباب السحري الذي يرفل فيه، ومن ناحية أخرى يخشى من مهاجمة الدولة المانحة حتى لا تكشف حجم التمويلات والامتيازات التي حصل عليها الباحث، والتي هي في نظر المواطن العادي رشوة حصل عليها الباحث ليبيع فكره لدولة غربية تعتدي على حرماته ومقدساته، ففي كلتا الحالتين الصمت هو أفضل خيار للباحث حتى تعبر الأزمة.

وهناك فريق من هؤلاء يوظف الأزمة لصالحه، فيكون من السائحين على الكوارث بتعبير غراهام هان كوك، ومن ثم يحمّل المجتمع مسئولية الأزمة، وتراه يتشدق بنظرية المؤامرة والفشل في إظهار الصورة الحقيقية للإسلام وعدم المقدرة على التعايش مع الآخرين وغير ذلك من الاصطلاحات التي نسمعها كثيرًا.

ويمكن رصد الصمت من قبل المتقاطعين مع التمويل الغربي أثناء أزمات الأمة وذلك بالصورة التالية:

أولاً: احتلال العراق وضعف مواقف المراكز البحثية العربية حيال المحتل الأمريكي:

دائمًا ما يطرأ على ذهني سؤال محير، وهو «لو أن هناك اجتماعًا بين أحد مسئولي مؤسسات التمويل الأمريكي بفريق من الباحثين العرب لإتمام مشروع بحثي معين، وجاء هذا المسئول أثناء الاجتماع هاتف يخبره أن ابنه الذي يقاتل في العراق، قتله أحد العراقيين بعدما قتل زوجته وأمه وطفلته، وأخذ هذا الممول الأمريكي يجهش بالبكاء على ابنه، ماذا سيكون رد فعل الباحثين العرب الجالسين معه؟».

لكن لو أطللنا سريعًا على حجم المساعدات الأمريكية لبعض الدول العربية لعرفنا الإجابة وردود الأفعال التي سيقوم بها الباحثون العرب حيال مسئول التمويل الأمريكي الذي فقد ابنه المحارب في العراق المحتلة.

فبالنسبة للأردن فقد أعلن جعفر أبو حسان، وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني أن المساعدات الأمريكية للأردن للعام الجاري ٢٠١٠م لن تقل عن مستواها في العام الماضي والبالغة ٦٦٠ مليون دولار.

وأضاف الوزير الأردني أن المساعدات تشمل ٣٦٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية واجتماعية، و٣٠٠ مليون مساعدات عسكرية.

ويذكر أنه منذ عام ١٩٥٢م، بلغ مجموع المساعدات الأمريكية للأردن ما يقارب الستة مليارات دولار.(١)

وبالنسبة لمصر فقد بلغ إجمالي حجم المعونات الأمريكية لمصر منذ عام ١٩٧٩م حتى عام ٢٠٠٨م ما يقرب من ٦٦ مليار دولار، وتكون مصر بذلك ثاني أكثر الدول في العالم التي تلقت معونات أمريكية بعد الكيان الصهيوني.(٢)

أما بالنسبة لليمن فقد قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما رفع حجم المساعدات الإنسانية الموجهة لليمن خلال العام المالي الحالي ٢٠١٠-٢٠١١م بواقع ٢٩,٦ مليون دولار، لتصل إلى ٤٢,٥ مليون دولار.(٣)

وقد تضمنت ميزانية الحكومة الأمريكية للسنة المالية ٢٠٠٥م، مثلها في ذلك مثل ميزانيات الأعوام السابقة، ٧٥ مليون دولار لدعم البرامج الخاصة بالفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، على أن يشرف على تنفيذ تلك البرامج مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تل أبيب.

وتلقى لبنان ٣٥ مليون دولار، اشترط إنفاق ٤ ملايين منها على المنح الدراسية، وتوفير دعم عام للمؤسسات التعليمية. في حين تلقت تونس ١٠ ملايين دولار كمساعدة عسكرية.(٤)

وقد رأينا من خلال صفحات هذا الكتاب حجم المشروعات البحثية والفكرية والدولارات الأمريكية المصاحبة لها، والتي تمطرها المؤسسات التمويلية على المراكز البحثية والفكرية والباحثين والمفكرين والكُتاب في عالمنا العربي، ففي السنة المالية ٢٠٠٩م، قدم مكتب مؤسسة فورد بالقاهرة أكثر من ١٥ مليون دولار أمريكي في شكل مِنَح، ذهب غالبها إلى المراكز الفكرية والبحثية في مصر.(٥)

---

(١) ٦٦٠ مليون دولار المساعدات الأمريكية للأردن في ٢٠١٠م: شبكة الإعلام العربية- محيط، الاثنين ١٥ فبراير ٢٠١٠: http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=345886&pg=25

(٢) المعونات الأمريكية لمصر ١٩٧٩-٢٠٠٨م: تقرير واشنطن الصادر عن معهد الأمن العالمي World Security Institute بأمريكا، العدد ٢٢٣، ١٥ أغسطس ٢٠٠٩م.

(٣) المساعدات الأمريكية لليمن للعام المالي ٢٠١٠-٢٠١١م: وكالات الأنباء: الخميس ٢٤ يونيو ٢٠١٠م.

(٤) المساعدات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: مكتب الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، الموقع الإلكتروني للمكتب، http://www.america.gov/ar/ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤م.

(٥) حجم منح مؤسسة فورد الأمريكية لمصر في العام المالي ٢٠٠٩م: الموقع الإلكتروني لمؤسسة فورد الأمريكية: http://www.fordfoundation.org/ .

مـــن هنا كان الصمـــت الفكري حيال جرائـــم الاحتلال في العراق، وكانت المشـــاركة الوجدانية لمسئول التمويل الأمريكي الذي فقد ابنه المقاتل في العراق المحتلة.

ثانيًا: أزمة الرسوم الدنماركية المسيئة وصمت المراكز البحثية حيال الإساءات:

في الوقت الذي تأججت فيه مشـــاعر المسلمين كافة للإساءات التي وُجهت إلى حبيبنا رســـول الله صلى الله عليه وآله سلم، واتخذت معظم المنظمات الإسلامية الفعالة موقفًا واضحًا من تلك الأحداث وجدنا نشطاء ما يطلق عليه «المجتمع المدني» في عالمنا العربي يلتزمون الصمت حيالها، وفي ذات الوقت الذي استغاث فيه رئيس الجالية الإسلامية من أن هناك منظمات مدنية دنماركية أعلنت أنها ستحرق المصحف الشريف في ميدان عام في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن، وجدنا أيضًا هؤلاء النشطاء يؤثرون الصمت في حين يعلو صوتهم تارة حينما تدّعي ماجنة ما أنها ضُربت على يد زوجها أو أبيها، وتارة أخرى عندما تصـــادر رواية ما؛ لتجاوزها حدود الأخلاق، بدعوى أن في ذلك محاربة للإبداع، إلى غير ذلك من الضجيج الفارغ مما فرض تساؤلاً منطقيًا، وهو لماذا كان خيار الصمت هو اختيار نشطاء المجتمع المدني في العالم العربي حيال ما حدث تجاه رسول الله صلى عليه وسلم وتجاه العزم على حرق المصحف الشريف؟

طبقًا لتقرير التنمية البشـــرية لعام ٢٠٠٥م الصادر عن الأمم المتحدة؛ فإن متوســـط معونـــات الدانمرك لدول العالم الثالث مليار وســـبعمائة وثمانيـــة وأربعون مليون دولار أمريكي(١)، والدانمرك بهذه المعونات تعد من أكثر البلدان الغربية دعمًا لنشطاء المجتمع المدني فـــي العالم العربي، ومن بينهـــم المثقفون والمفكرون والباحثـــون، ومن ثَم المراكز البحثية والفكرية، فهذه سناء المصري توضح في كتابها تمويل وتطبيع «أن الدانمرك التي عقدت بها العديد من الندوات العلنية واللقاءات السرية تعد من أنشط البلاد في تمويل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والنشاط النسائي، وتضيف الكاتبة أن عاصمتها كوبنهاجن هي مركز النشاط الصهيوني لاستقطاب فلول المثقفين والمثقفات العرب الذين يفرقون بين المال والسياسة، ولا يجدون بينها أي شبهة ترابط».(٢)

---

(١) التعاون الدولي على مفترق طرق – المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م: منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥م.

(٢) سناء المصري: تمويل وتطبيع، مصدر سبق ذكره.

إن المنظمــات الدانمركية التي دعت إلى حرق المصحف فــي الدانمرك، وإلى تكريس الإســاءات لرسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم هي قرينة إن لم تكن هي نفسها التي تمـول المراكز البحثية، وبالتالي كان من الصعب علــى الباحثين المحليين أن يقفوا قبالة محطــة البنزين الدولارية الدنماركيــة، بل وجدنا مقالات تثبط مــن مقاطعة البضائع الدنماركية، وتضرب مثالاً تثبيطيًا بالأدوية المســتوردة من الدانمرك، والموقف حيالها في عملية المقاطعة.

ثالثًـا: التمويـل الغربـي وصناعة مـا يُعـرف بالإســلام المعتدل وفـق الرؤية الأمريكية للاعتدال:

«الإسلام المعتدل» مصطلح جديد طرحته الولايات المتحدة لتواجه به التيارات الإسلامية التي لا تهادنها، وقد عمد لترويج هذا المصطلح مؤسســة راند الأمريكي والتي تعد أكبر مركز فكري في العالم، ويعمل في هذه المؤسسة ما يقارب ١٦٠٠ باحث وموظف، وميزانيتها السنوية تتراوح بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار أمريكي.

وتعتبر مؤسسة راند إحدى المؤسسات الفكرية المؤثرة بشكل كبير على المؤسسة الحاكمة في أمريكا، وهي تدعم توجهات التيار المتشدد في وزارة الدفاع الأمريكية، وتتولى الوزارة دعم كثير من مشــروعاتها وتمويلها، كما ترتبط بعلاقات ومشــروعات بحثية مع وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وتصب كثير من الدراســات والبحوث الصادرة عن هذه المؤسسة في خانة أنصار مواجهة الإسلام والمسلمين.

وقد صدر عن هذه المؤسســة في عام ٢٠٠٧، تقرير بعنوان «بناء شــبكات إســلامية معتدلــة»؛ حيث أوصــى التقرير بصناعة ودعم شــبكة من التيار العلمانــي والليبرالي والعصراني ممن تنطبق عليهم شــروط الاعتدال بالمفهوم الأمريكي، وأن تســتخدم هذه الشبكة في مواجهة التيار الإسلامي، الذي يرى التقرير أنه لا يجب التعاون معه أو دعمه بأي شكل من الأشكال.

يقول الباحث الأمريكي «أنجل راباسا» معد التقرير: «إننا لا نستطيع التدخل كبلد أجنبي غير مسلم لمواجهة أيديولوجية المتطرفين، على المسلمين القيام بهذه المهمة بأنفسهم، ولكن

ما يمكن أن نقوم به هو تمهيد أرضية الملعب بتقوية المعتدلين».(١)

وقد تحدث التقرير بشكل مطول عن دور المال الأمريكي في دعم ومساندة بعض منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي من أجل تحقيق التحولات الفكرية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الالتفاف حول الدول عند الإنفاق أو تقديم الدعم المالي والتنظيمي لهذه الجمعيات والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية، وهو ما يعتبر خرقًا واضحًا وصريحًا لسيادة الدول على أراضيها ومؤسساتها، ويؤكد التقرير على أهمية أن يتم تجاهل الدول لإنجاح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وكشف التقرير عن الدور الكبير الذي تقوم به الوكالة الدولية للمعونة الأمريكية USAID في المنطقة العربية من أجل دعم الدور الأمريكي في مواجهته مع الإسلام.(٢)

وقد أوضح تقرير راند أن من بين الشركاء الرئيسيين في مشروع بناء شبكات مسلمة معتدلة هم:

أ- التيار الأكاديمي الليبرالي والعلماني:

حيث يرى التقرير أن الافكار الليبرالية التحررية توجد بشكل أكثر وضوحًا بين الأكاديميين والمفكرين في المراكز البحثية، ولذلك يمكن الاستفادة منهم في دعم الاستراتيجية الأمريكية، وأن يكونوا بمثابة أحد أركان مشروع بناء الشبكات المعتدلة.

ب- الدعاة المعتدلون الجدد:

رغم أن التقرير حذر في أكثر من موضع من خطورة التعامل مع أي فئة من فئات التيار الإسلامي، إلا أنه يدعو هنا إلى دعم ومساندة من أسماهم بـ«الدعاة المعتدلين الشباب»؛ حيث يرى التقرير أن الحركات العلمانية الليبرالية التي لها قاعدة شعبية، لا تتقبل بسهولة فكرة استخدام المساجد في الدعوة إلى فكرها، لذا يمكن الاستفادة من استخدام الدعاة المعاصرين والتفاعل الجاد مع المعتدلين، وخاصة الدعاة الجدد ممن سيصبحون قادة الحركة الدينية في المستقبل، علمًا بأن تقرير راند أشار إلى ضرورة التزام هؤلاء الدعاة الجدد بمبادئ الاعتدال بالمنظور الأمريكي للاعتدال، وليس طبقًا لأي معيار آخر.

---

(١) د. باسم خفاجي: استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، السنة الأولى، العدد رقم ٤، مايو ٢٠٠٧م، ص ٧-١١.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٤.

جـ- الصحفيون والكتاب والإعلاميون:

وفي هذا المحور المهم يذكر التقرير ما نصه: «لكي يتم عكس الميول المتطرفة في الإعلام المسلم، فمن المهم دعم البرامج التلفزيونية والإذاعية المحلية والمواقع والإعلام غير التقليدي».(١)

وقبل ذلك التوقيت بثلاثة أعوام، وتحديدًا في ٢٠٠٤م أصدرت مؤسسة راند أيضًا كتابًا حمل عنوان «العالم المسلم بعد ٩/١١»، ومما يلفت النظر أن هذا الكتاب يصنع مساواة مفتعلة بين الإسلام «المعتدل» وبين «العلمانية»، وفي ضوء ذلك يدعو الكتاب إلى مساعدة المسلمين «المعتدلين» و«الليبراليين» على توصيل أصواتهم إلى بقية المجتمعات المسلمة من خلال خلق شبكات ضخمة تتحدث بلسانهم وتعبر عن أفكارهم.

ويقول: «إن الحرب من أجل الإسلام سوف تتطلب خلق جماعات ليبرالية بهدف إنقاذ الإسلام من خاطفيه، وإن إيجاد شبكة دولية يعتبر خطوة في غاية الأهمية؛ لأنها ستوفر منبرًا أساسيًا لتوصيل رسالة المعتدلين، وستوفر لهم قدرًا من الحماية، إلا أن المعتدلين ليس لديهم المصادر لخلق مثل هذه الشبكة الدولية».

واستراتيجية الإسلام المعتدل لا تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط ولكنها تمتد إلى أوروبا، فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير عن رصد مليوني دولار أمريكي لتطوير الدراسات الإسلامية بالجامعات البريطانية، وتشجيع ما وصفه بـ«الإسلام المعتدل»، وجاء رصد بلير المليوني دولار خلال مؤتمر بجامعة كامبردج دُعي إليه عدد كبير من العلماء والمفكرين الإسلاميين وممثلي هيئات إسلامية توصف بالمعتدلة في بريطانيا.

وخلال حديثه بالمؤتمر طالب بلير الدعاة المسلمين بتوضيح «حقيقة الإسلام» للعالم، ووضعه في «سياقه الواسع»، وكيف أن جذوره موجودة في اليهودية والنصرانية وتطورت، كما طالبهم بتوضيح أن حقيقته بعيدة تمامًا عن «ما يقوم به المتشددون من عنف وتخريب»، بحسب صحيفة «ذا إندبندنت» البريطانية.

وحاول بلير أن يوصل للعلماء والأساتذة المسلمين الحضور أن غالبية المسلمين في بريطانيا يريدون أن يكونوا «مواطنين مخلصين لبريطانيا»، وأن قلة من «المتشددين» هم

(١) المصدر السابق: ص ٢٣-٢٤.

الذين يرفضون ذلك. كما طالب بلير كافة مسلمي المجتمع البريطاني بالاستماع إلى علماء المسلمين المعتدلين وعدم الإصغاء إلى من وصفهم بالمتشددين.(١)

وحتى نقترب من أرض الواقع دعونا نتناول بعض المشروعات البحثية التي تم إجراؤها في المنطقة العربية، وتسير على درب الرؤية الغربية للإسلام المعتدل.

أولاً: مشروع بحثي ضخم بعنوان تجديد المشروع الحداثي: تونس في ٢٠٤٠: (٢)

الداعم: مؤسسة فريدريش إيبرت في تونس.

المنفذ: مركز محمد علي للدراسات والبحوث والتدريب بتونس.

الانتهاء: سبتمبر ٢٠١٠م.

معالم المشروع كما جاء في التعريف به:

«هذا المشروع يسعى إلى نهضة حداثية شاملة لتونس من خلال اتباع نهج استراتيجي شامل، ومختلف في مجالات المعرفة المستقبلية، نهج يستقي منابعه من سحر الغرب وتقدمه، مع الاعتراف بأن التخلف والقطيعة التاريخية مع الغرب، كانت بسبب أتباع طرق التفكير الموروثة من قرون الانحطاط».

وعليه فإن هذا المشروع المدعو بالنهضوي يحدد الحضارة والنهضة في اتباع الحداثة الغربية، ويحمل المنهج الإسلامي أسباب التخلف، ويصف القرون الأولى بقرون الانحطاط، والمتأمل للمشروعات الأممية يجد أن الدين دائمًا موصوف في الوثائق الأممية بالموروث.

ثانيًا: مؤتمر بعنوان الإسلام في فلسطين المعاصرة:

الداعم: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

تاريخ الحدث: ١/١٠/٢٠٠٩م.

هذا المؤتمر كما جاء في التعريف به في وثائق مؤسسة فريدريش إيبرت يسعى إلى التعرف على ما أسماه بالمضمون الحقيقي للإسلام، وماذا يُفهم عن الإسلام في ضوء

---

(١) توني بلير يرصد مليوني دولار لتشجيع الإسلام المعتدل: وكالات الأنباء: ٥ يونيو ٢٠٠٧م.

(٢) مشروع تجديد المشروع الحداثي: تونس في ٢٠٤٠م: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت في تونس، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في تونس http://www.festunis.org/ .

الرؤية السياسية الحالية؟ وما هو الدور الذي يلعبه الإسلام في المناطق الفلسطينية، وما هي المتغيرات التي طرأت في البعد السياسي للإسلام؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت جُل اهتمام هذا المؤتمر، والذي يحمل عنوان «الإسلام في فلسطين المعاصرة»، والذي عُقد في الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٩م بالتعاون بين الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشئون الدولية (باسيا) ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

وهذا المؤتمر كان بمثابة برنامج شامل ومتعدد؛ حيث تم استضافة عدد كبير من الباحثين الدوليين، ومن أعضاء الحكومة وممثلين عن الديانات المختلفة بالإضافة لبعض العاملين في مجال المجتمع المدني. حيث تم تداول الآراء المختلفة بين المتحدثين والحضور.

رئيس جمعية باسيا قدم المتحدثين في ثلاث جلسات منفصلة، وموضوع كل جلسة على حده، حيث تناول الموضوع الأول «الإسلام السياسي في فلسطين»، وقد حظي هذا الموضوع الخصب بالنقاش والتفاعل بين الأطراف المختلفة. واهتم موضوع الجلسة الثانية بموضوع «الهوية الإسلامية»، أما الموضوع الثالث فناقش «القومية والمقاومة». وفي نهاية الجلسات ناقش المجتمعون علاقة الإسلام في العالم:

ويلاحظ على الأنشطة البحثية المرتبطة بالإسلام والتي يتم إجراؤها على أرض فلسطين أنها تضع المقاومة الإسلامية، وبصفة خاصة حماس، كإشكالية معقدة يبحث لها عن حل، والحل في الغالب والذي تتمخض عنه تلك الأنشطة يتمثل في المدنية، أو ما يُعرف بالإسلام المدني الذي يختزل الإسلام في بعض العبادات والشعائر، ويحاول التضييق على دور الإسلام في تنظيم شئون العباد والبلاد.(١)

ثالثاً: وزارة الخارجية الأمريكية وتدريب الأئمة والواعظات باليمن على الإسلام المعتدل:

من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، أقام المكتب الفرعي المعني بالخليج، والذي يقع في السفارة الأمريكية بأبوظبي عدة دورات تدريبية حول الديمقراطية للأئمة والواعظات في صنعاء، بالتعاون مع المنظمة

(١) أوراق مؤتمر الإسلام في فلسطين المعاصرة: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت في فلسطين: الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في فلسطين: http://www.fespal.org/arab/002.php

اليمنية الوطنية لتنمية المجتمع، فمن خلال هذا المشـــروع، اســـتهدفت المنظمة الوطنية لتنميـــة المجتمع (NODS) مجموعة من الأئمة والواعظات في صنعاء من خلال سلســـلة من ورش العمل، ونماذج تدريبية تفحص وتنقل المبادئ الأمريكية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنســـان وحكم القانون، بحيث تم إدماج تلك المفاهيم في خطبهم الواسعة النفوذ والانتشار.

وكان هذا المشروع بمثابة توسعة لعمل المؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع الممتد في الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال تدريب الأئمة والواعظات في مدينة تعز.

كما أقامت وزارة الخارجية الأمريكية في اليمن -ومن خلال المؤسســـة اليمنية الوطنية لتنمية المجتمع- مشروعًا آخر يســـتهدف أيضًا تدريب الأئمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث جمعت المؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع مجموعة من الأئمة لتعليمهم قِيَم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال الدورة التي تألفت من ١٠ جلسات ورش عمل، تعلم الأئمة القضايا البحثية من مصادر دولية على الإنترنت، وشـــاركوا في نقاش ومناظرات حول حقوق الإنسان والديمقراطية. وعند نهاية البرنامج، تم صياغة نشرة تلخص النقاط الرئيسة والدروس التي تم تعلمها، وتم توزيع النشرة على نطاق واسع إلى الأئمة الآخرين - ليتمكنـــوا جميعًا من إدماج هذه المفاهيم، والأفكار، والقيـــم في تعليماتهم المؤثرة في مجتمعاتهم.(١)

وهكـــذا تصل وزارة الخارجية الأمريكية إلى قلب الحدث إلى الدعاة والوعاظ، لتحاول إعادة تشكيل وعيهم نحو الإسلام، وتخلخل تفكيرهم بالمدنية والليبرالية وكل ما من شأنه التشويش على المنابع الصافية للدين الإسلامي الحنيف.

---

(١) برنامج دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية للأئمة والواعظات باليمن على الإسلام المعتدل: برامج مشروعات مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، مشاريع اليمن:
http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html .

رابعًا: مشروعات إعادة قراءة الإسلام:

المدقق في الســاحة البحثية في هذه الأيام يجد نغمة متزايدة تدور حول إعادة قراءة الإسلام؛ لأنهم يرون أن هناك مشكلة في فهم السلف للإسلام، وهذه استراتيجية غربية تهدف إلى خلخلة الثوابت الإسلامية بالدعوة إلى إعادة قراءة النصوص الشرعية لتتوافق مع الأطروحات الغربية، وبطريقة مخالفة لفهم علماء الشــريعة للنصوص، هؤلاء العلماء الأجلاء الذين يملكون كافة أدوات التعامل مع تلك النصوص، واســتنباط الأحكام منها، مع ســعي الغرب لإضفاء الشرعية الإسلامية على الأهواء الغربية، فتحدث البلبلة داخل المجتمعات الإسلامية، وتنتقل بذلك القضية محل النقاش من قضية ثابتة ومجمع عليها، إلى قضية خلافية يســتند فيها على المخالف في التذرع بشــرعية هوى الناظر، ويوجه العوام صوب بؤرة المخالف؛ تذرعًا بالشــرعية المزيفة، وتتحول المسألة محل النقاش من معصية ومخالفة شرعية تستوجب الإنكار والنهي إلى مباح يرغب فيه ولا يأثم مرتكبه.

وهذه دائرة سرطانية شديدة الخطورة على الهوية الإسلامية؛ حيث يتم صناعتها بجوار الدائرة الشــرعية الأصلية الثابتة بحنكة عالية وبتدبير ماكر وإنفاق ســخي، والأطروحات الأممية توضح جليًا الهدف بعيد المدى الذي يصبون إليه، وهو تحريف الدين الإســلامي؛ ليكون وفق رؤيتهم هم؛ ومن أجل تحريف الإســلام يقول تقرير مؤسســة راند الأمريكية، والذي حمل عنوان «الإسلام المدني الديمقراطي»: «إن مسألة تعديل دين عالمي ليس بالأمر الســهل، فإذا كانت بناء أمــة مهمة خطيرة، فإن بناء الدين مســألة أكثر خطورة وتعقيدًا منها».(١)

وعلى ذلك يحاول الغرب الضغط على الدول الإســلامية لإعادة قراءة الإســلام وفق النظرة الغربية للمدنية وحقوق الإنسان؛ وذلك تشكيكًا منه في أن الاختلافات بين الرؤية الإســلامية والرؤية الغربية في بعض المسائل المتعلقة بالمدنية وحقوق الإنسان إنما يرجع إلى ما أطلق عليه الغرب «التشــدد في التفســيرات»؛ وليس إلى اختلاف المنطلقات بين الإسلام والغرب.

واللافت أن الاســتراتيجية التي أتت بها مؤسســة راند مطروحة من قديم في الغرب، ففي دراســة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٨م حملت عنوان «الأمم المتحدة وحقوق

(١) تقرير مؤسسة راند: الإسلام الديمقراطي المدني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ .

الإنسان» جاء فيها أن «السبب في مشكلة حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية ليس في الإسلام ذاته، ولكن المشكلة في السياق الاجتماعي والسياسي للتأويلات، وهي بذلك مسألة عارضة وليست أصلاً في الإسلام».(١)

وتوضيحًا لمهام التحريف الذي يسعى إليه الغرب يقول الباحث الغربي «موشبي بوري Moshipouri»: «إن العلماء والباحثين المسلمين يتعين عليهم أن ينظروا نظرة ناقدة ومتفحصة لتراث الإسلام، وذلك إذا ما أرادوا أن يؤسسوا -بناء على هذه النظرة- مجتمعًا يقوم على أساس نظام حقوق الإنسان القائمة والموجودة بالفعل».(٢)

فعمود الاستراتيجية الغربية هنا يقوم على تصوير الأمر على أن الإشكالية عند المسلمين هي في فهم السلف الصالح وعلماء المسلمين للقرآن والسنة، فإذا ما أراد المسلمون مجتمعًا يقوم على المدنية وحقوق الإنسان، فعليهم أن يعيدوا تفسير القرآن الكريم والسنة المطهرة وفق قواعد المدنية وحقوق الإنسان برؤيتهما الغربية؛ لتكون لها المرجعية في تفسير النصوص الإسلامية، فإن حدث تعارض قدمت الرؤية الغربية للمدنية وحقوق الإنسان على فهم العلماء وتفسيراتهم.

ونجد الترجمة العملية لهذه الاستراتيجية الأمريكية من قبل مؤسسات التمويل الدولية فيما أشار إليه تقرير راند «بناء شبكات مسلمة معتدلة ٢٠٠٧م» من أن «مؤسسة آسيا الدولية تقوم بتطوير برنامج لمساعدة جهود العلماء المعتدلين في التنقيب في النصوص الإسلامية والسنة بحثًا عن تعاليم وأدلة قوية تدعم القيم الديمقراطية، والنتيجة هي مجموعة كتابات فقهية تؤيد الديمقراطية والتعددية والمساواة بين الجنسين، وهذه نصوص تعتبر أقوى ما قدم الفكر المسلم التحرري وهي مطلوبة بشدة على المستوى الدولي».(٣)

ومن هنا فعلينا أن ننظر للمشروعات البحثية -وهي كثيرة في هذه الأيام- والتي تسعى لإعادة قراءة الإسلام وتفسير النصوص الشرعية بطريقة مختلفة عن فهم العلماء

---

(١) U.N: The united nation and Human Rights، New York، (U.N) 1968، p.155، p.164. نقلاً عن د. محمد فتحي موسى: التربية وحقوق الإنسان في الإسلام، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ٩، ص ١٩.

(2) Monshipouri.M.: Islamism، secularism and Human Rights in the Middle East، Colorado، Lynne Rienner Publishers، 1998، p20

نقلاً عن د. محمد فتحي موسى: ص٨١.

(٣) تقرير بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧م، ص ٨١، في باسم خفاجي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

والسلف الصالح ضمن سياقها الاستراتيجي في محاولات أمريكا والغرب لخلخلة الثوابت الإسلامية الراسخة.

رابعًا: المملكة العربية السعودية، ومحاولات تغلغل مؤسسات التمويل الدولية إلى مراكزها البحثية وبعض مفكريها وباحثيها:

يلاحظ المتتبع للحالة السعودية والحركة الفكرية فيها، تصاعد وتيرة التيار التغريبي فيها بصورة لافتة، قد يكون للابتعاث دور في ذلك، وقد يكون للتعليم الغربي المنتشر بالمملكة دور ثانٍ، لكن هناك دور مهم متمثل في محاولات تغلغل الدول الغربية في المملكة العربية السعودية من خلال مؤسسات التمويل الدولية.

والصعوبة التي تواجه مؤسسات التمويل الغربي في اختراق المجتمع السعودي، تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة «ثراء المملكة العربية السعودية- حزم السلطات السعودية مع محاولات الاختراق المباشر للمؤسسات التمويلية الدولية ورفضها لمنطق المساعدات والمعونات الدولية(١)- قوة التيار الديني والمؤسسة الدينية في المملكة والتي تربط المجتمع بالشريعة الإسلامية، ومن ثم تقوي حصانته قبالة المخططات الغربية».

من هنا كان الالتفاف على المملكة، ومحاولة اختراق جدارها بمشروعات تمثل اللبنات الأولى لدخول التمويل الغربي على أرض المملكة لمحاولة زعزعة الكيان الديني المتماسك، وطرح الرؤى الغربية العولمية محل الثوابت الشرعية والعقدية. وفي ذلك يقول تقرير مؤسسة راند الأمريكية: «وأخيرًا، بسبب أن برامج نشر الديمقراطية تأتي بشكل دائم من خلال التعاقدات المرتبطة بالمعونة الأمريكية USAID، فإن الأسلوب التقليدي في دعم الديمقراطية في دول غنية مثل الكويت والسعودية- والتي لا تتلقى دعمًا ماليًا من أمريكا- يبقى محدودًا، وبسبب أن قدرة البرامج النمطية لنشر الديمقراطية في تلك الدول محدودة في أثرها ودرجة وصولها، فإن مشروعات على غرار مبادرة الشرق الأوسط السياسية MEPI قد تم تصميمها للمساهمة في ملء الفراغ من خلال الالتفاف

---

(١) الجدير بالذكر في هذا الصدد التحذير الشديد من الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي للتغريبيين في السعودية من التعامل مع السفارات والشبكات الأجنبية، وذلك أثناء كلمته في اللقاءِ الختامي لأعمالِ الملتقى الثاني لمديري فروع ورؤساء هيئاتِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ في مدنِ ومحافظات المملكة العربية السعودية، وذلك في العاصمة السعودية الرياض شعبان عام ١٤٢٧ هـ.

حول تدخلات الدولة المحلية، وعن طريق الدعوة لقيام برامج ذات طابع إقليمي.[١]

وعندما حاولنا الاقتراب من مبادرة الشرق الأوسط السياسية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وجدنا أن هذه المبادرة لها نشـــاطات فعلية على الأراضي السعودية من خلال عدة برامج شارك فيها سعوديون ومنظمات سعودية تمثلت **في الآتي**:[٢]

أولاً: برنامج ورش عمل بحثية للكاتبات السعوديات:

تحاول مبادرة الشـــرق الأوسط السياســـية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية الدخول للمجتمع السعودي من خلال الكاتبات السعوديات، وفي ضوء ذلك تعمد المبادرة إلى توجيه الذهن النســـائي لدى موجهات الرأي النسائيات في السعودية نحو الليبرالية والعلمانية، بما يحقّق هدف تحريف الإســـلام بحسب المراد الأمريكي، وفي ضوء ذلك تقدم المبادرة برنامج ورش عمل للكاتبات السعوديات لتلقي التدريب والمشورة من خبير دولي تستقدمه وزارة الخارجية الأمريكية للتدريب على الليبرالية والديمقراطية الأمريكية.

وبعد متابعة ورشـــة تدريبية حول أســـاليب الكتابة الفعالـــة، والمعايير الأخلاقية؛ فإن الكاتبات الســـعوديات المشـــاركات يقمن بصياغة وتقديم ثلاث مقالات لتطبيق الدروس الليبرالية التي تم تعلمها في ورشة العمل. ويتم استخدام المقالات المقدمة كأساس للمزيد من التعليمات والاستشهادات في ورش العمل التالية.

وتختتم كل ورشة عمل بنشـــر دليل يلخص أفضل الممارسات من الكاتبات السعوديات أثناء الورشـــة، ويتضمن كذلك مواد التدريب الرئيســـة، ويوفر أمثلة حول أفضل خمس مقالات قدمتها الكاتبات المشاركات.

ثانياً: مشروع صناعة قادة العمل الخيري في السعودية:

هذا المشـــروع الذي تتبناه وزارة الخارجية الأمريكية التي تشن حربًا شعواء على العمل الخيري الإســـلامي، يتمثل في محاولة اختراق مجتمع قـــادة العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، والاقتراب منهم وفهم واسْـــتيعاب تفكيرهم وآليات قيادتهم وإدارتهم لمؤسساتهم الخيرية، وأيضًا التحكم في الخطاب الخيري الموجه للشعب السعودي ومحاولة لبرلتـــه، وذلك من أجل صناعة جيل جديد من قادة العمـــل الخيري في المملكة العربية

---

(١) تقرير بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص ٤٨، في باسم خفاجي: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) برامج ومشروعات مبادرة الشرق الأوسط السياسية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية- مشروعات المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني للمبادرة: http://www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_10.html

السـعودية، يلتبس عنده الفرق بين المنظمات الخيرية الإسـلامية وبين منظمات المجتمع المدني.

فمنظمات المجتمع المدني قد تتشـابه أحيانًا مع المؤسسـات الخيرية الإسـلامية في الشـكل وفي بعض الممارسـات، لكنها تختلف عنها كلية في المنطلقات، بل يعتبر نشطاء المجتمع المدني مؤسسـات العمل الخيري الإسلامي منافسًا يجب القضاء عليه أو تذويبه في منظومته الليبرالية.

وعلى ذلك عمدت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال مبادرة الشرق الأوسط السياسية إلى فتح قناة اتصال مع قادة العمل الخيري في المملكة العربية السـعودية بحجة معاونة قادة العمل الخيري في القطاع الخاص السعودي على دعم الوعي الأدبي وروح الجماعة في صفوف الشـباب السعودي من خلال مسابقة كتابة المقالة. حيث يوفر هذا البرنامج فرصة للشباب السعودي لكتابة مقالات حول موضوع القيادة والروح التطوعية.

والهدف هو إعطاء ٥٠ شابًا الفرصة لتصور دورهم كقادة للمجتمع، وكذلك حول كيفية تطوير الروح التطوعية بداخلهم وبين نظرائهم، وفي المجتمع الذي يعيشـون فيه بشـكل عام، وكل ذلك من أجل صناعة جيل جديد للعمل الخيري الإسلامي في السعودية منشأ على الليبرالية الأمريكية وبرعاية وزارة الخارجية الأمريكية.

ثالثـًا: مشـروع تعزيز دور المـرأة السـعودية بالتعاون مع مؤسسـة الملك عبـد العزيز النسائية الخيرية:

الجميع يعلم أهداف الحركة النسوية العالمية، ومنطلقاتها الهوائية الانحلالية التي تنزع سلطان ورقابة الدين من على المرأة، وتجعل سلطان المرأة هواها، تفعل وتقرر في حياتها كما تشاء وكيف شاءت ومتى شاءت.

وعندما نقول: إن هناك شـراكة بـين وزارة الخارجية الأمريكية وإحدى المؤسسـات النسائية السعودية؛ فإن الأمر لن يكون مبشرًا بخير.

وهذا المشـروع يسـعى إلى ما وصفه بدعم المجتمع للنسـاء والفتيات أو «تعزيز دور المرأة»، وذلك من خلال مؤسسة الملك عبد العزيز النسائية الخيرية؛ حيث يسعى المشروع إلى تمكين النسـاء السعوديات وتعليم الفتيات من خلال التدريب وبذل الجهود الداعمة، بالتعاون مع منظمات ومؤسسـات المجتمع الأخرى فـي القصيم. وكذلك تدريب وتنظيم

حملات توعية الجمهور لمعالجة المشـكلة المتمثلة في النسبة العالية لترك الفتيات مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية، وما وصفته وزارة الخارجية الأمريكية بالظلم، والعوائق التي تواجهها النساء في العمل والمجتمع.

ويعمد المشروع أيضًا إلى تدريب الطالبات المشاركات من اللواتي تم اختيارهن كمدربات للطالبات للقيام بتدريب النظراء، وتقديم العروض في المدارس في شـتى أرجاء المنطقة، وذلك بتمويل من مؤسسـة الملك عبد العزيز النسـائية الخيرية، ولكن بمبادرة من وزارة الخارجية الأمريكية.

وهذا المشـروع يتعمد صناعة جيل أول يتشـبع بالمطالب النسوية، ثم يقوم هذا الجيل بتدريب نظرائه حتى يبدو الأمر وكأنه نابع من المجتمع السعودي ذاته.

رابعاً: برنامج الإصلاح في السعودية:

يتم تنفيـذ هذا البرنامج مـن خلال هيئة بحثية اسـمها المعهد الدولي للدراسـات الاسـتراتيجية؛ حيث يهدف هذا المشروع بحسب منشـورات المبادرة إلى تشجيع الحوار بين الحكومة السعودية ومؤسسـات المجتمع المدني (سياسيًا)، ويعالج البرنامج القضايا المتعلقة بالإصلاح في المملكة العربية السـعودية، ويعمل على التقاء المسئولين الحكوميين مع الخبراء في المؤسسات الخاصة والصحفيين من داخل السعودية وخارجها.

وبصفة عامـة، وإضافة إلى محاولات تغلغل الخارجية الأمريكية للمجتمع السـعودي آنفـة الذكر، فإنه يمكننا رصد بعض المحـاولات الخجولة التي يحاول الغرب النفاد منها للمؤسسـات السعودية، والتي يخشـى معها اعتياد المجتمع السعودي عليها بحيث تصير أمورًا عادية في منظومة العمل الاجتماعي والبحثي.

ومن هذه المحاولات محاولات مؤسسة فورد الأمريكية وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية للتغلغل في المجتمع السعودي.

حيث تحاول مؤسسة فورد الأمريكية النفاذ للمجتمع السعودي من خلال القطاع البيئي، وتركـز في هذا القطاع على الجانب الإعلامـي والبحثي، فنجدها تمنح موقعًا إلكترونيًا سعوديًا يهتم بالحياة البرية في المملكة العربية السعودية يقوم عليه أربعة أساتذة جامعيين من عدد من الجامعات السـعودية ٣٠ ألف دولار مـن «منح فورد»، باعتباره الفائز الأول بيئيًا في المسابقة التي نظمتها مؤسسة فورد.

في ذات التوقيت كشف «حسين مراد» من برنامج «منح فورد للمحافظة على البيئة» أن

١٦ مشـــروعًا في المملكة العربية السعودية حظيت بدعم من «منح فورد للمحافظة على البيئة»، بمبالغ تتجاوز قيمتها ١٧٥ ألف دولار على مدى عشرة أعوام.[١]

وكما تبين على مدار الكتاب؛ فإن مؤسســـة فورد شديدة الصلة بالمخابرات الأمريكية، بل تبين كيف كان بعض منســـوبيها من عملاء المخابرات الأمريكية، فكيف لنا أن نطمئن لمحاولات تغلغلها للمملكة العربية السعودية.

(١) خبر جائزة مؤسسة فورد الأمريكية لأكاديميين سعوديين: وكالة الأنباء السعودية: ٣ جمادى ١٤٢١هـ.

الخاتمة

مجابهة ظاهرة شراء الفكر في العالم العربي

أولاً: أبرز نتائج الدراسة:

١- التمويل الغربي في هذه الدراسة تحدد في كافة المنح الآتية من الدول الغربية، ومن مؤسسات التمويل الغربية إلى المراكز البحثية والفكرية في العالم العربي، سواء كانت تلك المراكز مستقلة أو محسوبة على أحد قطاعات الدولة، وكذلك الدعم الغربي للأفراد والباحثين لخدمة أغراض وأهداف المانح.

٢- أوضحت الدراسة أن التمويل الغربي ليس عطاءً بريء المظهر من أوروبا وأمريكا إلى المراكز الفكرية والبحثية والباحثين والكتاب في العالم العربي، بل كل دولار تدفعه مؤسسات التمويل الدولية يحقق فوائد للغرب في سعيه لبسط هيمنته على دول العالم.

٣- هناك العديد من مؤسسات التمويل الدولية تربطها علاقات وثيقة بالمخابرات الأمريكية CIA، وكشفت المصادر الموثقة عن وجود عناصر من المخابرات الأمريكية ضمن منسوبي مؤسسات التمويل الدولية، ويأتي على رأس هذه المؤسسة كما بينت الدراسة مؤسسة فورد الأمريكية، تلك المؤسسة التي تدعم عددًا كبيرًا من الباحثين والمراكز البحثية والمشروعات البحثية في المنطقة العربية.

٤- الدول الغربية ومؤسسات التمويل الغربية تضع نصب عينها معركة الحرب الباردة وإسقاط الشيوعية، وهي تكاد تستخدم ذات الأدوات المستخدمة في حربها على الشيوعية، وذلك في مواجهتها الفكرية مع الإسلام.

٥- التمويل الغربي في مجال البحث والفكر يحقق عدة فوائد للدول الغربية منها (جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن البلد المتلقي للتمويل- سماح التمويل الغربي بتواجد أجهزة المخابرات على أرض الدولة المتلقية للتمويل بذريعة المشروعات

البحثية المشتركة- توجيه مصالح الدول المتلقية للتمويل وفق مراد الدول المانحة- السيطرة على الإنتاج البحثي والمعلوماتي الموجه من المراكز البحثية لصانعي السياسات والقرارات في العالم العربي، ومن ثم توجيه السياسات والقرارات بحسب رؤية المانح الغربي- التحكم في الرسالة الإعلامية والفكرية الموجهة من قادة الفكر والرأي العام من خلال توجيه اهتمامات الباحثين نحو مشروعات بحثية ممولة تصب نتائجها في ميدان الليبرالية والعلمانية- محاولة إحداث التوازن قبالة التيارات الدينية في العالم العربي).

٦- في ضوء التمويل الغربي والمشروعات البحثية المشتركة يتم استقدام خبراء محليين إلى الدول المانحة؛ ليقوموا بتقديم تحليلات وتفسيرات للمعلومات التي تم جمعها من خلال الدراسات الميدانية، فضلاً عن تقديم تقارير مباشرة عن الأوضاع الداخلية للبلاد، وتقديم قراءات وتحليلات لتلك الأوضاع، والإجابة عن الإشكالات التي يستعصي على المانح فهمها حول المجتمعات العربية والظواهر المرتبطة بها.

٧- التمويل الغربي لا يقتصر على دولة عربية بعينها، بل يكاد يغطي غالب المنطقة العربية، لكن درجة القوة والضعف ترتبط نوعًا ما بثراء الدولة العربية.

٨- تنشط المؤسسات التمويلية في السعي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، سواء من خلال مشروعات بحثية مشتركة، أو ضمن برامج الزيارات المتبادلة، وذلك بترتيب زيارات لبعض العرب إلى تل أبيب، ونجد أن من أكثر المؤسسات نشاطًا في هذا القطاع التطبيعي مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

٩- كما تنشط المؤسسات التمويلية في السعي لربط الباحثين والمفكرين العرب بإيران، وترتيب الزيارات المتبادلة بين طهران والعواصم العربية، مع السعي لإحداث «التعايش» بين السنة والشيعة، والقفز فوق الاعتبارات العقدية، وقد لفتت الدراسة الانتباه إلى أن معظم مؤسسات التمويل الدولية تتعمد استخدام اصطلاح «الخليج الفارسي» بدلاً من اصطلاح «الخليج العربي».

١٠- غياب الشفافية في تحركات التمويل الغربي متبادل بين المانح والمتلقي، فبالإضافة إلى العمولات والرواتب والمكافآت والاعتمادات المبالغ فيها، والتي لا تتناسب مع حجم المجهود والمردود، فقد نجح التمويل الغربي في صناعة سوق جديد للفساد

على مســتوى المانح والمتلقي، وأطراف هذا السوق يحرصون على ديمومته بمزيد من الاعتمادات والمشروعات.

١١- يعتقد البعض أن الأمم المتحدة بريئة المظهر في مشــروعاتها البحثية والفكرية، لكن تبين من الدراســة أن هناك مشــروعات وأنشــطة بحثية وفكرية في العالم العربي أشــرفت عليها الأمم المتحدة، وبها جزء كبير شديد الحساسية والخطورة على الأمن القومي العربي، فمنها مشــروعات تتعلق بالقوات المســلحة، وأجهزة المخابرات، والدفاع، والشــرطة، والقضاء، والنيابة، والبرلمان، كما تتناول عمليات التســليح في الدول العربية، وآليات شراء الأسلحة وموازنات الشراء، وغير ذلك القضايا الخطيرة والحساسة.

١٢- قدمت الدراسة أرقامًا محددة وموثقة تلقتها المراكز البحثية والفكرية في العالم العربي من مؤسســات التمويل الغربية لإجراء مشــروعات وأنشطة بحثية وضع أجندَتهــا المانحُ الغربي، وقد تم ذلك من خلال دراســة بعض المراكز البحثية في العالم العربي، فنجد على ســبيل المثال أن أحد المراكز البحثية تلقى تمويلاً غربيًا في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣م مبلغًا وقدره ٢,٩٠٩,٣٢٦ مليونين وتسعمائة وتسعة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرون دولارًا أمريكيًا.

١٣- التمويل الغربي يؤثر بقوة على مواقف الباحثين والمراكز البحثية في أثناء أزمات الأمــة، وصمتهم أمام المعتدي الذي هو في ذات الوقــت المانح الرئيس لهم، وقد ألقت الدراسة الضوء على نوعين من الصمت المرتبط بالتمويل الغربي في أزمتين من أزمات الأمة: الأولى أزمة احتلال العراق من قبل أمريكا، والثانية أزمة الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

١٤- التمويل الغربي يســعى إلى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في صناعة ما يُعرف بـ «الإسلام المعتدل»، وذلك وفق الرؤية الأمريكية للاعتدال، وفي ضوء ذلك ألقت الدراسة الضوء على بعض المشــروعات الفكرية والبحثية التي تمولها مؤسسات التمويل الدولية الأمريكية والأوروبية.

١٥- يحاول التمويل الغربي الالتفاف على المملكة العربية السعودية، ومحاولة اختراق جدارها بمشروعات تمثل اللبنات الأولى لدخول التمويل الغربي إلى أرض المملكة،

وذلك من أجل محاولة زعزعة الكيان الديني المتماسك، وطرح الرؤى الغربية العولمية محل الثوابت الشرعية والعقدية، وبصفة خاصة في قضايا المرأة والعمل الخيري، وفي ضوء محاولات التغلغل تلك قدمت الدراسة نماذج لبعض صور هذا التغلغل الذي ترعاه وزارة الخارجية الأمريكية، ومؤسسة فورد الأمريكية.

ثانيًا: كيفية مجابهة الآثار السلبية للتمويل الغربي:

(التوصيات والمقترحات)

١- اتضح من خلال الدراسة أن التمويل الغربي في المنطقة العربية ضخم، ومتشعب، لذا فمن الأهمية بمكان رصد كل أبعاد التمويل الغربي في كافة الدول العربية من حيث المؤسسات والأفراد والمشروعات والأرقام، وتكوين قاعدة بيانات شاملة وموثقة عن حركة التمويل الغربي ، ويمكن في هذا الشأن استحداث سلسلة بحثية عن التمويل الغربي يتم من خلالها رصد التمويل الغربي في كل دولة على حده وبصورة رأسية مركزة.

٢- على المستوى المحلي يمكن عقد سلسلة من ورش العمل بين الخبراء المعنيين بالظاهرة من الزاوية الإسلامية والوطنية، وذلك لمحاولة وضع إطار بعيد المدى لمواجهة هذه الظاهرة المتفشية في المجتمعات السنية.

٣- على مستوى الأمة يمكن فتح قنوات اتصال مع الإعلاميين والكُتاب والصحفيين والباحثين، وإمدادهم بنشرات دورية عن التمويل الغربي ومخاطره على الأمة الإسلامية، وفي ذلك تغذية لمنابرهم الإعلامية بما يوجّه الرأي العام العربي نحو رفض التمويل الغربي ومحاصرة المتعاطين معه.

٤- مناصحة أولي الأمر بالمخاطر التي يحدثها التمويل الغربي من خلال المشروعات والأنشطة البحثية والفكرية على الأمن القومي للبلاد العربية والإسلامية، بما يعينهم على سنّ تشريعات وإصدار قرارات تحُدّ من ظاهرة التمويل الغربي في المنطقة العربية والإسلامية.

٥- استحداث موقع إلكتروني مضاد للتمويل الغربي بحيث يكشف للرأي العام مخاطر التمويل الغربي وأهدافه الحقيقية التي تخدم الغرب، وتأتي في غير صالح المجتمعات العربي والإسلامية.

٦- إنشاء مرصد إسلامي لرصد التمويل الغربي ومشروعاته الفكرية والبحثية، بحيث يتابع أولاً بأول حركة التمويل الغربي في العالم العربي والإسلامي، ويحاول رسم خريطة للمتعاطين المحليين معه، ومد وسائل الإعلام بالمخاطر التي يقف عليها المرصد، وهذا المرصد يمكنه تغذية الموقع الإلكتروني الخاص بالظاهرة، وكذلك الوحدات البحثية والمنشورات التي يمكن استحداثها في هذا الشأن.

٧- العمل على ترجمة الأعمال البحثية والدراسات الغربية التي تكشف مفاسد مؤسسات التمويل الدولية وسقطاتها وسوءاتها، وعلاقاتها بأجهزة المخابرات الدولية، والعمل على توفير هذه الترجمات في سلاسل صغيرة يسهل تداولها والاهتمام بها.

٨- عقد مجموعة من الدورات التدريبية للباحثين والمفكرين والكتاب والإعلاميين الوطنيين الذين يرفضون التمويل الغربي، ومدهم بكافة المعلومات المرتبطة بحركة التمويل الغربي، وما يشوبها من سوءات، وذلك حتى يتم توجيه الرأي العام لرفض هذه الظاهرة ولفظ المتعاطين معها، ودفع صناع القرار لاتخاذ مواقف حازمة من التمويل الغربي.

٩- محاولة توثيق شهادات الباحثين والمفكرين والإعلاميين الرافضين للتمويل الغربي، وكانت لهم تقاطعات مع مؤسسات التمويل والمراكز والمنابر الفكرية والإعلامية المتعاطية مع التمويل، ومحاولات التوثيق هذه يمكن إتمامها من خلال تنظيم لقاءات لهؤلاء الخبراء، أو إجراء حوارات ومقابلات شخصية مباشرة معهم.

١٠- فتح قنوات اتصال مع المؤسسات الإسلامية التي يحاول الغرب التغلغل إليها، وتنبيهها لمحاولات التغلغل عبر التمويل الغربي، مع إمدادها بما يوثق تلك المخاطر.

١١- دفع مجموعة من الباحثين لإجراء رسائل ماجستير ودكتوراه عن مخاطر التمويل الغربي على الأمة الإسلامية، وتولي نشر هذه الرسائل في صورة مطبوعات.

١٢- صناعة الوعي لدى الجماهير العربية بعدم التفاعل مع الأبحاث الميدانية التي لا تعلن عنها الدولة في وسائل الإعلام الرسمية وتكون مبررة.

١٣- السعي لعمل وقفية إسلامية تكون بمثابة مظلة تمويلية للمراكز البحثية والفكرية الحاملة لهمّ الأمة، وأزماتها ومشكلاتها ومشروعاتها النهضوية، ومن خلال هذه

الوقفيـــة يمكن تحصـــين الباحثين والمفكرين والإعلاميين، المســلمين الأكفاء من الوقوع في براثن التمويل الغربي وأسر المؤسسات التمويلية ومشروعاتها التغريبية والاستخباراتية.

١٤- محاولـــة جذب رجـــال الأعمال وأصحاب الأموال لتمويل المشـــروعات البحثية التي تخدم الأمة الإسلامية ونهضتها وتقدمها، ويمكن في هذا الصدد استحداث وظيفة أخصائي تســويق المشـــروعات البحثية داخل المراكز البحثية بحيث تكون مهمته فتح قنوات اتصال مع الشـــركات ورجال الأعمال لتقديم الدعم الشـــفاف للمشروعات البحثية والفكرية.

١٥- السعي لعمل شبكة أو ائتلاف للمراكز البحثية الساعية لنهضة الأمة الإسلامية وصد المشـــروعات التغريبية، على أن يصاحب الائتـــلاف بصندوق مالي لرعاية الباحثين والمشروعات البحثية، ودعوة المجتمع العربي والإسلامي الرسمي والشعبي للمســـاهمة المالية والعينية في هذا الصندوق. على أن يتم انتخاب إدارة الائتلاف من بين رؤساء المراكز البحثية المنضمة له، مع اشتراط أن يكون الباحث أو المركز البحثي المنضم للائتلاف لا يتعاطى مع التمويل الغربي.

وهذا الائتلاف من شـــأنه تحقيق عدة فوائـــد يتوقع أن تصب جميعها في خدمة البحث والباحث، وتصرف الأذهان عن التمويل الغربي، ومن هذه الفوائد: توحيد الخريطة البحثية، وصناعة ما يُعرف ببنك الأفكار البحثية المشترك - عدم تكرار المشـــروعات البحثية، ومن ثَم يتم توفير أموال كثيرة كانت ستنفق في مشروعات مكررة- استكشاف وتكوين قواعد بيانات عن الكفاءات البحثية في العالم العربي والإســـلامي، ومن ثَم تحقيق أقصى استفادة ممكنة- من خلال صندوق الائتلاف ســـيتم معالجة أزمة التمويـــل التي تعاني منها المراكز البحثية- ستســـاهم نتائج المشـــروعات البحثية التابعة للائتلاف بإذن اللـــه في معاونة صانع القرار العربي والإسلامي على اتخاذ قراراته وصياغة سياساته وفق دراسات وأبحاث رصينة .

المصادر

١. ج . ويليام فولبرايت: غطرسة القوة- ثمن الإمبراطورية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢. ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩ نصر بلا حرب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٣. شاريل بينارد: الإسلام الديمقراطي المدني (الشركاء والمصادر والاستراتيجيات)، تقرير مؤسسة راند الأمريكية (مؤسسة راند RAND) قسم أبحاث الأمن القومي- الولايات المتحدة الأمريكية- أُعد التقرير بدعم ورعاية مؤسسة سميث ريتشاردسون - الولايات المتحدة، تاريخ إصدار الدراسة: ١٨ / ٣ / ٢٠٠٤م)، ترجمة موقع إسلام ديلي.

٤. غراهام هانكوك: سادة الفقر؛ ترجمة د. ناصر السيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م.

٥. فرانسيس ستونز: الحرب الباردة الثقافية: المخابرات الأمريكية وعالم الفنون والآداب، ترجمة: طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٦. فرانسيس مورلابيه - جوزيف كولينز - ديفيد كينلي: أمريكا وصناعة الجوع؛ ترجمة د. حسن أبو بكر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م.

٧. الأحزاب العلمانية في العالم العربي، الصراع على جبهتين: مركز كارنيجي للسلام الدولي، مكتب الشرق الأوسط، ٢٠٠٧م.

٨. التعاون الدولي على مفترق طرق- المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥م.

٩. التقرير الأول للبنك الدولي عن الفساد: منشورات البنك الدولي، فبراير ٢٠٠٥م.

١٠. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٤: تقرير البنك الدولي، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤.

١١. Rienner Publishers، 1998. نقلاً عن د. محمد فتحي موسى: التربية وحقوق الإنسان في الإسلام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٢. U.N: The united nation and Human Rights، New York، (U.N) 1968، p.155،- p.164. نقلاً عن د .محمد فتحي موسى :التربية وحقوق الإنسان في الإسلام ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الإسكندرية ٢٠٠٦م.

١٣. أحمد ثابت: الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٧.

١٤. د. باسـم خفاجي: اسـتراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، السنة الأولى، العدد رقم ٤، مايو ٢٠٠٧م.

١٥. رضا هلال: سياسة خارجية، الأهرام، الخميس ٢١ يونيو ٢٠٠١، العدد ٤١٨٣٥.

١٦. سعد الدين إبراهيم: مراكز البحوث الاستراتيجية في العالم العربي: قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ الحلقة ١٨/٦/١٩٩٩م.

١٧. سـناء المصري: تمويل وتطبيع؛ قصة الجمعيات غير الحكومية، سـينا للنشـر، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٨. دكتور صلاح سالم زرنوقة: مصر بدون معونات : لن تضار، والعكس صحيح؛ في: مصـر ما بعد المعونات، نحو مزيد من الاعتماد على الذات؛ تحرير أ د مصطفى كامل السيد ، د. صلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م.

١٩. عزمي بشـارة: المجتمع المدني دراسة نقدية- مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، أكتوبر ٢٠٠٠م.

٢٠. لينا محمود: هل يعيد الغرب النظر في تمويل النشـاط الأهلي؟ تحقيق صحفي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٢١. ماجـد رضا بطرس: تقييم أداء المعونة الأمريكيـة في قطاع الصحة في مصر. رسالة دكتوراه غير منشـورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٢. منصف السليمي: صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ مركز الدراسات العربي – الأوربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٣. مجموعة من الباحثين الأردنيين: تقرير أوضاع المرأة الأردنية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، ٢٠٠٤م.

٢٤. محمد حسنين هيكل: كلمة في الأبحاث المولة من الخارج، في حديثه لجريدة السفير اللبنانية ١٧/١/١٩٩٧م.

٢٥. تقرير حول وضع المرأة في اليمن بعد خمس سنوات على مؤتمر بكين المنعقد في العام ١٩٩٥، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢م.

٢٦. حقوق الإنسان في العالم العربي في عام ٢٠٠٩م، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: التقرير السنوي الثاني لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٧. دليل أولي للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل الدولية: لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٨. دليل الجهات المانحة للتمويل والدعم الفني بقطاع المنظمات غير الحكومية في مصر: مركز خدمات المنظمات غير الحكومية في مصر، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٩. المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع البحريني: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة- المجلس الأعلى للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية اليونيفم، ٢٠٠٧.

٣٠. بيان نفي علاقة الجهات الرسمية اللبنانية بورشة دور البرلمان في التوافق حول سياسة الأمن القومي وفي تطويرها، الليبانون فايلز في ٢٣ أبريل ٢٠٠٧.

٣١. تحذير الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي للتغريبيين في السعودية من التعامل مع السفارات والشبكات الأجنبية، وذلك أثناء كلمته في اللقاءِ الختامي لأعمالِ الملتقى الثاني لمديري فروع ورؤساء هيئاتِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ في مدنِ ومحافظات المملكة العربية السعودية، وذلك في العاصمة السعودية الرياضِ شعبان عام ١٤٢٧ هـ.

٣٢. توني بلير يرصد ٢ مليون دولار لتشجيع الإسلام المعتدل: وكالات الأنباء: ٥ يونيو ٢٠٠٧.

٣٣. تصريح مساعد الأمين العام لحلف الأطلسي (الناتو) بشأن الخليج العربي: حيفة المصريون الإلكترونية: ٣٠-٠٦-٢٠١٠:
http: //www.almesryoon.com/news.aspx?id=33795

٣٤. حجم منح مؤسسة فورد الأمريكية لمصر في العام المالي ٢٠٠٩: الموقع الإلكتروني لمؤسسة فورد الأمريكية http: //www.fordfoundation.org/

٣٥. خبر جائزة مؤسسة فورد الأمريكية لأكاديميين سعوديين: وكالة الأنباء السعودية: ٣ جمادى ١٤٣١هـ.

٣٦. أبحاث تشير إلى أن الفساد في مشروعات البنك الدولي ضيع حوالي ١٠٠ مليار دولار: وكالات الأنباء، ٢٠٠٤/٥/١٤.

٣٧. تقرير أمريكي يكشف تلاعب المتلقين للمعونة الأمريكية في طرائق إنفاقها: وكالات الأنباء: ١٤٣١/١/٦هـ.

٣٨. ٦٦٠ مليون دولار المساعدات الأمريكية للأردن في ٢٠١٠: شبكة الإعلام العربية- محيط، الاثنين ١٥ فبراير ٢٠١٠،
http: //www.moheet.com/show_news.aspx?nid=345886&pg=25.

٣٩. المساعدات الأمريكية لليمن للعام المالي ٢٠١٠-٢٠١١: وكالات الأنباء؛ الخميس ٢٤ يونيو ٢٠١٠.

٤٠. المساعدات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: مكتب الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، الموقع الإلكتروني للمكتب http: //www.america.gov/ar/، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤١. المعونات الأمريكية لمصر ١٩٧٩-٢٠٠٨: تقرير واشنطن» الصادر عن «معهد الأمن العالمي» "World Security Institute" بأمريكا - العدد ٢٢٣، ١٥ أغسطس ٢٠٠٩.

٤٢. سقوط قناع النشطاء الحقوقيين: تحقيق عن التمويل الأجنبي، صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٢ مايو ٢٠١٠، السنة ١٣٤، العدد ٤٥٠٩٢.

٤٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: التعريف بالمهام، الموقع الإلكتروني للوكالة،
http: //www.usaid.gov/.

٤٤. نوعية وتمويلات المشروعات البحثية لمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ :

http: //www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx

٤٥. وثائق مؤسسة فريدريش إيبرت بإسرائيل، الموقع الإلكتروني لمكتب مؤسسة فريدريش إيبرت بإسرائيل، http: //www.fes.org.il.

٤٦. منشـــورات ومطبوعات مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، الموقع الإلكتروني للمركز، /http: //www.dcaf.ch.

٤٧. منشـــورات مركز كارنيجي للشـــرق الأوســـط، الموقع الإلكتروني لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: /http: //arabic.carnegieendowment.org.

٤٨. منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.eicds.org/ /.

٤٩. منشورات ومطبوعات المركز المصري لحقوق المرأة: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.ecwronline.org/.

٥٠. منشورات ومطبوعات مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.dscegypt.org/en/index.html.

١٥. منشورات ومطبوعات مركز أبحاث الأردن الجديد: الموقع الإلكتروني للمركز: /http: //www.ujrc-jordan.org.

٥٢. منشـــورات ومطبوعات مركز عمان لدراســـات حقوق الإنســـان: الموقع الإلكتروني للمركز: /http: //www.achrs.org.

منشورات ومطبوعات المركز اللبناني للدراسات CLS، الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.lcps-lebanon.org/arabic/index.html.

٥٣. منشورات ومشروعات مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، الموقع الإلكتروني للمجموعة: /http: //crtda.org.lh.

٤٥. منشـــورات ومطبوعات مركز دراســـات التنمية: الموقع الإلكتروني للمركز بجامعة بيرزيت الفلسطينية http: //home.birzeit.edu/cds/arabic/library/links.html.

٥٥. منشورات ومشروعات مركز إسرائيل - فلسطين للبحث والإعلام، الموقع الإلكتروني للمركز: /http: //www.ipcri.org.

٦٥. منشـــورات ومطبوعات المركز الفلســـطيني للبحوث السياســـية والمسحية: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.pcpsr.org/arabic/index.html.

٥٧ . منشورات ومطبوعات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي باليمن: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.economicmedia.net/ .

٥٨ . منشورات ومشروعات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب: الموقع الإلكتروني للمركز: http: //www.cedhd.org/ .

٩٥. منشـــورات ومشروعات جمعية النســـاء التونســيات للبحث حول التنمية: الموقع الإلكتروني للجمعية: www.afturd.org .

٦٠ . أوراق ورشـــة دور البرلـــان فـــي التوافـــق حـــول سياســـة الأمـــن القومي وفي تطويرهـــا: برامـــج ومشـــروعات برنامـــج الأمم المتحـــدة الإنمائـــي UNDP . http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=112

٦١ . أوراق وأبحاث ورشـــة عمل إدارة قطاع الأمن والقوات المســلحة والرقابة البرلمانية عليه في المنطقة العربية: منشـــورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 2006. http: //www.pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=78

٦٢ . أوراق وأبحاث ورشـــة عمل تعزيز دور البرلمان في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=128

٦٣ . أوراق وأبحاث ورشة عمل إدارة قطاع الأمن والقوات المسلحة والرقابة البرلمانية في المنطقة العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=78

٦٤ . ورشة عمل بعنوان: إعادة التفكير في الشرق الأوسط (مصر- إيران- تركيا) ٩-١١ يناير ٢٠٠٢: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، http: //www.fes.org.eg/.

٦٥ . أوراق مؤتمر الإسلام في فلسطين المعاصرة: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت في فلسطين؛ الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في فلسطين: http: //www.fespal.org/arab/002.php

٦٦ . حلقة دراسية للخبراء حول أهمية المحكمة الجنائية الدولية من أجل السلام والعدالة ٣٠-٣١ يناير: برامج ومشـــروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بمصر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت، http: //www.fes.org.eg/ .

٦٧. مشـــروع تحديث النيابات العامة العربية: برامج ومشـــروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=58

٦٨. مشروع دراسة أوضاع النيابات العامة في الدول العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=20

٦٩. مشروع دراســة تكوين قاعدة البيانات البرلمانية العربية: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP.

http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=4

٧٠. مشروع قاعدة البيانات المركز القومي للدراسات القضائية بمصر: برامج ومشروعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=62

٧١. مشـــروع بناء القدرات في مجال حقوق الإنســـان: وثائق مشـــروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة ٢٠٠٥.

٧٢. مشروع الدور السياسي للقبائل في الأردن واليمن والعراق: منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأردن،

http: //www.css-jordan.org/SubDefaultAR.aspx?PageId=3&BlockId=66

٧٣. مشروع تأسيس وحدة استشـــارات السياسات بوزارة التخطيط: برامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

٧٤. مشـــروع نظم المعلومات البيئي: مشـــروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية، الموقع الإلكتروني للوكالة بمصر www.egyptpsu.com.

٧٥. مشروع الأمم المتحدة لصياغة الدستور العراقي: السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، الضوابط والموازين واستقلال القضاء؛ منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

٧٦. مشروع دراسة اســتقصائية عن الفقراء والسلع العامة في مصر: مشروعات مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ،

http: //www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx.

٧٧. مشـــروع تنمية القدرات بناءً على نتائج البحث التنموي: مشروعات الوكالة الكندية

للتنمية (سيدا)، الموقع الإلكتروني للوكالة بمصر www.egyptpsu.com.

٨٧. مشروع دراسة إحصائية عن المرأة العربية: مشروعات مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية.

http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/

٧٩. مبادرة النوع الاجتماعي (الجندر) والمواطنة في العالم العربي: برامج ومشـــروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

http: //www.undp-pogar.org/arabic/activities/actpubs.asp?aid=8

٨٠. مشـــروع برنامج للبحوث والتدريب في مجال الصحة الإنجابية: مشـــروعات مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

http: //www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/src/Pages/default.aspx

١٨. مشروع التشـــجيع على الديمقراطية في العالم الإســـلامي: مشروعات الصندوق الوطني للديمقراطية: /http: //www.ned.org.

٨٢. مشروع النساء يقرأن القرآن الكريم

http: //www.wluml.org/ar/english/pubs/pdf/misc/for-ourselves-en.pdf

٨٣. زيـــارة وفد من وســـائل الإعلام المصرية إلـــى برلين١٧-٢٤ يونيـــو ٢٠٠٧: برامج ومشـــروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت /http: //www.fes.org.eg.

٨٤. مشـــروع التحولات السياسية في فلســـطين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين http: //www.fespal.org/arab/00211.php.

٨٥. مشـــروع أبحاث السياسة الاقتصادية والاجتماعية بفلســـطين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين http: //www.fespal.org/arab/00212.php.

٨٦. مشـــروع برامج الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بفلسطين http: //www.fespal.org/arab/00214.php

٨٧. زيـــارة وفد مصري للكيان الصهيوني٢٥-٢٩ ســـبتمبر ٢٠٠٥: برامج ومشـــروعات مؤسســـة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسســـة فريدريش إيبرت: /http: //www.fes.org.eg.

٨٨. زيارة وفد بحثي وفكري مصري إلى طهران ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٣: برامج ومشـــروعات

مؤسســــة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت،: /http: //www.fes.org.eg.

٨٩. زيارة وفــد مصري لطهران ضمن برنامـــج التبادل المصري الإيرانـــي فيما يتعلق بالمنظمـــات غير الحكومية ومراكز الأبحاث ســبتمبر ٢٠٠٤: برامج ومشـــروعات مؤسســــة فريدريش إيبرت الألمانية في مصر، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت،/http: //www.fes.org.eg.

٩٠. مشـــروع دراسات ومســـوحات وجمع بيانات حول الأطفال العاملين في المشروعات الصغيـــرة بمصر: مشـــروعات الوكالة الكندية للتنمية الدوليـــة، الموقع الإلكتروني للوكالة بمصر .www.egyptpsu.com

٩١. مشـــروع تجديد المشـــروع الحداثي: تونس في ٢٠٤٠: برامج ومشروعات مؤسسة فريدريش إيبرت في تونس، الموقع الإلكتروني لمؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في تونس /http: //www.festunis.org .

٩٢. مشروع الأقليات في العالم العربي: منشورات ومطبوعات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والخاصة بمشروع الأقليات،
http: //eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=58&option=com_content&Itemid=2

٩٣. مشـــروع مركز ابن خلـــدون لما يدعيه بالإصـــلاح الديني أو الإســـلام والإصلاح: منشـــورات ومطبوعات مركز ابن خلدون للدراســـات الإنمائية والخاصة بمشروع الإسلام والإصلاح،
http: //eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=60&option=com_content&Itemid=2

٩٤. مشـــروعات استطلاعات الرأي حول أهم الشخصيات في العالم العربي: منشورات ومطبوعات مركز ابن خلدون للدراســـات الإنمائية والخاصة بمشروع استطلاعات الرأي،
http: //eicds.org/Arabic/index.php?view=article&id=64&option=com_content&Itemid=2

٩٥. مشـــروعات مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية- وزارة الخارجية الأمريكية: الموقع الإلكتروني للمبادرة، http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_10.html

٩٦. برنامج معاونة وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية حقوق الإنسان في البحرين: http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___.html

٩٧. برنامج معاونة وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية منتدى شباب البحرين
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_4.html

٩٨. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز سمارت للتطوير الشخصي بالبحرين:
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_4.html

٩٩. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية المركز الأردني للدراسات الاستراتيجية
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___2.html

١٠٠ مشروع دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز إرشاد وتوعية العائلة بالأردن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___2.html

١٠١.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز حماية حرية الصحفيين بالأردن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

١٠٢.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز موسى الساكت الثقافي بالأردن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

١٠٣.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمشروعات مركز الأردن الجديد للأبحاث
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

١٠٤.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية
بالأردن http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

١٠٥.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الأردني لدراسات التربية المدنية
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

٦٠١. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمؤسسة العربية لتطوير المواطنة بالأردن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

٧٠١. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالأردن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_6.html

٨٠١. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز نشاطات لوثان للشباب بالكويت
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___3.html

١٠٩.مشروع وزارة الخارجية الأمريكية المسحي عن المرأة الكويتية
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___3.html

١١٠.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لجمعية الدراسة والتدريب لتنمية القدرات
القيادية بالكويت http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_7.html

١١١.برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لاتحاد الصحفيين العُمانيين

http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___4.html
١١٢. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز الاستشارات والتدريب الإماراتي الأمريكي من أجل أنشطة تدريبية وبحثية بسلطنة عمان
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___4.html
١١٣. مشروع دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية للإعلاميات القطريات من خلال مؤسسة قطر للخدمات الإعلامية
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html
١١٤. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الثقافي للطفولة بقطر
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html
١١٥. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز موزة المالكي للتدريب والاستشارات بقطر http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html
١١٦. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز الثقافي العربي للتدريب والاستشارات بقطرhttp: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_9.html
١١٧. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لكلية دبي للبنات
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___7.html
١١٨. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمعهد دراسات وتطوير الأنظمة القضائية بدولة الإمارات العربية المتحدة
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___7.html
١١٩. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان باليمن http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___8.html
١٢٠. برنامج دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية لقضاة ومحامي اليمن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/___8.html
١٢١. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية للمركز اليمني لاستطلاعات الرأي
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html
١٢٢. برنامج دعم وزارة الخارجية الأمريكية لمنتدى المرأة الإعلامي باليمن
http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html
١٢٣. برنامج دعم وتدريب وزارة الخارجية الأمريكية للأئمة والواعظات باليمن على

الإســـلام المعتدل: برامج مشــروعات مبادرة الشـــراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، مشاريع اليمن،

. http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_12.html

١٢٤.برامج ومشــروعات مبادرة الشرق الأوسط السياســية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية- مشروعات المملكة العربية السعودية

http: //www.arabic.abudhabi.mepi.state.gov/_10.html

125- Dr. Ali El-Sawi: Parallel Structures For Parliamentary Research And Studies In Egypt; center for development research، 2005.

126- James Petras: The Ford Foundation and the CIA; A documented case of philanthropic collaboration with the Secret Police، 15 December 2001.

127- Karim El Sayed Ahmed Abdel Razek: Official Structures in the Service of Research and Information in the Egyptian Parliament; center for development research، 2005.

128- Dr. Maryam Sultan Lootah: Women and Political Participation in the United Arab Emirates; United Nations Development Fund For Women، Amman، 2007.

129- Monshipouri.M.: Islamism، secularism and Human Rights in the Middle East، Colorado، Lynne

Nawaf Wasfi Tell: Public Opinion، Terrorism and the Jordanian Security Sector، Center for Strategic Studies، Jordan، 2008.

130- Omayma Abdellatif، Marina Ottaway: Women in Islamist Movements; Carnegie Middle East Center، June 2007.

131- Remittances to Conflict Zones: the Sudanese Diaspora in Cairo - Phase II

http: //www.idrc.ca/en/ev-83261-201_105672-1-IDRC_ADM_INFO.html

132- Thomas M. Troy، Jr.، served in CIA's Directorate of Intelligence; CIA، Apr 14، 2007.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	**مقدمة الدراسة**
١١	**الفصل الأول... التمويل الغربي .. قراءة تنظيرية**
١١	١) مفهوم التمويل الغربي.
١٣	٢) فلسفة التمويل الغربي بصفة عامة.
١٥	٣) أهداف التمويل الغربي للمراكز الفكرية والبحثية في العالم العربي
١٥	أ- جمع أكبر قدر من المعلومات عن البلد المتلقي للتمويل الغربي.
١٧	ب- قراءة وتحليل المعلومات من قبل باحثين ومفكرين محليين.
١٨	ت- توجيه الشئون الداخلية لدولة المتلقي وفق مصالح المانح.
١٨	ث- طرح الأفكار الغربية بلسان باحثين ومفكرين محليين.
١٩	ج- تكميم أفواه المفكرين والباحثين والكتاب في أوقات الأزمات.
١٩	ح- السـيطرة على الإنتاج البحثي والمعلوماتي الموجه من المراكز البحثية لصانعي السياسات والقرارات في العالم العربي.
٢٠	خ- محاولة إحداث التوازن قبالة التيارات الدينية في العالم العربي.
٢٠	٤) مؤسسات التمويل الدولية (نبذة تعريفية).
٢١	أبرز مؤسسات التمويل الدولية

الموضوع	الصفحة
أولاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٢
ثانيًا: مؤسسة فورد الأمريكية	٢٣
ثالثًا: مؤسسة روكفلر الأمريكية	٢٦
رابعًا: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	٢٧
خامسًا: (دانيدا).	٢٧
سادسًا: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية	٢٨
سابعًا: مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة	٣٠
ثامنًا: مركز كارنيجي للشرق الأوسط	٣١
٥) جغرافيا التمويل الغربي لبعض المراكز البحثية في العالم العربي:	٣٢
١- مركز ابن خلدون لدراسات التنمية- مصر.	٣٣
٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- مصر.	٣٤
٣- المركز المصري لحقوق المرأة- مصر.	٣٥
٤- مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب- مصر.	٣٥
٥- مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة- مصر.	٣٦
٦- مركز أبحاث الأردن الجديد- الأردن.	٣٦
٧- مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية- الأردن.	٣٧
٨- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان- الأردن.	٣٨

الموضوع	الصفحة
٩- المركز اللبناني للدراسات CLS- لبنان.	٣٩
١٠- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي- لبنان.	٣٩
١١- مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت الفلسطينية- فلسطين.	٤٠
١٢- مركز إسرائيل- فلسطين للبحث والإعلام- فلسطين.	٤٠
١٣- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- فلسطين.	٤١
١٤- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي- اليمن.	٤٢
١٥- مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية- المغرب.	٤٢
١٦- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية- تونس	٤٣
٦) غياب الشفافية في تحركات التمويل الغربي.	٤٤
الفصل الثاني: التوجه الغربي لشراء الفكر في العالم العربي	**٤٩**
اهتمامات وأجندات مؤسسات التمويل الغربي في ضوء المشروعات البحثية التي تدعمها في العالم العربي.	٤٩
أولاً: قضايا الأمن القومي وجمع المعلومات الاستراتيجية.	٤٩
ثانيًا: الاقتراب من دوائر صنع القرار والسياسات.	٥٩
ثالثًا: قضايا المرأة والنسوية.	٦٢
رابعًا: الدين الإسلامي ومحاولات التلاعب في الثوابت.	٦٥
خامسًا: مؤسسات التمويل وبرامج الزيارات البحثية التطبيعية.	٦٧
سادسًا: مشروعات مؤسسات التمويل الدولية وأزمة دارفور.	٧١

الموضوع	الصفحة
سابعًا: المشروعات البحثية المتعلقة بفلسطين.	٧٢
ثامنًا: الأنشطة البحثية المتعلقة بإيران.	٧٥
تاسعًا: مشـــروعات مبادرة الشراكة الأمريكية الشـــرق أوسطية- وزارة الخارجية الأمريكية.	٧٦
١ برامج المبادرة في دولة البحرين	٧٩
٢ برامج المبادرة في دولة الأردن	٨١
٣ مشروعات المبادرة في دولة الكويت	٨٧
٤ مشروعات المبادرة في سلطنة عمان	٨٨
٥ مشروعات المبادرة في دولة قطر	٨٩
٦ مشروعات المبادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة	٩١
٧ مشروعات المبادرة في دولة اليمن	٩٢
عاشرًا: الأبحاث الميدانية الممولة	٩٤
الفصل الثالث : حصاد شراء الفكر في العالم العربي	**١٠١**
أولاً: دراسة حالة بعض المراكز البحثية الممولة من الخارج:	١٠١
١ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.	١٠١
٢ مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.	١٠٨
ثانيـــا... أثر التمويل الغربي على مواقـــف الباحثين والمراكز البحثية في أثناء أزمات الأمة.	١١٣

الموضوع	الصفحة
ثالثـــا: التمويل الغربي وصناعة ما يُعرف بالإســـلام المعتدل وفق الرؤية الأمريكية للاعتدال.	١١٧
رابعًـــا: المملكة العربية الســـعودية، ومحاولات تغلغل مؤسســـات التمويل الدولية إلى مراكزها البحثية وبعض مفكريها وباحثيها.	١٢٥
الخاتمة... مجابهة ظاهرة شراء الفكر في العالم العربي	١٣١
أبرز نتائج الدراســـة- كيفيـــة مجابهة الآثار الســـلبية للتمويل الغربي.. (التوصيات والمقترحات).	١٣١
الفهرس	١٥١

قائمة إصدارات المركز العربي
للدراسات الإنسانية بالقاهرة

أولاً: سلسلة رؤى معاصرة

١- الرؤى المعاصرة وتحديات المستقبل، إعداد: إدارة البحوث بالمركز.

٢- الغرب أصل الصراع، عامر عبد المنعم.

٣- مسلمو روسيا ومشاريع الاستقلال، محمد عادل

٤- استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام.. قراءة في تقرير مؤسسة راند ٢٠٠٧م. د/باسم خفاجي.

٥- نفط المسلمين.. آليات جديدة لسلاح قديم، جمال عرفة.

٦- القوة العسكرية وحسم الصراع.. الولايات المتحدة نموذجا، بشير عبد الفتاح.

٧- دعوى حوار وتقارب الأديان.. الدوافع والأهداف، عشري علام.

٨- الفضائيات الإسلامية.. تحديات وطموحات، د/ محمد يسري.

٩- الإعلام الإسرائيلي.. السلاح الأمضى في المعركة، عدنان أبو عامر.

١٠- التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، مصطفى شفيق علام.

١١- التقريب بين السنة والشيعة.. رؤية سياسية، عشري علام.

١٢- إدارة أزمة المياه في العالم الإسلامي.. مقاربة إسلامية لحوكمة المياه، د/ محمد سالمان طايع سالمان

ثانيًا: سلسلة خلاصات استراتيجية

١- العدد الأول

ثالثًا: سلسلة كتب المركز

صدر من هذه السلسلة عدة كتب وهي:

١- الشخصية الأمريكية.. د/ باسم خفاجي.

٢- القواعد الشرعية لإدارة الصراع الحضاري بين الأمة الإسلامية وسواها من الأمم، د/ سامي محمد صالح الدلال.

٣- الإسلاميون والتحديات المعاصرة.. عرض وتحليل، د/سامي محمد صالح الدلال.

٤- روسيا ومواجهة الغرب.. أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، د/ باسم خفاجي.

٥- الاستدراج الفضائي والسعي للهيمنة، إسلام السيد علي.

٦- الحوثية في اليمن.. الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية.

٧- حركة التغريب في السعودية.. تغريب المرأة أنموذجًا، د. عبد العزيز بن أحمد البداح.

رابعًا: سلسلة التقرير الارتيادي (الإستراتيجي) السنوي

صدر من هذه السلسلة سبعة إصدارات:

الإصدار الأول: مستقبل العالم الإسلامي.. تحديات في عالم متغير، عام ١٤٢٤هـ.

الإصدار الثاني: مستقبل العالم الإسلامي.. تحديات في عالم متغير، عام ١٤٢٥هـ.

الإصدار الثالث:العالم الإسلامي تحديات الواقع واستراتجيات المستقبل، عام ١٤٢٧هـ.

الإصدار الرابع: عوامل النهضة وآفاق البناء، عام ١٤٢٨.

الإصدار الخامس: الواقع الدولي ومستقبل الأمة، عام ١٤٢٩هـ.

الإصدار السادس: مستقبل الأمة وصراع الاستراتيجيات، عام ١٤٣٠هـ.

الإصدار السابع: الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، عام ١٤٣١هـ.